

العنف الذي يهاجر مع النساء

دراسة نوعية استكشافية حول أشكال العنف المسلط
على النساء والفتيات المهاجرات في تونس

إعداد : مارتا لوسيانو مورنو
ترجمة : منى مطيع



Ministry of Foreign Affairs
and International Cooperation of Italy

-تم انجاز هذه الدراسة بدعم من قبل وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي الإيطالية
- الآراء الواردة في هذه الدراسة هي آراء الباحثة ولا تلزم الأطراف المشاركة في انجاز هذا العمل

كلمة شكر وتقدير من الكاتبة

أود أولاً أن أتقدم بجزيل الشكر للنساء اللاتي شاركن في هذه الدراسة من خلال الكشف، في بعض الأحيان، عن تجارب مؤلمة جداً من حياتهن الخاصة. أشكرهن على الشجاعة، وعلى ما أبدينه من تفهم ومن رغبة في الحياة من خلال مشاركتهن لقصصهن وتجاربهن، والمساهمة بذلك في تقدم البحث العلمي في هذا المجال.

كما لم يكن بالإمكان إصدار هذه الدراسة دون إسهام الجمعيات والأفراد الذين قدموا يد المساعدة لإنجاز هذا العمل. وأخص بالشكر الجمعية التونسية للصحة الإنجابية في مدينين وفريق عملها الذي مكّننا من التواصل مع النساء المهاجرات. وأخص بالشكر رفيقة جميل لأهمية الإضافات التي قدمتها خلال إنجاز العمل الميداني وتيسير المجموعات البؤرية باللغة العربية. كما أتوجه بالشكر لجمعية ATL في مدينة صفاقس التي فتحت لنا أبواب مقرها لتنظيم المجموعة البؤرية مع النساء المهاجرات المقيمات بالجهة. وأود أن أشكر على وجه الخصوص علي بوسالمي وجمعية "موجودين" على مساعدتهم في تيسير الاتصال والتواصل مع أفراد من مجتمع الميم عين في أوساط المهاجرين.ات.

وأخيراً، وقبل كل شيء، أتوجه بالشكر لـ Anna و Agathe Kani و Thierry Kouekam الذين فتحوا لنا أبواب منازلهم وساهموا في اختيار المشاركات في الدراسة من بين المهاجرات في تونس.

وختاماً أود أيضاً أن أشكر إيناس مرزوق لمساهمتها في المراجعة اللغوية للنسخة الفرنسية من الدراسة





لكل فرد الحق في حرية التنقل وفي اختيار محل إقامته داخل حدود الدول،
والحق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إليه
والحق في التماس ملجأ في بلدان أخرى والتمتع به خلاصاً من الاضطهاد.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 10 كانون الأول / ديسمبر 1948



تطمح هذه الدراسة إلى التعرف على أشكال العنف المسلط على النساء المهاجرات في تونس بما يسمح من تحديد النماذج القائمة على النوع الاجتماعي وكذلك خريطة للمواقع التي تواجه فيها النساء المهاجرات مختلف أشكال العنف، في حياتهن اليومية، منذ انطلاق رحلة الهجرة من بلد المنشأ.

وتعتمد الدراسة مقارنة نسوية للعنف القائم على النوع الاجتماعي في سياق الهجرة من خلال تسليط الضوء على مفهوم "استمرارية العنف" الذي يفترض تعدد أشكال العنف الذي تعاني منه النساء، إلى جانب تشابكها واستمراريتها، بما يجعل من الصعب ضبطها وتحديد ماهيتها.

وقد تم في إطار هذه الدراسة إنجاز عمل ميداني في ثلاث مدن التونسية، وهي تونس وصفاقس ومدنين. ويعود اختيار هذه المواقع لتمييزها بوجود عدد هام من المهاجرين بها. وتشتمل الدراسة إنجاز مجموعات بؤرية ساعدتنا في تنظيمها الجمعيات المحلية، كما قمنا بمقابلات فردية لاستكمال قصص النساء أو كلما طلبت المستجوبات ذلك للتعبير عن أنفسهن بطريقة أكثر خصوصية.

بخصوص اختيار النساء المشاركات في الدراسة، فقد حرصنا على أن تكون العينة ممثلة لمجمل مجتمع البحث وتحديدًا لمجتمعات المهاجرين. ات المتواجدة في تونس وخاصة الفتيات والنساء المهاجرات القادمات من الدول الإفريقية جنوب الصحراء ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا.

وتكون أسباب هجرة النساء من الفئة الأولى والثانية فرارا من بلدانهم نظرا للأوضاع القائمة بها ويكون الهدف إما الاستقرار بشكل نهائي في تونس أو العبور نحو أوروبا. أما الفئة الثالثة التي تمثلها المهاجرات الأوروبيات، فتكون إقامتهن في تونس بسبب العمل وبالتالي فإن تجربة الهجرة لديهن تختلف عن تلك التي تعيشها بقية المهاجرات.

وبالرغم من اختلاف الأوضاع والسياقات التي ترافق مسار استقرار المهاجرات في تونس، إلا أن أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي ومظاهره تبقى متواجدة وشاملة بالنسبة لهن جميعا.

وفي جانب آخر، فإنه من الضروري التمييز بين أشكال العنف المسلط على المهاجرات القادمات من الدول الإفريقية جنوب الصحراء ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالمقارنة مع مظاهر العنف الذي تعيشه المهاجرات الأوروبيات.

ولئن اعتبر العنف الجنسي في الفضاء العام والعنف الزوجي أو المؤسساتي من القواسم المشتركة بين مختلف فئات المهاجرات وكذلك التونسيات، إلا أن العنف يسلط بشكل مضاعف، في مختلف المجالات، على النساء المهاجرات القادمات من الدول الإفريقية جنوب الصحراء ومن منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط، بسبب حالة الاستضعاف الناتجة عن أوضاعهن غير النظامية.

ويمكن أن يكون العنف المسلط في بلد المنشأ على المهاجرات الإفريقيات من جنوب الصحراء ومن منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط، سببا مباشرا للهجرة. وقد تجد بعض النساء أنفسهن، منذ حلولهن بتونس، تحت وطأة الاستغلال وربما ضحايا شبكات الاتجار بالبشر. ففيما تعتقد المهاجرة أنها قد دفعت تكاليف هجرتها إلى أوروبا، قبل بدء الرحلة، إلا أنها تتفاجأ عند وصولها إلى تونس بأنه يتعين عليها استكمال دفع بقية تكاليف الهجرة قبل أن يكون بإمكانها مواصلة المشوار والعبور نحو أوروبا. ويتولى المهربون، في غالب الأحيان تكبيل المهاجرات بـ "عقود عمل" لدى إحدى العائلات التونسية أين يتم استغلالهن في ظروف رديئة إلى جانب سوء المعاملة. وتكون بذلك معاناة المهاجرات مضاعفة حيث تشمل العنف الاقتصادي والمادي والمعنوي والنفسي. كما تتم مصادرة جوازات سفرهن وعزلهن. وقد يصل الأمر إلى العنف الجنسي أيضا.

وبالإضافة إلى ما تعانيه المهاجرات من عنف في مكان العمل، فإنهن يواجهن التمييز العنصري وكذلك صعوبات كبيرة في رحلة البحث عن السكن. وتمتد الممارسات العنصرية في كثير من الأحيان إلى الفضاء العام من خلال

الإهانات والتوجس الذي يعبر عنه الأجوار تجاههن.

كما تكون النساء المهاجرات ضحايا العنف المؤسساتي سواء كان ذلك صادرا عن السلطات العمومية أو عن العاملين.ات في المستشفيات أو ممثلي.ات المؤسسات، عند القيام بإجراءات إدارية. وتتواصل رحلة النساء مع العنف خلال مرحلة ما قبل العبور نحو أوروبا حيث يتم تكديسهن في ظروف مهينة في أماكن معزولة وغير لائقة إلى جانب تعرضهن للعنف المادي والنفسي والجنسي، من ذلك الاغتصاب ومحاولات الاغتصاب واللمس الجنسي ويتم استغلال حالة الاستضعاف ووضعهن غير النظامي.

ونادرا ما تبادر المهاجرات القادمات من إفريقيا جنوب الصحراء أو من منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط بالتظلم أو تقديم شكوى في حال تعرضهن لأشكال العنف المختلفة. وهي وضعية من شأنها أن تجعلهن في حالة استضعاف أكبر و ضحية للعنف بشكل مستمر. كما أن عدم إطلاعهن على مضامين القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 مؤرخ في 11 أوت 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، يجعل من الصعب عليهن التفكير في تقديم شكوى عند تعرضهن للعنف.

وتواجه المهاجرات الأوروبيات، في غالب الأحيان، العنف الجنسي في الفضاءات العامة أو الخاصة وكذلك العنف المؤسساتي الذي يمارسه ممثلو السلطات العمومية.

وتفيد الدراسة أن النساء المهاجرات قد نجحن في تطوير أساليب الحماية من العنف خاصة بهن، بالاعتماد على شبكات متنوعة (مجتمعات المهاجرين.ات، الجمعيات، الشبكات الإجتماعية، أو المنظمات الدولية).

ومن الضروري أن نشير الى أن تونس تمثل منطقة عبور بالنسبة للنساء المهاجرات بما في ذلك اللاتي حاولن الاستقرار فيها، ذلك أن دائرة العنف تدفعهن بشكل مستمر إلى محاولة عبور نحو الضفة الشمالية من البحر المتوسط، مرارا وتكرارا، من أجل الانعتاق من أشكال العنف المتعددة في البلد المضيف، وإن استوجب ذلك دفع كافة مواردهن وربما حياتهن. ولا ترغب المهاجرات في العودة إلى بلد المنشأ الذي يبقى الحل الأخير بالنسبة لهن. ويبرز العنف المسلط على النساء المهاجرات في تونس بأشكال متنوعة: مادي وجنسي، ونفسي ومعنوي واقتصادي. ويرافق العنف النساء المهاجرات القادمات من الدول الإفريقية جنوب الصحراء منذ بداية رحلتهم انطلاقا من بلد المنشأ وكذلك عند كل المحاولات للالتحاق بأوروبا عن طريق البحر. وتعاني المهاجرات من أشكال العنف المتعددة في مواقع العمل، وعند البحث عن السكن، خلال التنقلات في الشارع وفي الفضاءات العامة ولكن أيضا داخل مجتمعات المهاجرين.ات وفي العلاقة الزوجية. ويساهم وضعهن غير النظامي في استمرارية العنف، باعتبار أنه من الصعب عليهن استعمال الوسائل القانونية للدفاع عن أنفسهن خوفا من الترحيل.



01 المقدمة

استمرارية العنف: المقاربة النسوية للعنف القائم على النوع الاجتماعي في سياق الهجرة.....	2
كيفية تناول مختلف مظاهر العنف في سياقات الهجرة	2
التوجهات المنهجية للمسح الميداني	2
مدونة البحث	2
العنف القائم على النوع الاجتماعي	2
الاتجار بالبشر في تونس، حالة مؤتنة بامتياز	2
أعمال عنف أقل ضجة ... أكثر تجاوزا	2

20 العبور: الفرار من أعمال العنف في بلد المنشأ

الهروب للنجاة	2
ليبيا أو قصة جحيم على وجه الأرض	2

20 الإقامة والاستقرار: اللجوء ... شبكات الاتجار بالبشر ... الاستغلال

نظام حماية طالبات اللجوء واللجئات في تونس	2
المهاجرات بين سندان شبكات الاتجار بالبشر ومطرقة الاستغلال	2
شبكات الاتجار بالبشر ... تداخل وتشابك أشكال العنف	2
العمل غير النظامي للمهاجرات: نماذج جديدة للاستغلال	2
وسائل الحماية للنساء المهاجرات في مواجهة سوء المعاملة	2

20 العيش في تونس كمهاجرة

العنف المؤسسي	2
الشرطة	2
العنف في أماكن الرعاية: المستشفيات، المراكز الصحية والجمعيات	2
الإدارات ومراكز التكوين	2
التمييز والعنف الصادر عن مواطني البلد المضيف	2
أماكن الإقامة: ظروف سكن سيئة وموائمة للعنف بأنواعه	2
الفضاء العام: مكان مميز للعنف	2
العنف الزوجي	2

2	 بخصوص العلاقة الزوجية
2	 العنف القائم على رهاب المثلية
2	 العنف في مجتمع المهاجرين
2	 العنف الجنسي والكراهية القائمة على المثلية الجنسية
2	 الاحتيال والابتزاز

20 العودة إلى بوابة العبور: "الحرقه" وعدم فاعلية العودة الطوعية؟

2	 الدفع بهن نحو المعبر
2	 المخباء: أرض محرمة على النساء

20 الاستنتاجات

20 الببليوغرافيا

أشارت مراكز رعاية المهاجرين إلى تفاقم عدد حالات ضحايا العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي من بين مجموع 220 امرأة مهاجرة تم استقبالهن والإنصات إليهن خلال سنة 2020. كما أفادت مختلف الجمعيات بوجود أشكال عديدة من حالات العنف التي تستهدف النساء المهاجرات واللجئات وطالبات اللجوء، بما في ذلك أنواعا من العنف غير المتداولة أو التي لم يتم الإبلاغ عنها وإيلاؤها الأهمية اللازمة.

واعتبارا لوضعهن غير النظامي وما يثيره ذلك لديهن من مخاوف من أن يتم التبليغ عنهن وترحيلهن، فإن النساء المهاجرات تجدن صعوبة في الإبلاغ عن حالات العنف أو النفاذ إلى الخدمات التي توفرها مراكز الهجرة أو التوجه إلى الشرطة العدلية أو الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، التي أنشئت لمقاومة هذه الظاهرة. وتعود هذه الصعوبات، التي تجعلهن حبيسات دائرة الاستغلال والعنف، إلى الحواجز اللغوية وكذلك لعدم اطلاعهن على الحقوق التي يضمنها لهن القانون التونسي.

ويبقى من الضروري التعرف على الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والدينية المختلفة التي تميز النساء والفتيات المهاجرات، والتي من شأنها أن تلعب دورًا حاسمًا في وضع الطرق المناسبة لرعاية النساء ضحايا الاعتداءات وإخراجهن من دائرة العنف.

ويسعى كل من المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى التعرف بشكل أفضل على مظاهر العنف المسلط على النساء والفتيات المهاجرات، وكذلك على الخصوصيات الثقافية والمجتمعية لهذه الفئة حتى يمكن ضبط محددات العنف المسلط عليهن وتمظهراته بما يساعد، بشكل فعال، في تمكينهن من الرعاية الضرورية.

وتهدف هذه الدراسة الاستكشافية إلى تحسين مجالات الرعاية الموجهة إلى المهاجرات بعيدا عن الفرضيات والقوالب النمطية وذلك بالاعتماد على مقارنة تتمحور بالأساس حول الضحية وتتركز على مبدأ "عدم إلحاق الضرر.

كما تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على أشكال العنف المسلط على النساء والفتيات المهاجرات في تونس، من خلال ضبط محدداتها وحصر خصائصها التي يتوجب أخذها بعين الاعتبار عند رعاية ضحايا العنف.



استمرارية العنف: المقاربة النسوية للعنف القائم على النوع الاجتماعي في سياق الهجرة

إن البحوث التي تناولت مسألة العنف القائم على النوع الاجتماعي في سياق الهجرة قد تركزت خلال العقدين الماضيين على تجارب مختلفة من الدول الأمريكية أو الإفريقية. ولفتت هذه الدراسات الانتباه إلى حالة الاستضعاف التي تكون عليها المرأة والفتاة المهاجرة، سواء كان ذلك خلال عملية التجنيد والنقل والتنقل أو عند عبور الحدود. وترى "غايتان كويستا" أن الهجرة الدولية يطبعها بشكل عميق البناء الجندي وهو يؤثر بشكل مباشر على مسارات المرأة بأن يجعل هجرتها أكثر يسرا أو أن يحددها.¹

وتعتمد هذه الدراسة على المقاربة النسوية للعنف المسلط على النساء والفتيات المهاجرات من خلال تنزيلها في سياق عالمي. ويمكن هذا الخيار من إبراز مدى تأثير التفاوت الاجتماعي، بشكل مباشر، على إنتاج أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي وتحولاته عند مختلف محطات رحلة الهجرة للنساء والفتيات المهاجرات، بما يعني: مرحلة ما قبل المغادرة، ومسار رحلة الهجرة ومرحلة الاندماج في البلد المضيف². ونشير في هذا السياق إلى أن للنساء المهاجرات يمكن أن تعيش في تونس مختلف التجارب المتصلة بالمراحل الثلاث لمسار الهجرة الآتفة الذكر:

- رحلة ما قبل المغادرة بالنسبة للنساء اللاتي خططن إمكانية البقاء والاستقرار في تونس، ولكن بسبب الضغوطات التي تواجهها يكون قرار مواصلة الرحلة والعبور إلى الضفة الشمالية للبحر المتوسط ؛

- النساء اللاتي يواصلن الرحلة وتكون تونس، في هذه الحالة، إحدى محطات مسار الهجرة؛

- النساء اللاتي حاولن الاستقرار في تونس والإقامة بها. ونظرا للأوضاع الهشة التي تطبع ظروف إقامة المهاجرات في تونس، فإننا اعتبرنا ذلك كأحد العوامل التي تدفع المرأة، بشكل دوري، إلى الهجرة.

وتعتمد هذه الدراسة على تنزيل أشكال العنف الذي تتعرض لها النساء في سياق تاريخيتها. كما سعت إلى البحث في العلاقات الاجتماعية القائمة على النوع الاجتماعي، والطبقي والعنصري لتبرز "استمرارية العنف القائم على النوع الاجتماعي" في مسارات أغلب النساء المهاجرات. وتشير "إيزابيل أوكليز" إلى أنه بقدر تطور حركة الهجرة لدى النساء فهي، في ذات الوقت، تتميز بأنظمة وهيكلية اجتماعية خصوصية توفر الظروف الملائمة التي تدفع نحو الهجرة أو تحدها.

إن عناصر التفاوت الاجتماعي التي تميز مسار الهجرة، تساهم كذلك في إنتاج وإعادة إنتاج أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي. وحتى نتبين مختلف مظاهر التبعية والعنف المستبطن بها، فإنه من المهم التوقف عند مظاهر التمييز وعدم المساواة والقوالب النمطية والجنسانية التي غالبا ما تدفع نحو التطبيع مع العنف وإخضاع المرأة سواء في مجتمعها الأصل أو خلال مرحلة عبور الحدود أو لدى وصولها إلى الدولة المضيفة³.

¹ Gaytan Cuesta, Andrea, Mujeres cruzando fronteras, la Feminización de las Migraciones y la Incorporación de la Teoría del Género a las Teorías Migratorias, 2010, p.115

² Isabelle Auclair, Le continuum des violences genrées dans les trajectoires migratoires des Colombiennes en situation de refuge en Équateur, thèse de l'Université du Laval, 2016.

³ Auclair, Isabelle, Le continuum des violences genrées dans les trajectoires migratoires des Colombiennes en situation de refuge en Équateur, thèse de l'Université du Laval, 2016.



وتعتمد الدراسة على "مفهوم استمرارية العنف" الذي اقترحته الناشطة النسوية "ليز كلي"⁴، في الثمانينات، من أجل تسليط الضوء على مختلف مظاهر العنف المسلط على المرأة ضمن نظام الهجرة أين تبرز النزعة الأبوية المغايرة المستمدة من السياقات والأنظمة الاجتماعية التي من شأنها أن تفضي إلى تفاقم مظاهر العنف⁵.

هذا التوجه يتيح لنا امكانية فهم أفضل للأبعاد المتعددة للعنف القائم على النوع الاجتماعي أو التوجه الجنسي أو الهوية الجندرية أو "أشكال أخرى من العنف التي وإن كانت لا تعتمد الفوارق بين الجنسين ولكن تختص بمؤثرات ذات بعد جندي مختلفة وهو ما يجعلها، غالبًا، أكثر تأثيرًا على النساء مقارنة بالرجال"⁶ أو أن تكون ظواهر للعنف في علاقة بالأصول العرقية أو الفئة العمرية.

وتتشابك أشكال العنف فيما بينها وتختلط مع مظاهر العنف الهيكلي والشامل طوال رحلة النساء المهاجرات ويكون ذلك في علاقة بالهيمنة الاقتصادية والاجتماعية. ويمارس العنف المسلط على المهاجرات في المجال الخاص (داخل الأسرة، بين الزوجين) أو في المجال العام (مواقع العمل، المدرسة، الأماكن العامة). ويتمثل في أشكال متعددة منها العنف اللفظي أو المعنوي أو المادي أو الجنسي وما يحيل إلى ذلك من تعبيرات تتمثل في الألفاظ و السلوكيات والأفعال والإيماءات. كما يمكن أن تأخذ شكل العنف المؤسسي أو العلاقات الشخصية⁷.

من خلال هذه الدراسة، سنحاول تتبع التمثيلات الجندرية المتنوعة للعنف من خلال شهادات وقصص النساء والفتيات بما يمكن، بالتوازي، من تناول الأنظمة التي تمارس من خلالها الهيمنة وكذلك الهياكل التي تبرز التفاوت الذي يولد أشكالًا متعددة من العنف. وسنطرح للنقاش أيضًا مدى إسهام هذه الأنظمة والهياكل في تفاقم العنف المادي والمباشر.

وتمكن المقاربة، التي قمنا باعتمادها، من رصد التفاعلات القائمة ما بين النوع الاجتماعي والانتماء الطبقي والانتماء العرقي والاثني⁸ وكذلك التوجه الجندري والأصل القومي أو الهوية الجندرية أو الفئة العمرية. وهي مؤشرات تنضاف إلى حالة الاستضعاف فتساهم في إعادة إنتاج العنف وتفاقم مظاهره. إن هذه النظرة التقاطعية من شأنها أن تبرز تشابك أنظمة الهيمنة المختلفة، التي تتداخل في قصص الحياة لعدد من النساء والفتيات.

كيفية تناول مختلف مظاهر العنف في سياقات الهجرة

إن الأخذ بعين الاعتبار للسياقات التي يتنزل فيها مفهوم "استمرارية العنف"، يستوجب كذلك التعريف، بشكل واضح، بمختلف أشكال العنف وأنظمة الهيمنة وعدم المساواة التي تؤدي إلى تفاقم حالة الاستضعاف لدى النساء والفتيات المهاجرات

ويمكن تصنيف أشكال العنف التي ستتناولها الدراسة على النحو التالي:

- العنف الجنسي: ويتمثل في محاولات الاغتصاب، والاغتصاب الفعلي بما في ذلك الاغتصاب الزوجي واغتصاب القاصرين، و خدش الحياء، والتحرش الجنسي في فضاء عمومي، والانتهاك الجنسي بالتعري، إلخ.

⁴ Kelly, Liz, The Continuum of Sexual Violence, Women, Violence and Social Control, 1987 pp 46-60.

⁵ Menjibar, Cecilia, Educational Hopes, Documented Dreams: Guatemalan and Salvadoran Immigrants' Legality

⁶ Isabelle Auclair, Le continuum des violences genrées dans les trajectoires migratoires des Colombiennes en situation de refuge en Équateur, thèse de l'Université du Laval, 2016, p.27.

⁷ Jaspard Maryse, et al., Les violences envers les femmes en France. Une enquête nationale. Paris, 2003, p. 11

⁸ La notion de race est un instrument de domination imposé comme critère « fondamental de classification universelle de la population mondiale » (Quijano, 2013 : 67), qui permet de classer les populations selon leur appartenance à un groupe ethnique ou à un groupe racisé et constitue la base du racisme.



- العنف المادي، ويهم جميع جوانب حياة المرأة، بدءًا من الحياة الزوجية أو النشاط المهني أو الوسط الاستشفائي أو الطريق العام إلى جانب العنف الذي يمارس في مراكز الإيواء أو في الأماكن التي يتم فيها الإعداد للهجرة غير النظامية (الحاويات). ويكون الاعتداء لا فقط بالتعرض للضرب ولكن أيضا في شكل تهديدات للسلامة الجسدية للنساء والتعذيب بالحرق أو العض.

- العنف النفسي والمعنوي، وهي من أشكال العنف الأكثر تداولًا حيث يتم في هذه الحالة استغلال العناصر المميزة للمرأة المهاجرة من ذلك الهوية الثقافية (الأصول، الدين، العرق، إلخ) وكذلك الوضع الذي يميز الشخص (السن، الجنس، المستوى التعليمي، الفقر، الطبقة الاجتماعية، إلخ) إلى جانب الأفكار والأفعال والأنشطة التي يقوم بها الشخص أو مجموعة من الأشخاص. ويمكن لأشكال العنف أن تكون هيكلية صادرة عن المؤسسات من خلال تبني القوانين والتشريعات التي ينشأ عنها التمييز أو الإقصاء. كما يمكن لأعمال العنف أن تكون ذات بعد اجتماعي مرتبطة بنظرة المجتمع لمجموعة معينة من الأشخاص أو في ارتباط بالعلاقات الشخصية للضحايا (علاقة الزوجية، الصداقة، الأجوار، إلخ).

وتشمل أعمال العنف طيفا واسعا من الأوضاع من ذلك عدم العناية الصدمات الناتجة عن الوصم باعتباره مهاجرا أو الاستغلال أو المواقف العنصرية أو المضايقة في الطريق العام بغرض الإيذاء أو الإهانة أو العزل. كما أدرجنا ضمن أشكال العنف ما تعانيه المرأة في إطار العلاقة الزوجية من ذلك الإهانة والإذلال والرقابة والإهمال والضغوطات وسوء المعاملة والتهديدات، إلخ.

- العنف الاقتصادي، لقد اخترنا مجموعة واسعة من حالات الاستغلال الاقتصادي التي يمكن أن تحدث في إطار العلاقة الزوجية (من ذلك استحواذ الرجال على مداخل المرأة والاستفادة منها واستغلال النساء دون منحهن جزءًا من الميراث وكذلك التحيل عليهن، إلخ).

أما بخصوص أشكال العنف التي تمارس في مواقع العمل فهي تتمثل بالخصوص في عدم منح الراتب، وانعدام التناسب ما بين العمل المنجز والأجرة إلى جانب مختلف أشكال العبودية الناجمة عن الاستغلال الاقتصادي من قبل أصحاب العمل أو "الوسيط"، من ذلك الاحتيال، ومصادرة الأموال، إلخ. كما تتم ممارسة أشكال العنف في مناطق العبور، خاصة في حالات الهجرة غير النظامية، عند اجتياز الحدود أو عند عبور البحر المتوسط أين تتم مصادرة أموال النساء أو سرقتهن أو التحيل عليهن.

- العنف المؤسسي، لقد تركّز اهتمامنا في هذا الصدد على أعمال العنف التي تمارسها السلطات والمؤسسات في البلد المضيف، من ذلك بالخصوص العنف البوليسي (عنف الشرطة)، والفساد، ورفض منح بطاقة الإقامة، وافتكاك وثائق الهوية، وأعمال العنف المسلط على اللاجئين. داخل مراكز إيواء اللاجئين، ومصادرة الأموال والأمتعة الخاصة من قبل المصالح الديوانية، وتجريم مجموعة الأشخاص من مجتمع الميم عين. ونذكر في هذا المجال عمليات الإيقاف والطرود والسجن، ورفض تسجيل الشكوى، وغياب المترجمين. ات في مراكز الإيقاف، إلخ. ومن الضروري أيضا ألا نغض الطرف عن العنف الذي تواجهه النساء في مراكز الرعاية الصحية، من قبل الطاقم الطبي بشكل عام وخاصة منها في أقسام الولادة والصحة الإنجابية.

- العنف الهيكلي، وهو مفهوم طوره "يوهان غالتونغ"⁹ في إشارة إلى الضغوطات التي تمارسها الهياكل السياسية أو الاجتماعية على الأفراد بما يمنعهم من التطور.

وتصدر أشكال العنف عن مؤسسات الدولة أو بفعل الاتفاقيات الدولية أو الممارسات الاجتماعية التي تمنع الأشخاص من الاستجابة لاحتياجاتهم الحيوية. كما تبرز ممارسات العنف من خلال السلوكيات العنصرية، ورهاب

⁹ Galtung, Johan « Cultural violence », Journal of Peace Research, vol. 27, n°3, 1990, p 291 - 305



المثلية الجنسية، والنخبوية، والتحيز الجنساني، والمغالاة في الانتماء القومي (الشوفينية) وغيرها من السلوكات والمواقف. ويساهم العنف الهيكلي فعليا في تفاقم أشكال العنف غير المتداولة وتضخمها.

كما أنها تساهم في الرفع من نسق الهجرة بسبب أعمال العنف ذات البعد الاجتماعي التي "تبرز في المعاملات الاجتماعية اليومية والتفاعلات والتهديد بالاستغلال وكذلك من خلال ممارسات الظلم الذي يطبع المجتمع بشكل شامل"¹⁰ ضمن مجتمعاتهم الأصلية.

وتتطور حركات الهجرة "نتيجة للبناء السياسي للدول التي كان للعنف السياسي ولأنماط الاستبداد مساهمة كبيرة في إضعاف قدرة الشعوب وحرمانها من العيش في أمان في مجتمعاتها الأصلية والتمتع بالعدالة فيها"¹¹. وتمارس أعمال العنف الهيكلي في نقاط العبور وفي أماكن إقامة المهاجرات، وكذلك بفعل القوانين التمييزية عند استقبال المهاجرات وظروف عيشهن والممارسات العنصرية، إلخ.

ومن المهم، عند هذا الحد، أن يتم تناول حالة الاستضعاف التي تعيشها المهاجرات. ويرى "خورخي بوستامنتي" أن "المهاجرين يصبحون في حالة استضعاف من منظور حقوق الإنسان منذ اللحظة التي يغادرون فيها موطنهم الأصلي ويشرعون في الهجرة [...] وذلك باعتبار أن مفهوم حالة الاستضعاف هو في ارتباط وثيق بالعلاقة الاجتماعية والسياسية مع أفراد المجتمع الذي يقيمون فيه والدولة الوطنية المعنية"¹².

وغالبا ما تعيش المهاجرات حالات استضعاف مختلفة، تتشابه أسبابها مع خصوصيات النوع الاجتماعي والهوية و/أو تمثلات النوع الاجتماعي والفئة العمرية والأصول الاثنية والعرقية والديانة والأمومة (الحمل والرضاعة أو كل ما يتعلق بالحرمان من حق الحضانة لأطفالهن).

التوجهات المنهجية للمسح الميداني

بالاعتماد على المقاربة النسوية الشاملة لمظاهر العنف وحالة الاستضعاف، فإن هذه الدراسة تستند إلى تحقيق كفي شمل مجموعة من النساء المهاجرات من مختلف الجنسيات مقيمت في مدينين و صفاقس وتونس العاصمة. واعتمدت الدراسة منهجية مزدوجة حيث قمنا بجمع المعطيات من خلال المجموعات البؤرية وإثراء العمل البحثي من خلال إنجاز مقابلات فردية مع مجموعة من النساء اللاتي لم تتح لهن إمكانية المشاركة في المجموعات البؤرية، أو فضلن أن تكون المقابلة على انفراد نظرا لطبيعة العنف الذي تعرضن له، من ذلك بالخصوص أشكال العنف الزوجي والجنسي.

إجمالا، تمثل العمل الميداني في تنظيم ست مجموعات بؤرية، من بينها مجموعتان قامت بتيسيرهما ممثلة عن الجمعية التونسية للصحة الإنجابية بمدينة وأخرى في صفاقس واثنين في تونس تم تيسيرها من قبل شركاء، إلى جانب تنظيم مجموعة بؤرية خصوصية، قامت بتيسيرها جمعية "موجودين"، بجهة "الكرم" وجمعت عددا من النساء

¹⁰ Jacky Bouju et Mirjam DeBruijn, « Violences structurelles et violences systémiques. La violence ordinaire des rapports sociaux en Afrique », Bulletin de l'APAD [En ligne], 27-28 | 2008, mis en ligne le 20 juin 2008, consulté le 24 novembre 2021. URL : <http://journals.openedition.org/apad/3673> ; DOI : <https://doi.org/10.4000/apad.3673>

¹¹ Faret Laurent, « Migrations de la violence, violence en migration. Les vulnérabilités des populations centraméricaines en mobilité vers le Nord », Revue européenne des migrations internationales, 2020/1 (Vol. 36), p. 31-52. DOI:10.4000/remi.14393. URL : <https://www.cairn.info/revue-europeenne-des-migrations-internationales-2020-1-page-31.htm>

¹² Bustamante, Jorge A., Extreme Vulnerability of Migrants: The Cases of the United States and Mexico. Migraciones internacionales, 6(1), 2011, p. 98



المهاجرات من مجتمع الميم عين.

وشاركت ما لا يقل عن خمسين امرأة في المجموعات البؤرية بالتوازي مع إجراء خمس مقابلات فردية مع خمس نساء شاركن من بينهم. كما تم جمع قصص حياة لعشرة نساء، معظمهن أوروبيات، حول تجربتهن مع العنف.

صعوبات البحث

اعتبارا لعدم ملائمة تقنية المجموعات البؤرية مع طبيعة موضوع البحث، و نظرا للصعوبة التي قد تجدها بعض النساء في الحديث أمام الآخرين عن تجاربهن وأن تكشف عن أشكال العنف الذي تعرضن له، قمنا بإدماج ضمن العمل الميداني عددا من المقابلات الفردية بما يمكننا من جمع عدد من المعطيات النوعية حول أشكال العنف الذي تتعرض له النساء المهاجرات، دون أن يكون للمحاور أن يتدخل ما عدا لاستيضاح بعض التفاصيل. وتم اعتماد هذه التقنية عند محاورة بعض النساء اللاتي فضلن أن تكون المقابلات على انفراد حتى يكون بإمكانهن سرد تفاصيل التجارب التي تمت إثارتها خلال المجموعات البؤرية أو عند تجميع قصص عنف لنساء أوروبيات تعملن بتونس أو حصلن على إقامة طويلة الأمد بها.

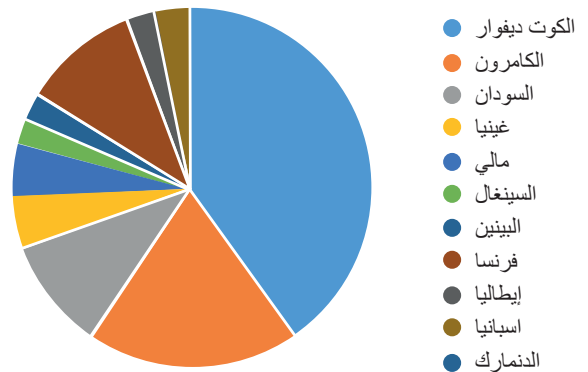
أما بخصوص معايير اختيار عينة النساء اللاتي تم التحاور معهن فقد كان الهدف تجميع عينة من النساء الأكثر تمثيلا لمجتمعات الهجرة المقيمة في تونس وخاصة منهن المهاجرات الوافدات من دول إفريقيا جنوب الصحراء، مع التركيز على النساء الليبيات والنساء السوريات وكذلك الأوروبيات. غير أننا واجهنا صعوبات في اختيار المشاركات نظرا لضيق الوقت المخصص للدراسة حيث لم نتمكن من إنجاز المجموعة البؤرية الخاصة بالنساء الوافدات من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باعتبار خصوصيات هذه الفئة في مجتمع البحث، ومحدودية حجم العينة بالمقارنة مع النساء القادمات من أماكن أخرى. ويمكن الإشارة أيضا إلى غياب التواصل بين الجمعيات والنساء القادمات من ليبيا وسوريا، وفق ما أبلغتنا به إحدى الجمعيات الشريكة في مدينين التقيناها في تونس.

وتركز اهتمام الدراسة على المدن التي يوجد بها أكثر عدد من المهاجرين وهي تونس العاصمة و صفاقس ومدينين. وتم اختيار هذه المواقع اعتبارا للظروف المعيشية المختلفة في المدن الثلاثة، مع الأخذ بعين الاعتبار المراحل التي بلغتها النساء المهاجرات ضمن مسار الهجرة.

ففي مدينة مدينين، الواقعة عند المنطقة الحدودية مع ليبيا، كان لقاءنا مع النساء المقيمات في مراكز إيواء المهاجرين بمدينين (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة).

كما تم في صفاقس جمع شهادات لنساء تعرضن لأشكال من العنف الخصوصية بسبب محاولتهن الهجرة غير النظامية "الحرقة" نحو اللبنة الشمالية من البحر المتوسط. أما في تونس فكان لقاءنا مع المهاجرات المقيمات في تونس منذ مدة طويلة بما يمكن من التعرف على أشكال العنف الزوجي أو العنف داخل مجتمعات المهاجرين.ات ، أي الصادر عن المهاجرين.ات فيما بينهم.

التوزيع حسب الجنسية



وتبين المعطيات الاجتماعية والديموغرافية، أن غالبية النساء المشاركات في الدراسة هن عازبات (47 بالمائة)، من بينهم سبع أمهات عازبات. أما الفئة الثانية فهي تترب من النساء اللاتي برفقة رجال (27 بالمائة) من بينهم نساء متزوجات (13 بالمائة) أو مطلقات (6 بالمائة) أو أرامل (7 بالمائة).

أما بخصوص الفئات العمرية، فإن 80 بالمائة من بين النساء المستجوبات تتراوح أعمارهن ما بين 26 و35 عامًا. ومثلت الفئة العمرية 36 عامًا وأكثر نسبة 17 بالمائة. أما فيما يخص الفئة الثالثة (بين 13 و25 عامًا) فكانت النسبة 3 بالمائة.

ونشير إلى أن 43 بالمائة من النساء المستجوبات كان لديهن أطفال، سواء برفقتهن أو متواجدين في بلد المنشأ، فيما كان ثلاثة من بينهم حوامل إبان تنظيم المجموعات البؤرية.

ويتوفر لـ 54 بالمائة من النساء المستجوبات عمل

يومي، في حين أن 17 بالمائة منهن تعملن بشكل

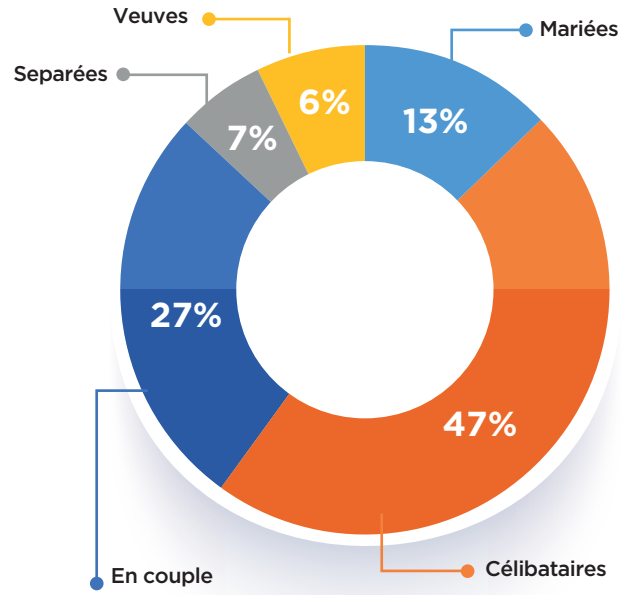
وقتي، و29 بالمائة هن عاطلات عن العمل. وتمثل غالبية النساء المستجوبات من بين المهاجرات اللاتي استفدن بإحاطة المنظمة الدولية للهجرة أوالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

أما بخصوص أشكال الهجرة فإن 25 بالمائة من المشاركات في الدراسة كان قدومهن إلى تونس عبر شبكات الإيجار بالبشر. ولم تكن تونس بالنسبة لـ 25 بالمائة منهن سوى محطة في رحلة العبور نحو أوروبا. وقد غادر أكثر من ربع المهاجرات بلدانهم هربا من موطنهم الأصلي، من ذلك ليبيا في حين استقرت نسبة ضئيلة منهن في تونس للدراسة أو للعمل.

وخلصة القول، فإن هذه الدراسة لم تكن تسعى إلى تمثيلية لمجتمعات المهاجرين. ات المتواجدة في تونس، ولكن الحصول على عينة متنوعة لأشكال العنف المختلفة التي تواجهها النساء في مختلف مراحل مسار حركة الهجرة، أو في أماكن إقامتهن بهدف ضبط مختلف حالات الاستضعاف التي يتعرض لها.

مدونة البحث

تعددت، خلال السنوات الأخيرة، الدراسات حول المهاجرين في تونس للتعريف بهذه الظاهرة الاجتماعية الجديدة التي تعاني من الوصم الاجتماعي نظرا لما تمثله بالنسبة للتونسيين. ات (عامل للغيرية الاثنية والدينية والثقافية) ولكن أيضا لما تعنيه بالنسبة للدول الأوروبية، من خلال النظرة التي يحملونها عن تونس (ضغوط الهجرة التي يستوجب إبقاؤها بأي شكل في الدول الأخرى)¹³. بموازاة ذلك فإن هذه الدراسات طرحت تساؤلات مجتمعية



¹³ Cassarini Camille, « L'immigration subsaharienne en Tunisie : de la reconnaissance d'un fait social à la création d'un enjeu gestionnaire », Migrations Société, 2020/1 (N° 179), p. 43-57. DOI : 10.3917/migra.179.0043. URL : <https://www.cairn.info/revue-migrations-societe-2020-1-page-43.htm>

عميقة حول وضعية المهاجرين في تونس بسبب هذا الوصم المزدوج.

وعموماً، فإن هذه الدراسات التي أعدتها غالباً الجمعيات الأهلية المعنية بشؤون المهاجرين/ات، مكنت من تناول طيفاً واسعاً من المواضيع بدءاً بأوضاع المهاجرات¹⁴ وظروف عملهن¹⁵ أو مسارات الهجرة والنفاذ إلى الخدمات الصحية¹⁶ ومدى التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتجربة الهجرة وسياسة الهجرة¹⁷ وكذلك ظروف الاحتفاظ والعودة والترحيل من تونس¹⁸.

وتصور هذه التقارير والدراسات والمقالات العلمية حالة المهاجرين/ات التي تغلب عليها صعوبات كبيرة تتمثل في الحرمان من النفاذ إلى الحقوق والحريات الأساسية والتعرض إلى العنف بسبب جنسياتها التي تكون في غالب الأحيان من دول إفريقيا جنوب الصحراء. ويشير إلى هذا الجانب مصطفى النصاروي، الذي بين أن "78 بالمائة من المهاجرين غير النظاميين المتواجدين حالياً في تونس هم في غالبيتهم من دول إفريقيا جنوب الصحراء"¹⁹.

ويتواجد المهاجرون في وضعية غير قانونية بسبب العراقيل التشريعية المتعلقة بالإجراءات الخاصة بالإقامة بتشغيل الأجانب. وبالفعل، فإن " دخول الأجانب إلى سوق الشغل في تونس هو من الصعوبة بمكان نظراً لوجود قانونين محكمي التقييد: أولاً، قانون عدد 7 لسنة 1968 مؤرخ في 8 مارس 1968 المتعلق بحالة الأجانب بالبلاد التونسية. وينص هذا القانون أنه إلى جانب الحصول على تأشيرة الدخول وبطاقة الإقامة في تونس، فإنه يتوجب الالتزام بما جاء في الفصل 23 الذي ينص على عقوبة بالسجن من شهر إلى سنة وخطة مالية تراكمية ضد كل أجنبي لا يطلب تأشيرة إقامة وبطاقة إقامة في الآجل القانونية أو لا يطلب تجديدها عند انتهاء صلاحيتها. أما الجانب الثاني فهو يهتم بمحدودية مدة الإقامة السياحية، التي لا تتجاوز ثلاثة أشهر، خاصة وأن السلطات نادراً ما تقوم بتمديد إلى ما بعد المدة القانونية، وهو ما يجعل العديد من المهاجرين، لأسباب مختلفة، في وضعية غير قانونية (تجاوز التأشيرة).

أما بخصوص النشاط المهني، فإن بطاقة الإقامة لا تكفي لممارسة نشاط مهني، حيث من الضروري الحصول أيضاً على ترخيص بذلك، وهو أمر وثيق الارتباط بعدم توفر، بسوق الشغل، لمهارات تونسية في التخصصات المعنية.

كما أنها تساهم في الرفع من نسق الهجرة بسبب أعمال العنف ذات البعد الاجتماعي التي "تبرز في المعاملات الاجتماعية اليومية وتكمن بالصعوبة الأكبر في غياب حد أقصى للخطايا بالنسبة لأولئك الذين تجاوزوا مدة الإقامة

¹⁴ Tunisie Terre d'Asile, "Portraits de migrants : les composantes migratoires du paysage tunisien," 2016, <https://www.france-terre-asile.org/images/stories/newsletters/Portraits%20de%20migrants.pdf>.

Faten Msaki, « From sub-Saharan African states to Tunisia: A quantitative study on the situation of migrants in Tunisia: general aspects, pathways and aspirations, FTDES, 2020

¹⁵ Tasmina Akrimi, Entre sécurisation et racialisation : L'expérience subsaharienne en Tunisie, FTDES, 2020

¹⁶ Projet de migration mixte des jeunes, moteurs de migration et besoins en services de santé sexuelle et reproductive, 2018 Migration et santé. Déterminants sociaux et santé des migrants.e.s,

ONFP et OIM, 2016, « Évaluation de base des vulnérabilités socioéconomiques et sanitaires des migrants pour un accès effectif aux services de santé en Tunisie ».

¹⁷ Pour une politique migratoire tunisienne inclusive et protectrice du droit, FTDES, 2018.

¹⁸ Migrant placed in the Wardia Centre : Detained then deported or "forcibly" returned, FTDES, 2019

¹⁹ مصطفى النصاروي، العمال المهاجرون من إفريقيا جنوب الصحراء في تونس في مواجهة القيود التشريعية المفروضة على عمالة الأجانب

Revue européenne des migrations internationales, vol. 33 - n°4 | 2017, 159-178



المرخص بها. وأمام استحالة تسديد العقوبات المالية المتراكمة، فإن العديد من المهاجرين يجدون أنفسهم شبه محتجزين في الأراضي التونسية حيث لا يكون بوسعهم، في هذه الحالة، سوى القبول بأعمال شاقة وهشة حتى يتمكنوا من الاستجابة لمتطلبات العيش بتونس وتسديد الغرامات إذا ما رغبوا، في وقت لاحق، مغادرة البلد المضيف²⁰.

هذه الوضعية غير النظامية لعدد هام من الجالية الأجنبية تجعلهم مرغمين على قبول مواطن شغل غير قارة أو وضعيات غير قانونية تكون فيها الأجور أقل من الأجر الأدنى المضمون (89 بالمائة من المهاجرين/ات).

وتكون النساء المهاجرات عرضة للتمييز والاستغلال الاقتصادي، وحتى للتجار بالبشر ودون تغطية اجتماعية. هذا الوضع غير القانوني لا يمكنهن من النفاذ إلى الخدمات الصحية بسبب "العراقيل المالية ونقص الموارد وانعدام المعرفة بالحقوق والخدمات إلى جانب الحواجز اللغوية والثقافية"²¹. كما يترتب عن هذه الوضعية حرمان أطفالهن من التمدرس بسبب "الحواجز اللغوية"²²، وفقاً لما بينه تقرير المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وتواجه المهاجرات صعوبة في الحصول على مسكن لائق. وجاء في دراسة أعدتها جمعية "بيتي" أن "المهاجرين/ات يجدون أنفسهم/هن مرغمين/ات على السكن في أماكن غير لائقة بأسعار مرتفعة إلى جانب الإشكالات التي تطرح بالنسبة لخلاص الفواتير (التي لا تكون فردية خاصة بهم)، إلخ.

ووفق ما جاء في شهادات النساء المستجوبات، فإن الصعوبات المتعلقة بظروف السكن تعود بالأساس إلى عاملين رئيسيين: الأول هو تداخل حالات التمييز على أساس الجنس والنوع الاجتماعي والعرق وتراكمها. أما العامل الثاني فيتعلق بالوضعية غير القانونية نتيجة "هشاشة الأوضاع الاقتصادية"²³ وانعدام العدالة وكذلك بالنظر إلى "خصوصيات المهاجرين القادمين من الدول الإفريقية جنوب الصحراء التي من شأنها أن تؤدي إلى ممارسات تمييزية في التعامل معهم/هن [...]". كما أن عدم إطلاعهم/هن على الجوانب القانونية وانعدام الثقة في الإدارة والصعوبات المادية، هي جملة من العوامل التي تساهم بشكل كبير في وضع العراقيل أمام نفاذهم/هن إلى العدالة²⁴. وأبرزت بعض الدراسات الميدانية مظاهر العنف وأشكاله المتعددة التي يواجهها المهاجرون/ات خلال إقامتهم/هن في تونس و/أو خلال مرحلة العبور إلى/أو نحو تونس. ونشير إلى أنه سواء تعلق الأمر بالمهاجرين أو المهاجرات فإنهم/هن جميعاً عرضة للعنف في أماكن العمل، لدى المؤسسات، في الشارع، في وسائل النقل العمومي أو حتى من قبل الشرطة.

وبينت دراسة أنجزها فريق البحث لغاتن المسامي²⁵ في إطار المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية،

²⁰ Ibid. Nasraoui.

²¹ Jaouadi, Imen, Evaluation de base des vulnérabilités socioéconomiques et sanitaires des migrants pour un accès effectif aux services de santé en Tunisie, OIM, 2016, p.74.

²² « L'expérience Tunisienne en matière d'accueil de migrants et de réfugiés est modeste et demeure en deçà des attentes », La Presse, 30 novembre 2019. URL :

<https://lapresse.tn/37888/ftds-lexperience-tunisienne-en-matiere-daccueil-de-migrants-et-de-refugies-est-moderate-et-demeure-en-deca-des-attentes/>

²³ Khouaja, Ahmed, « Le Logement : Miroir et vecteur de discriminations à l'égard des femmes », Beity, 2020 p. 125.

²⁴ Ben Sedrine, Said, Défis à relever pour un accueil décent de la migration subsaharienne en Tunisie, Fondation Friedrich Ebert, 2018, p. 40.

²⁵ Faten Msaki, « From sub-Saharan African states to Tunisia: A quantitative study on the situation of migrants in Tunisia: general aspects, pathways and aspirations, Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux, 2020



استنادًا إلى عينة تضم 962 مهاجرًا من دول إفريقية جنوب الصحراء، أن 61 بالمائة من المستجوبين يشعرون بالعنصرية في سلوكيات التونسيين مقابل 13 بالمائة فقط لا يرون ذلك.

وعلى الرغم من وجود قانون يجرم العنصرية في تونس، فإن معظم المهاجرين/ات لا يستندون بالشرطة بسبب وضعهم الإداري غير القانوني: « باعتبار الوضعية غير النظامية لأغلب المهاجرين من الدول الإفريقية جنوب الصحراء المقيمين في الأحياء الشعبية، فإنه لا يمكنهم الاستناد بالشرطة، وبالتالي فإن القانون الجديد الذي يجرم العنصرية لا يكون في متناولهم»²⁶.

العنف القائم على النوع الاجتماعي

غالبًا ما تكون النساء والفتيات المهاجرات وطالبات اللجوء واللجئات، الأكثر عرضة للعنف، وضحية أصناف أخرى من الاعتداءات القائمة على النوع الاجتماعي، سواء كان ذلك في البلد المضيف، أو في مجتمع الهجرة أو في حياتهن الشخصية. وتعود هذه الوضعية إلى حالة الاستضعاف المزدوج التي يعاني منها باعتبارهن مهاجرات ولكن كذلك كنساء مع ما يترتب عن ذلك من انعدام المساواة الجنسية الهيكلية ضمن مسار رحلة الهجرة أو في الواقع الاجتماعي لدول العبور.

وبينت دراسات أخرى إلى أن "عناصر تحليل جميع أنواع العنف المسلط على النساء المهاجرات واللجئات هي في ارتباط وثيق بسياسات الهجرة وبقانون اللجوء سواء على المستوى الوطني أو خارج حدود الولاية الوطنية (الاتحاد الأوروبي أو الأورو-متوسطي). ونشير إلى أن سياسات الهجرة تسهم، في بعض الأحيان، في خلق الظروف التي تعزز ممارسات العنف، من ذلك سياسات الاحتجاز المتصلة بالهجرة، وما يترتب عنها من عنف من قبل الشرطة أو العنف المؤسسي تجاه المرأة. كما تسهم هذه السياسات بشكل غير مباشر في جعل النساء أكثر عرضة للعنف الزوجي والاعتداءات في مواقع العمل أو لمظاهر التمييز العنصري وكراهية الأجانب. وتكون المرأة، في ذات الوقت، غير مؤهلة بالشكل الكافي لإبلاغ السلطات المعنية بأعمال العنف التي تتعرض لها، أو لطلب الحماية والإنصاف"²⁷.

ونادر ما تناولت الدراسات، بشكل دقيق، مظاهر العنف المسلط على المرأة المهاجرة، سواء كانت أصيلة الدول الإفريقية جنوب الصحراء أو منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ونذكر في هذا الخصوص ثلاثة تقارير تناولت موضوع المرأة المهاجرة، أعدها صندوق الأمم المتحدة للسكان في تونس والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة "تونس أرض اللجوء". واهتمت هذه الدراسات غالبًا بأشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي المرتبط باحتياجات المهاجرات في مجال خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

وأشار تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان في تونس بالخصوص إلى صعوبة النفاذ إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للنساء القادمات من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. واهتمت الدراسة المنجزة من قبل "منظمة تونس أرض اللجوء" بمسارات حياة مجموعة من النساء المهاجرات.

وبينت هذه الدراسات تفاقم مختلفة أشكال العنف المسلط على النساء ورداءة ظروف عيش المهاجرين/ات في

²⁶ Stéphanie Pouessel, "Tunisie : la loi contre les discriminations raciales ne profite pas à ceux qui en ont besoin," Middle East Eye édition française, 2019, <http://www.middleeasteye.net/fr/reportages/tunisie-la-loi-contre-les-discriminations-raciales-ne-profite-pas-ceux-qui-en-ont-besoin>.

²⁷ Jane Freedman Bahija Jamal, Violence à l'égard des femmes migrantes et réfugiées dans la région euro-méditerranéenne. Études de cas : France, Italie, Egypte & Maroc, Réseau Euro-Méditerranéen des droits de l'Homme, Copenhague, 2008, p.15.



تونس. كما نذكر، في هذا المجال، الدراسة التي أنجزتها "منظمة أطباء العالم" حول المحددات الاجتماعية وصحة المهاجرات أو الدراسة التي أنجزها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بعنوان "بين المقاربة الأمنية والعنصرية: تجربة إفريقيا جنوب الصحراء في تونس".

ومن جهة أخرى، جاء في الدراسة الكيفية والكمية التي أنجزتها "منظمة أطباء العالم" حول الظروف المعيشية، والهجرة، والعنف وإشكالية النفاذ إلى الرعاية الصحية، أن "نسبة إفصاح المهاجرين المقيمين في تونس عن تعرضهم للعنف تكون أهم لدى النساء مقارنة بالرجال"²⁸.

وتفيد غالبية المشاركات في هذه الدراسة تعرضهن إلى العنف النفسي (43 بالمائة) والمؤسساتي، من ذلك افتكاك وثائق الهوية (23 بالمائة) وكذلك حالات عنف صادرة عن الشرطة أو الجيش (11 بالمائة). كما أشارت إلى العنف المادي (6 بالمائة)، والعنف الجنسي (8 بالمائة)، من ذلك الاغتصاب (5 بالمائة) والعنف الزوجي (4 بالمائة).

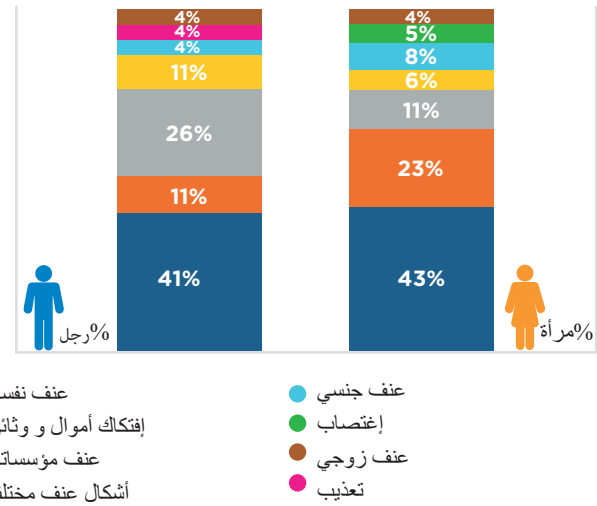
وتبين الدراسة، من جهة أخرى، أنه ولئن كانت الإشارة إلى حالات العنف الجنسي نادرة في شهادات المستجوبات غير أنها تحتل المرتبة الثانية ضمن أشكال العنف المصرح بها من قبل المهاجرات المقيمات في تونس. وتفيد المعطيات التي تم جمعها خلال المجموعات البؤرية، أن العنف الجنسي يبقى من بين أشكال العنف الأكثر تداولاً نظراً لتعرض النساء، بشكل متكرر، للاغتصاب والمساومة بأجسادهن"²⁹.

كما تسلط هذه الدراسة الضوء على أشكال العنف التي تعاني منها المهاجرات في تونس ولكن أيضاً في بلد المنشأ وخلال رحلة إلى غاية الوصول إلى البلد المضيف.

أما عن الدراسة التي أنجزتها "منظمة تونس أرض اللجوء" حول ظاهرة العنف في مسارات حياة مجموعة من النساء، فهي تفيد أن المهاجرات القادمات من الدول الإفريقية جنوب الصحراء تحدثن عن "الاستغلال والاعتداءات وأعمال العنف التي تسلط أيضاً على الرجال القادمين من نفس المنطقة". كما بينت الدراسات أن أعمال العنف المصرح بها هي ذات بعد عنصري ومعاد للمرأة، خاصة وأنها تقوم على أساس لون البشرة، ولكن أيضاً على القوالب النمطية الثقافية المرتبطة بالنساء ذوات البشرة السوداء.

ونشير، في جانب آخر، إلى أنه غالباً ما تهجر المرأة القادمة من دول إفريقيا جنوب الصحراء أو تنتقل إلى مكان عملها بمفردها، مما يجعلها أكثر عرضة للاعتداءات في الفضاء العمومي لتواجدها في بعض الأحيان في أماكن منعزلة. وفي المقابل، فإن المرأة القادمة من منطقة الشرق الأوسط أو شمال إفريقيا فهي تهجر في معظم الأحيان رفقة عائلتها أو بهدف الالتحاق بأحد أفراد أسرتها. كما أنه نادراً ما يكون لها نشاط مهني أو أن تتواجد بمفردها خارج البيت³⁰.

التوزيع حسب الجنسية



²⁸ Médecins du Monde, « Migration et Santé, déterminants sociaux et santé des migrants », 2017-2018, p. 9

²⁹ MDM, Migration et santé déterminants sociaux et santé des migrant.e.s, 2017-2018, p.17.

³⁰ Terre d'Asile, « Parcours de vie de femmes migrantes en Tunisie. Entre inégalités, discriminations et ambitions », Juin 2020, p. 17.

وأفادت النساء القادّات من الدول الإفريقية جنوب الصحراء أنّهن لا تشعرن بالأمان (43 بالمائة) وهي حالة لا تشعر بها المهاجرات أصيالات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفي جانب آخر بينت الدراسة أن "78 بالمائة من المهاجرات أصيالات الدول الإفريقية جنوب الصحراء، أكدّن تعرضهن للاعتداءات وإلى التحيل خلال إقامتهن بتونس في حين أن المهاجرات القادّات من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تقر بأنهن أقل استهدافًا بهذه التصرفات. وجاء ضمن الشهادات إشارة إلى تعرض المهاجرات للمضايقات والاعتداءات الجنسية بنسبة 53 بالمائة. وتحدثت المستجوبات، القادّات من الدول الإفريقية جنوب الصحراء، عن حالات من العنف الجنسي تتراوح ما بين التحرش الجنسي إلى محاولة الاغتصاب"³¹.

وجاء في الدراسة توصيف لوضعية المهاجرات غير النظامية التي تجعلها تحصل، فقط، على مواطن شغل تكون فيها في حالة استضعاف أمام التجاوزات المحتملة لأرباب العمل -الإهانات، اللمس الجنسي، الاقتطاع من الأجرة، إلخ. - خاصة وأن هؤلاء على يقين من أن العاملين لديهم لن يجرؤوا على التوجه إلى السلطات للإبلاغ عنهم.

ولا يتوفر للمهاجرات تغطية إجتماعية أو رعاية صحية باعتبار أن هذه الخدمات لا تشمل إلا العمال المصرح بهم. وعلى هذا الأساس فإنه في حالة وجود مشاكل صحية، تضطر المهاجرات إلى تحمل مصاريف العلاج، بما في ذلك في حالة حادث شغل"³². وتشير الدراسة إلى أن 79 بالمائة من المهاجرات تعرضن للاستغلال الاقتصادي في مكان العمل و بنسبة 64 بالمائة من قبل صاحب العمل.

واهتمت الدراسة بعنوان "دوافع الهجرة والحاجيات للخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية: دراسة كمية ونوعية للمهاجرين في تونس الكبرى"، بتحديد مفهوم وتمثيلات المهاجرين/ات لمسألة العنف القائم على النوع الاجتماعي. وجاء في الدراسة بخصوص العنف الجنسي، أن من بين 306 مستجوبين، أبدى 4.9 بالمائة (عدد=15) فقط رفضهم لفكرة أنه يمكن للشباب أحياناً أن يجبر فتاة على ممارسة الجنس إذا كانت تربطهما علاقة غرامية. في حين كانت الأغلبية، أي 87.9 بالمائة (عدد=269) غير متأكدين من ذلك أو لا يعرفون. وقد شملت 153 امرأة أي 91.1 بالمائة منهن و11 رجلاً أي 84.1 بالمائة منهم. أما بالنسبة إلى العنف البدني: فقد أبدى 6.5 بالمائة من المجيبين (عدد=20) رفضهم لفكرة أنه من المبرر للشباب أن يعنف صديقه أحياناً بينما صرحت الأغلبية 28.7 بالمائة (عدد=253) التي شملت 86.3 بالمائة من إجابات النساء (عدد=145) و78.3 بالمائة من إجابات الرجال (عدد=108) أنهم لا يعرفون أو غير متأكدين، مع اختلاف إحصائي ملحوظ بين الرجال والنساء"³³.

الاتجار بالبشر في تونس، حالة مؤنثة بامتياز

وتولي الدولة التونسية والباحثين/ات وعديد الجمعيات اهتماماً بارزاً بمسألة الاتجار بالبشر باعتبارها من أشكال العنف المؤنث بامتياز في تونس³⁴. وللتذكير، فإن الاتجار بالبشر يُعرّف على أنه "تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيطهم أو إيواؤهم بواسطة التهديد واستعمال القوة أو الاختطاف أو الاحتيال أو أشكال الخداع الأخرى، وإساءة استعمال السلطة أو حالة الاستضعاف بغرض الاستغلال العمل القسري وأشكال أخرى من العبودية الحديثة، والاستغلال الجنسي، واستئصال الأعضاء"³⁵.

وجاء في أولى الدراسات التي نشرت في تونس سنة 2013 حول مسألة الاتجار بالبشر أعدتها منظمة العمل الدولية والدولة التونسية إشارة إلى وجود عدد من النساء القادّات من الدول الإفريقية جنوب الصحراء من بين ضحايا

³¹ Ibid. Terre d'asile, p.17

³² Ibid. Terre d'asile, p.17

³³ UNFPA, « « Moteurs de migration et besoins en services de santé sexuelle et reproductive », 2017, p. 43

³⁴ Terre d'Asile, « Regard sur la traite transnationale des êtres humains en Tunisie », 2020, p. 19.

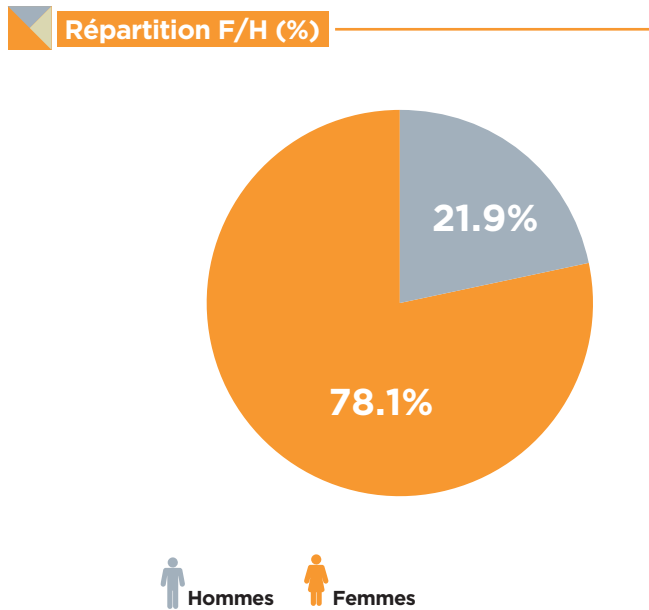
³⁵ Ibid. Terre d'asile p.18.



شبكات الاتجار بالبشر والاستغلال والعنف³⁶. هذه الملاحظات الأولية تم تأكيدها، بداية من سنة 2019، من خلال عديد الدراسات نذكر من بينها المقالة العلمية للباحثة نعيمة الفقيه بعنوان: "الاتجار بالنساء المهاجرات الشابات أصيلا دول إفريقيا جنوب الصحراء في تونس: بين الحقوق التي تضمن الكرامة الإنسانية والواقع المأساوي"³⁷. وتناول المقال بشكل مباشر تجارب المهاجرات القادمات من الدول الإفريقية جنوب الصحراء ضحية شبكات الاتجار بالبشر. كما أوضح أن تجنيد هذه الفئة من العمالة تكون لفائدة ثلاثة قطاعات أساسية يبرز فيها الاستغلال والاتجار بالمهاجرين الأجانب، وهي قطاع البناء والفلاحة والعمل المنزلي. كما سلط التقرير الذي أعدته "منظمة تونس أرض اللجوء" الضوء على نشاط المجتمع المدني في مكافحة الاتجار بالبشر في تونس.

وتقدم هذه الدراسات نظرة عامة حول مسألة الاتجار بالبشر في عدة مستويات. وأفادت "منظمة تونس أرض اللجوء" أن الاتجار بالبشر أصبح ظاهرة مؤثرة بامتياز مع الإشارة إلى أن "الظاهرة لا تهم فقط النساء، ولكنهن تمثلن، بالإضافة للأطفال، النسبة الأكبر ضمن ضحايا شبكات الاتجار بالبشر". وجاء في الدراسة أنه من بين الـ 403 ضحية محتملة لشبكات الاتجار بالبشر الذين تواصلوا مع المنظمة ما بين عامي 2017 و2019، يوجد 78 بالمائة من النساء الوافدات من الكويت ديفوار³⁸.

ويبرز الحضور الهام للمرأة المهاجرة القادمة من الكويت ديفوار ضمن إجمالي المهاجرين الذين تواصلوا مع المنظمة، أهمية شبكات الاتجار بالبشر بين البلدين حيث استفادت من التسهيلات في الحصول على التأشيرة لاستغلال النساء المهاجرات في العمل المنزلي. ومن الضروري ألا يحجب الحضور المكثف للنساء الوافدات من الكويت ديفوار، وجود شبكات أخرى غير معروفة تستغل الأوضاع وتنشط بعيدا عن أنظار الجهات الناشطة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر³⁹.



³⁶ OIM Tunisie, « Etude exploratoire de la traite des personnes en Tunisie », 2013, p. 65.

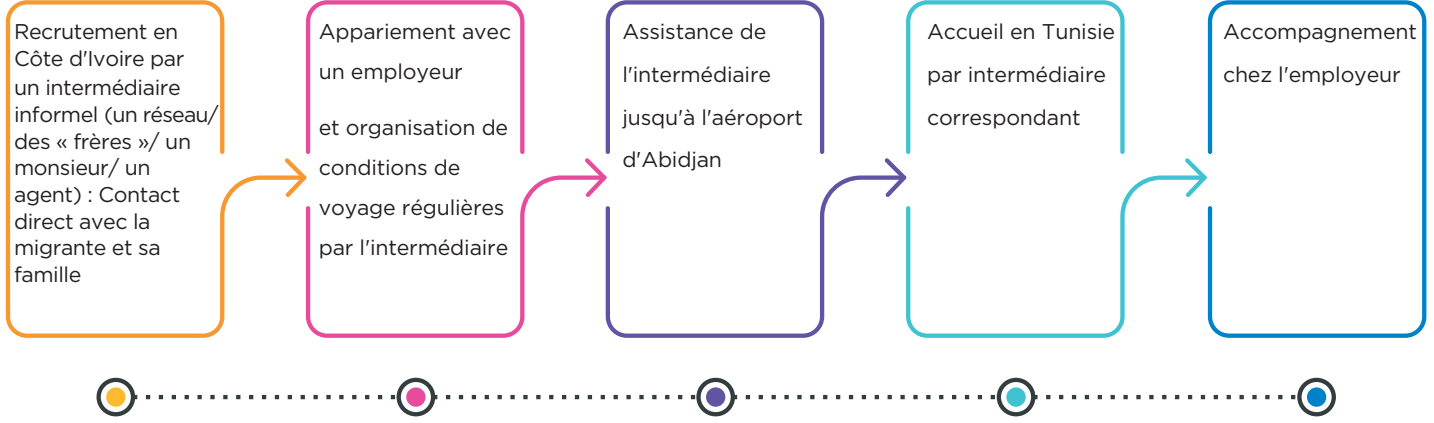
³⁷ VOL. 6, NÚM. 2. JULIO-DICIEMBRE (2019)

³⁸ Ibid. Terre d'asile p.18-19

³⁹ Ibid. Terre d'asile p.20

وقد مكنت الدراسة من اقتراح نموذج توضيحي حول عمل شبكات الاتجار بالبشر الناشطة في تونس والتي اختصت في استغلال النساء وافدات من الكوت ديفوار.

مسار تجنيد عاملات المنازل، منذ البلد المنشأ، بالكوت ديفوار



وجاء في دراسة أجريت في الكوت ديفوار مع عدد من النساء العائدات إلى بلادهن، إن هذه الظاهرة تسمى "العمل بموجب عقد" وهي تنطبق على النساء المتجهات نحو تونس أو المغرب. فمنذ مغادرتها الكوت ديفوار، ودون أن تكون بالضرورة على علم بذلك، فإن المرأة المهاجرة تقع في فخ شبكات الاتجار بالبشر. فهي تعلم أنها ذاهبة للعمل ولكنها لا تحصل على التفاصيل المرتبطة بمكان العمل أو الشروط المتعلقة بساعات العمل وظروفه. كما أنه يتم احتجاز جواز سفرها إلى جانب عدم حصولها على أجرتها لفترة معينة حتى تقوم بسداد الديون تجاه "الوسيط" التي لم تكن على علم بها عند مغادرتها الكوت ديفوار خاصة وأنها تكون، في غالب الأحيان، قد دفعت جميع تكاليف الرحلة مسبقاً.

لقد تم تناول ظروف الاستغلال المسلط على المهاجرات، بشكل معمق، في الدراسة التي أنجزتها "منظمة تونس أرض اللجوء"، وجاء فيها أن: "جميع ضحايا الاتجار بالبشر المحتملة تم استغلالهن كعاملات منازل في أماكن مختلفة من البلد المضيف [...] هن في أغلب الأحيان لا تدركن ما ينتظرهن: افتكاك لجواز السفر، عمل مرهق من الصباح إلى المساء لعدة أشهر لسداد التكاليف التي قدمها صاحب العمل إلى "الوسيط"، منع الخروج من البيت، كما يسلط عليهن، أحياناً، العنف المادي والجنسي بالإضافة إلى العنف النفسي.

وتحصل المرأة المهاجرة، بعد سداد ديون "الوسيط"، على راتب لا تتجاوز قيمته حوالي 400 دينار وهو ما يعادل الأجر الأدنى المضمون في تونس دون أن تكون هناك مراعاة لعدد ساعات العمل الذي يعادل أكثر من خمسة عشر ساعة عمل يومياً"⁴⁰.

إن ظروف الاستغلال، التي يصعب تحملها، يمكن أن تتواصل نظراً للسيطرة التي يمارسها المهربون على النساء معتمدين في ذلك على حالة الاستضعاف بسبب وضعيتهن غير النظامية. وتوضح نعيمة الفقيه في مقالها حيث تقول: "بمجرد دخولها إلى تونس فإن الأطراف التي تقوم بالتجنيد إلى جانب المهربين يرغمون المهاجرة الشابة بواسطة الخداع، والوعود الكاذبة، أو باستعمال القوة والاعتداء عليها على قبول وضع العبودية في مختلفة مظاهرها"⁴¹.

⁴⁰ Ibid. Terre d'asile p.18-19

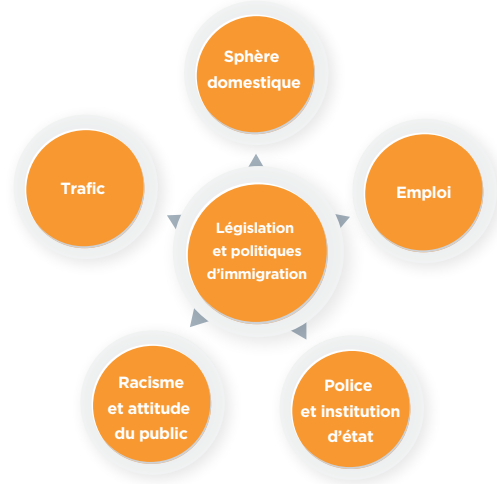
⁴¹ Naima Fekih, « La traite de jeunes femmes migrantes subsahariennes en tunisie: entre droits garantissant la dignité humaine et réalité tragique », Collectivus, Revista de Ciencias Sociales, 6(2), 141-157. P.150

على الرغم من وجود إطار قانوني⁴² يمكن من التنديد بشبكات الاتجار بالبشر وملاحقتهم قانونياً، إلا أن الدراسة التي أنجزتها جمعية "محامون بلا حدود"، بينت أن حالة الاستضعاف التي تكون عليها ضحايا شبكات الاتجار بالبشر الأجانب تجعلهم يتجنبون تقديم شكوى أو التقاضي أو إدانة من قام بتلك الأفعال. ويعود ذلك، وفق الدراسة، إلى الخصائص الثقافية أو لانعدام الثقة في النظام القضائي. وفي صورة تقدمهم بشكوى، فإنه غالباً ما يتم الاقتراح عليهم العودة الطوعية إلى بلدانهم⁴³. ووفقاً للدراسة التي أعدتها جمعية "محامون بلا حدود"، فإن الوضعية غير النظامية تخلق لديهم حالة استضعاف تمنع ضحايا شبكات الاتجار بالبشر الأجانب من تقديم الشكوى والتقاضي. وأوضح أحد المحامين المختصين في هذا المجال أن مهمته تتمثل أولاً في مساعدة الضحايا عند استجوابهم خاصة وأنه نادراً ما يتم استكمال التحقيقات الأولية⁴⁴.

وبالتوازي، فإن الجمعيات والأشخاص الذين حاولوا التدخل لتحرير النساء من هذا الاستغلال واجهوا، وفقاً لمصطفى النصاروي، عديد الضغوطات: "كل الجهود التي تم بذلها لتحريرهن تم صدها بقوة (من ذلك قصة الكاهن من الغابون الذي حاول التدخل للإفراج عن عاملة منزلية لدى أحد رجال الأعمال بجهة صفاقس فتعرض للتهديد من قبل وسطاء أفارقة متواجدين في تونس ينشطون غالباً ضمن شبكات الاتجار بالبشر). ولا يعد افتكاك وثائق الهوية من الممارسات المتداولة إلا فيما يخص عاملات المنازل، والعمال القادمين من الدول الإفريقية جنوب الصحراء، وخاصة منهم عمال المزارع"⁴⁵.

أعمال عنف أقل ضجة... أكثر تجاوزاً

تناولت عديد الدراسات أشكال العنف في مجالات مختلفة، من ذلك التشريعات وسياسات الهجرة و حالة الاستضعاف، والتهريب والعنصرية وكذلك مواقف المجتمع في البلد المضيف، والشرطة والمؤسسات؛ أو مواطن الشغل. ونلاحظ أن أشكال العنف الذي يمارس في الوسط العائلي يبقى، إلى حد كبير، غائبا ضمن الدراسات التي أنجزت في تونس. وتشير بعض الدراسات بشكل مقتضب إلى مظاهر العنف الزوجي دون التركيز عليها بما لا يسمح بالاستفادة منها عند تقديم الرعاية للضحايا. ويمكن أن تؤثر أشكال العنف في أوضاع النساء المهاجرات، بما في ذلك المهاجرات



⁴² القانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016 مؤرخ في 3 أوت 2016 يتعلق بمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته (الفصل 3) - ينطبق هذا القانون على جرائم الاتجار بالأشخاص المرتكبة داخل الإقليم الوطني وكذلك على جرائم الاتجار بالأشخاص المرتكبة خارج الإقليم الوطني في حدود قواعد اختصاص المحاكم التونسية المنصوص عليها بهذا القانون. ولا يعتبر رضا الضحية ظرفاً يحمل على تخفيف العقوبات المنصوص عليها بهذا القانون (الفصل 5) يعاقب بالسجن مدة عشرة أعوام وبخطية قدرها خمسون ألف دينار كل من يرتكب إحدى جرائم الاتجار بالأشخاص (الفصل 8). تم أحداث هيئة وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص إلى جانب اعتماد برنامج لتدعيم قدرات الفاعلين على المستوى الوطني وكذلك في عدد من دول المنشأ مثل الكويت ديفوار.

⁴³ ASF, POLICY BRIEF, La traite des êtres humains en Tunisie : la lutte contre l'impunité est primordiale pour prévenir le crime, Janvier 2020

⁴⁴ Ibid. ASF. p. 37

⁴⁵ Nasraoui, Mustapha « Les travailleurs migrants subsahariens en Tunisie face aux restrictions législatives sur l'emploi des étrangers », Revue européenne des migrations internationales [En ligne], vol. 33 - n°4 | 2017, mis en ligne le 01 décembre 2019, consulté le 15 novembre 2021. URL : <http://journals.openedition.org/remi/9244> ;DOI : <https://doi.org/10.4000/remi.9244>



القادمات من دول "الشمال العالمي"، وهي فئة غائبة أيضًا في جميع الدراسات المتعلقة بالعنف والهجرة في تونس. وقد قامت الجمعيات العاملة في مجال مناهضة العنف بمساعدة عدد من الأوروبيات من ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي على مغادرة البلاد لضمان سلامتهن.

إجمالاً، يبرز من خلال الإطلاع على الأدبيات حول موضوع الهجرة في تونس، محدودية الدراسات التي تناولت موضوع العنف القائم على النوع الاجتماعي المسلط على المهاجرات، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار حالات تشابك وضعية الاستضعاف المرتبطة بالميل الجنسي والهوية الجندرية. وكان تقرير "نقاط مكافحة التمييز" لعام 2019 و 2020 قد سلط الضوء على المعاناة المزوجة لبعض المهاجرين المثليين بسبب لون بشرة والميل الجنسية⁴⁶ من ذلك ما جاء في تقرير سنة 2020⁴⁷ الذي اتبع نهجًا تقاطعياً مكن من التعرف على أشكال العنف التي يمكن أن تتشابك فيما بينها بالنسبة للنساء المهاجرات. وبين التقرير أن "26 من أفراد العينة 25- امرأة ورجل -صرحوا بأنهم قد تعرضوا إلى التمييز على أساس النوع الاجتماعي، من بينهن 23 حالة تحرش جنسي. كما كانت 7 مستجوبات ضحية للتمييز على أساس اللغة في وسائل النقل العمومي وأماكن العمل أو من قبل المدرسين/ات أو زملاء الدراسة".

وبين المستجوبون/ات أنهم/هن كانوا ضحايا التمييز العنصري-بما يعني على أساس لون البشرة-والأصل القومي، (172 حالة) والأصول اللاتينية (108 حالة) والجنسية (5 حالات).

وكان التمييز بالنسبة ل 40 حالة على أساس الهوية الجندرية مصحوبا بأشكال تمييزية أخرى على أساس:

القيمة	التكرار	النسبة
الهوية الجندرية	26	9.12
اللغة	7	2.46
التوجه الجنسي	5	1.75
الأصول العرقية	1	0.35
الإعاقة	1	0.35

ويعتبر 26 من بين المستجوبين، 25 امرأة ورجل، أنهم كانوا ضحايا التمييز على أساس النوع الاجتماعي. وأن 23 حالة، من بين الـ 25 امرأة، تعرضوا إلى التحرش الجنسي.

واعتبر 5 من بين المستجوبين، جميعهم من الرجال، أنهم تعرضوا للتمييز على أساس الميل الجنسية من قبل الإدارة أو المشغل في حين اعتبرت امرأة واحدة فقط أنها تعرضت للتمييز على أساس انتمائها العرقي من قبل الإدارة وأخرى على أساس أنها حاملة لإعاقة، من قبل صاحب المنزل الذي تستأجره.

في جانب آخر، فإن 45 من المستجوبين اعتبروا أنهم كانوا/كن ضحايا لشبكات الإتجار بالبشر وأن صاحب/ة العمل يتحمل المسؤولية في ذلك (20 حالة من أصل 45).⁴⁸

خارطة أشكال العنف المسلط على النساء المهاجرات

⁴⁶ Ibid. Nasraoui, p. 11

⁴⁷ Ibid. Nasraoui, p. 19

⁴⁸ Ibid. Nasraoui, p. 38



إن إنجاز هذه الدراسة الميدانية قد تأثر بشكل عميق بقساوة الروايات التي جمعتها من أكثر من خمسين امرأة مهاجرة في تونس قادمة من إفريقيا وأوروبا حول تجربتهن وما تعرضن له من أشكال العنف. ولا تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل شامل لأشكال العنف التي تعاني منه النساء المهاجرات في تونس باعتبار غياب عينة من النساء من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، غير أننا سنحاول ضبط خارطة للعنف الذي يعيشه جانب من النساء المهاجرات في تونس. واعتمدنا في هذا السياق تصنيف أشكال العنف الذي تعاني منه النساء، وفقاً لمؤشر مرتكبيه.

وتوفقنا، من خلال الدراسة الميدانية، إلى ضبط أصناف متعددة من القائمين بأعمال العنف في بلد المنشأ أو خلال رحلة العبور إلى تونس وكذلك العنف المؤسساتي (الشرطة، المستشفى، السجون، مراكز الاحتجاز، مراكز الهجرة، المدارس، إلخ)؛ أو العنف الصادر عن المواطنين التونسيين في أماكن الترفيه والنقل العمومي وفي العلاقة بالأجوار، بما في ذلك صاحب البيت. كما تمكنا من إحصاء أشكال العنف الذي تعاني منه المهاجرة في إطار العلاقات الشغلية بما في ذلك حالات الاتجار بالبشر، وهي وضعية شائعة في مجتمع الهجرة، إلى جانب العنف الزوجي أو العنف ما بين أفراد مجتمع الهجرة.

وتتناول الدراسة أشكال العنف الذي تعانيه المهاجرات خلال مرحلة العبور، من ذلك محاولات عبور المتوسط (الحرقة) والعودة الطوعية والترحيل أو الطرد. ومن المهم أيضاً أن نضع في الاعتبار مظاهر العنف الهيكلي المبطن المرتبط بشكل وثيق بالتشريعات وسياسات الهجرة النشيطة في تونس التي تساهم في تأزيم وضعية المهاجرين/ات غير النظامية وتجعلها أكثر خطورة، بسبب ما يترتب عنها من حالة استضعاف.



العبور: الفرار من أعمال العنف في بلد المنشأ

اختارت بعض النساء التحدث عن أوضاعهن قبل مجيئهن إلى تونس، حتى وإن لم يكن ذلك الموضوع الأساسي لحواراتنا. لقد قرر الكثير منهن الهجرة بسبب الوضع الإقتصادي في بلدانهم، في حين صرحت أخريات أنهن كن في وضع مريح بفضل تجارتهن المتواضعة في بلدن الأصلي: "قالوا لنا إن العبور إلى أوروبا يكون يسيرا انطلاقا من تونس. فقمنا بالتفريط في المقهى الذي كنت أملكه وجئنا إلى هنا" (ساندرا، الكوت ديفوار، مدين).

جميعهن قررن التخلي عن كل شيء و انسقن وراء وعود من أجل حياة أفضل وأجور مريحة. وكما جاء في رواية "كلاريس"، التي حلت بتونس منذ بضعة أشهر: "عندما نكون في الكوت ديفوار، يجعلوننا نعتقد أن الوضع هنا أفضل غير أن العمل الذي كنت أقوم به في بلدي هو مختلف تماما عما أقوم به هنا. (كلاريس، الكوت ديفوار، تونس). وتسعى أخريات وراء وعود بسهولة العبور إلى أوروبا. وكما تقول هنرييت: "وصلت إلى هنا بهدف العبور إلى أوروبا. جئت إلى هنا لأن أحد التونسيين أخبرني بأن قاربا كبيرا به قبطان يتولى هكذا نقل الأشخاص" (هنرييت، الكوت ديفوار، صفاقس).

أخريات اتبعن رفاقهن من أجل العبور إلى أوروبا. من ذلك قصة "تيلي" التي جاءت إلى تونس في رحلة جوية وكان هدفها عبور البحر المتوسط بالرغم من أنها كان تستمتع بحياة مريحة في غينيا الاستوائية التي هاجرت منها. نفس القصة حصلت مع "ايفا" التي التحقت بصديقها في تونس بعد أن كانت تقيم بالمغرب: "كنت أريد أن يأتي إلى المغرب أين كان من السهل أن نجد مخرجا من الظروف الصعبة التي نعيشها، لكنه إختار أن يأتي إلى هنا أين يوجد أخوه. وبمعتول الكلام أقنعني بأن ألتحق به (...) مع العلم انني كنت في المغرب في وضع أفضل حيث كنت أمارس التجارة" (ايفا، الكوت ديفوار، تونس)

الهروب للنجاة

تظل المشاكل العائلية وما يترتب عنها من عنف هي من الأسباب الأكثر تداولاً لمغادرة المهاجرات لأوطانهم. ونشير في هذا الصدد إلى قصة "إيمان" -من مالي- التي غادرت بلادها خوفاً من أن يتم تسميمها من قبل أفراد عائلتها، تاركة وثائقها وأطفالها في بلدها الأصلي: "لا يمكنني العودة إلى بلدي، واضطرت إلى الفرار بسبب مشكلة مع عائلتي" (إيمان، مالي، مدين). أما "أولي" و"باسكال" -من أصل كامبيوني- فقد كانت الهجرة بسبب الاضطهاد الذي تمارسه العائلة ضدهما بسبب هويتهما الجندرية، باعتبارهما عابرات جنسياً. أما "كورين"، فقد حلت بتونس في أكتوبر 2021، وقد سردت خلال المقابلة ما عانته من اضطهاد من قبل عائلتها التي كانت تسعى للكشف عن ميولها الجنسية"، وهي تقول:

"لقد كان والدي في حيرة من أمرهم لأنني لم أكن أصادق الرجال. فقاما بتكليف أحدهم، دون علمي، بمراقبتي ومتابعتي حين كنت أذهب إلى الجمعية. ثم قام هذا الأخير بإخبارهما بكل شيء. عند عودتي إلى البيت تعرضت للضرب المبرح وفضحوا أمري أمام كافة سكان الحي والأجوار لأنه، عندنا، عندما يكون هناك إشكال فإن الجميع يخرج من منزله لمعرفة ما يحدث. أصبحت بعدها أضحوكة الحي. في الشارع، الجميع كان يهينني. حين أذهب إلى متجر الحي فإنهم يرفضون خدمتي. لم يعد لي الحق في الحصول على أي شيء. بل كان الوضع في الخارج أشد مما هو عليه داخل البيت. لم أعد أحصل على الطعام باعتبار أنني أصبحت معرة العائلة. لم يكن والدي، وهو مسيحي متدين، متسامحا البتة مع هذا الأمر. أمام هذا الوضع قررت التوجه إلى الجمعية حيث شرحت وضعي خاصة وأنني لم أعد أشعر بالأمان مع عائلتي. فبادر رئيس الجمعية وكذلك الأعضاء بمساعدتي وإعداد الأوراق اللازمة للمجيء إلى تونس". (كورين، الكامبيرون، تونس).

من ناحيته، وصل "أولي" إلى تونس سنة 2020، أين يقيم كلاجئ بسبب هويته الجندرية بعد أن غادر الكامبيرون أين كان محل وصم اجتماعي وضحية للعنف: "لقد واجهت الكثير من العنف في بلدي قبل وصولي إلى هنا سواء كان عنفا نفسيا من قبل الشرطة، من عائلتي، من والدي، ومن أعمامي، باعتبار أنه كانت لي صديقة. لذلك اضطرت إلى



المغادرة لإنقاذ نفسي". (أولي، الكامبيرون، تونس). نفس الرواية يسوقها "باسكال" الذي قدم أيضًا طلب اللجوء "بسبب هويته الجندرية خاصة وأن المثليين مهددين بالإعدام في الكامبيرون" (باسكال، الكامبيرون، تونس).

أما "حنان" و"محاسن" و"عوضيه" فقد غادرن السودان رفقة أطفالهن هربا من العنف الأسري. لقد كانت "عوضيه" ضحية للعنف النفسي والمادي من قبل عائلة زوجها بسبب "عدم قدرتها على الإنجاب" (عوضيه، السودان، مدينين). أما "حنان" فهي تقول إنها فقدت زوجها خلال إحدى المظاهرات في الخرطوم. ولم يعد لديها أي أخبار عنه إلى اليوم. وعلى الرغم من اختفاء زوجها، فقد قررت أن تظل بمنزلها المجاور لعائلة زوجها. ولكن في أحد الأيام تفاجأت بقرار عائلة زوجها القيام بختان ابنتيها وفقًا لتقاليد وعادات المنطقة. وقد رفضت هذا الأمر وحاولت إقناعهم بأن زوجها لم يكن أيضًا ليقبل بذلك أيضًا، لكنهم أصروا على ذلك. وأمّام هذا الوضع قررت، سنة 2003، الفرار إلى مصر مع ابنتيها "شفق" (16 عامًا) و"شروق" (13 عامًا) واستقرت في أحد الأحياء الشعبية الخطرة، "مساكن عثمان" وعملت، خلال تلك الفترة، كمرمضة. ولكن خلال سنة 2015 اكتشف شقيق زوجها مكان إقامتهن وتعقبهن لإعادتهن إلى السودان وإتمام عملية ختان البنيتين (حنان، السودان، مدينين).

بالنسبة لـ "محاسن" فقد كان هروبها من السودان بسبب حرب الدارفور سنة 2003 وأقامت مع عائلتها في مخيم للاجئين على الحدود بين السودان والتشاد. في المخيم، واجهت "محاسن" وأفراد عائلتها العديد من الصعوبات (المجاعة، التهديدات، شح المياه، إغتصاب الفتيات ...). بعد عامين تدخلت المنظمات غير الحكومية لمساعدتهم للحصول على الماء والطعام والوقود. في الأثناء قامت بالتواصل مع أحد المهربين لمساعدتهم للعودة إلى السودان انطلاقًا من المنطقة الحدودية "جنينة". تمكنت "محاسن" من إتمام دراستها وأصبحت مهندسة زراعية ثم تزوجت وسافرت إلى مصر. بعد عامين، تواصلت مرة أخرى مع أحد المهربين حتى يساعدهم على السفر إلى أوروبا انطلاقًا من ليبيا. لكن لدى وصولهم إلى الصحراء الليبية، أطلقت الشرطة عليهم النار: "لقد فقدنا كل شيء، وثاقنا، أموالنا، كل شيء! كما تم احتجازنا في سجن طرابلس." (محاسن، السودان، مدينين).

وقد تتواصل رحلة عبور النساء إلى تونس لعدة سنوات، كما هو الحال بالنسبة إلى "محاسن"، أو ربما بضع ساعات بالنسبة لمن يسافر بالطائرة، وهي الطريقة التي تتبعها الطالبات أو المهاجرات اللاتي خططنا العبور إلى أوروبا عبر «الحركة» أو بالنسبة لمن وقعن، دون علمهن، ضحية لشبكات الاتجار بالبشر.

ليبيا أو قصة جحيم على وجه الأرض

في مدينين، كان لنا لقاء مع مجموعة من النساء أمضين بضعة أشهر أو بضع سنوات في ليبيا. اختار الكثير منهن عدم التحدث عن العنف الذي عانينه في ليبيا، وخاصة منهن "أوا" (26 سنة) التي فضلت الحديث عن تجربتها خلال مقابلة فردية ودون تسجيل. خلال حديثها تطرقت "أوا" إلى عواقب التجربة التي عاشتها: "أستذكر العنف الذي عانيناه في ليبيا وفي بلدي طوال الوقت. تزدهم في رأسي الأفكار. أنا هنا، طوال اليوم، ليس لي من عمل أقوم به في انتظار أن أستعيد نسق الحياة الطبيعية وهو ما قد يسمح لي بأن أنسى بعض الأشياء معينة" (أوا، الكوت ديفوار، مدينين).

وتحدثت "عوضيه" عن معاناتها وما عاشته في السجون الليبية، لثلاث مرات، من "أشكال الإهانات والعنف الشديد" (عوضيه، السودان، مدينين). "حنان"، كان لها نفس المصير بعد أن تم إلقاء القبض عليها خلال محاولتها "الهجرة غير النظامية باتجاه إحدى الدول الأوروبية" حيث سُرقَت منها جميع أموالها وتم سجنها لمدة 6 أشهر في مدينة صبراتة: "لقد تعرضت للاغتصاب ثلاثة مرات، وإلى اتصال جنسي شرقي أيضًا. لازلت أشعر، إلى غاية اليوم، بالذنب جراء ذلك" (حنان، السودان، مدينين). الجحيم نفسه عرفته ابنتها البالغة من العمر 16 عامًا التي تعرضت للاغتصاب في ليبيا بينما كانت متواجدة داخل المنزل. منذ ذلك الحين تعاني ابنتها من مشاكل صحية وجسدية خطيرة، من ذلك التبول اللاإرادي المرتبط بسبب نفسي الذي يمنعها من النوم.

وتحدثت نساء أخريات، بغضب شديد، عن تجاربهن، مع تقديم عديد التفاصيل حول المصير الذي عرفته البعض من



رفيقاتهن في السجون الليبية:

"تودعين السجن ... تغتصبين ... ويمنع عنك حتى الحق في التذمر! سواء كان لديك طفل أم لا، أن تكوني حاملاً أم لا، أنت دائماً عرضة للاغتصاب!! كانت هذه هي حال إحدى الصديقات التي كنت برفقتها عند عبور ليبيا. لقد كانت المرأة حاملاً، وتعرضت للاغتصاب إلى حد فقدانها الحياة أمامي (...). ماتت تلك المرأة وكذلك طفلها. لقد كانت حاملاً في الشهر الثامن!! البعض منهن حين ترفض الانصياع لرغبات المعتدين فإن هذا يكفي لتصوب رصاصة في الرأس. هناك امرأة أخرى اضطرت للعودة إلى الكوت ديفوار كانت فتحة شرعها تتدلى منها بسبب الاغتصاب المتكرر الذي تعرضت له ... باختصار، نظراً لكل هذا فإنني دائماً ما أحدث نفسي أنه لو أتيت لي الفرصة لمغادرة الدول العربية، حتى سباحة، لفعلت حتى وإن أدي ذلك إلى هلاكي" (عائشة، غينيا، مدين).

وصلت مهاجرات أخريات إلى تونس عن طريق البر قادمة من الجزائر. وتروي "إيمان"، وهي لاجئة من مالي-وكانت الشرطة الجزائرية قد اعتقلتها بسبب عبورها غير القانوني للأراضي الجزائرية:

"أعلموني بأنني سأقضي شهراً في السجن بسبب الجريمة التي ارتكبتها. فما كان مني إلا أن أوضحت لهم أنني امرأة مطلقة تحاول الفرار من أسرتها وطلب اللجوء. أحضروني أمام القاضي، فشرحت لهم أنني لست بعاهرة، ولا سارقة بل أنا فقط مسافرة (traveler) وأنه ليست لي وثائق الهوية ولا جواز سفر وأنني لا أحمل سوى بطاقة القنصلية المالية. كما أوضحت لهم أنه عند إيقاف المهاجرين من قبل الشرطة، فإنه يتم توجيههم نحو المؤسسات المعنية باللجوء (المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) وليس إلى السجن. لقد كنت محظوظة. قمت بمراسلة القاضية وأوضحت لها وضعيتي. فأطلقوا سراحي وتم توجيهي إلى المنظمة الدولية للهجرة أين تمكنت من إيداع طلب اللجوء" (إيمان، مالي، مدين).

وتواجه المرأة التي تهاجر برا للوصول إلى تونس أشكالاً من العنف الصادر عن الحرس الحدودي وأعوان السجون إلى جانب قساوة الأوضاع عند عبور الصحراء حيث تتعرض إلى مختلف أشكال العنف الجنسي والاقتصادي والمادي وهي جوانب تعرضت إليها بإطناب الدراسة التي أنجزها إسماعيل لعشر، سنة 2010، بعنوان "العنف المسلط على المرأة خلال رحلتها غير النظامية: الجزائر، فرنسا، إسبانيا، المغرب"⁴⁹.

تبحث دراستنا موضوع العنف المسلط على المهاجرات في تونس غير أنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن أشكالاً عديدة من العنف ترافقهن خلال رحلتهم عن طريق البر إلى تونس وهي من العوامل المساعدة على تشكل حالة الاستضعاف التي تكون عليها المهاجرة حين وصولها إلى تونس. كما أن ما تكابده هؤلاء النسوة والفتيات من أشكال العنف في بلد المنشأ، وخلال رحلتهم وعبورهن العديد من الدول وما يستتبعه من عنف تشكل في حد ذاتها بداية لمسار استمرارية العنف الذي يتجذر، شيئاً فشيئاً، بعمق لديهن.

⁴⁹ إسماعيل لعشر، "العنف المسلط على النساء خلال رحلتهم غير النظامية: الجزائر، فرنسا، إسبانيا، المغرب". المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2010..



الإقامة والاستقرار: اللجوء... شبكات الاتجار بالبشر ... الاستغلال

عند وصولهن إلى تونس، سواء عن طريق البر أو البحر أو الجو، فإن المرأة المهاجرة القادمة من الدول الإفريقية جنوب الصحراء تستقر لفترات متفاوتة، تتراوح ما بين بضعة أسابيع بالنسبة للنساء الراغبات في عبور البحر المتوسط ولأكثر من عشر سنوات بالنسبة لمن تتابع دراستها بتونس أو تلك التي يختلف عليها الأمر بسبب عدم فهمها لنظام الهجرة فيدفعها ذلك إلى الوقوع في فخ الوضعية الغير نظامية.

أما عن المهاجرات المحظوظات، من أصل أوروبي، فإنه بإمكانهن الاستقرار في تونس لفترات قصيرة -لا تتجاوز الأشهر الثلاثة بالنسبة لمن لها تأشيرة سياحية - كما تتوفر لهن الامكانية (الاقتصادية بالخصوص) (لمغادرة الدولة المضيفة لفترة قصيرة والعودة لاحقًا، أو سداد الخطايا في صورة تجاوز الفترة المسموح بها في التأشيرة أو بطاقة الإقامة. وتوجد حالات أخرى يكون فيها بإمكان النساء المهاجرات الاستقرار بشكل نهائي في تونس للعمل أو لتمضية فترة التقاعد مع أصدقائهن التونسيين. كما تواجه النساء المهاجرات صعوبات وعراقيل عديدة للحصول على بطاقة إقامة. ونشير إلى أن هذه الوثيقة لا تسمح لهن بالعمل مدفوع الأجر الذي يستوجب تأشيرة عمل التي تخضع لنظام قانوني صارم يعطي الأولوية في التشغيل إلى التونسيين/ات.

في هذه الدراسة، و بقطع النظر عن أشكال العنف العنصرية التي تواجهها يوميا النساء المهاجرات من ذوات البشرة السوداء، فإننا نلاحظ أن أغلب حالات العنف المسلط عليهن في إطار العمل أو داخل المؤسسات العمومية هو في ارتباط وثيق بوضعيتهم غير النظامية أو على اعتبار وضعهن كلاجئات أو طالبات اللجوء أو ضحايا لشبكات الاتجار بالبشر.

نظام حماية طالبات اللجوء واللاجئات في تونس الاستغلال

تواجه النساء والفتيات المهاجرات اللاجئات أو طالبات اللجوء صعوبات بسبب غياب نظام قانوني لحمايتهن وذلك على الرغم من أن الفصل 26 من الدستور يقر بحق اللجوء السياسي. فبطاقة لاجئ أو طالب اللجوء لا تمكنهن من التمتع بالحقوق الاجتماعية أو النفاذ إلى سوق الشغل وتسمح فقط بعدم ترحيلهن إلى بلدانهم أو تحجير الدخول عليهن.

أمام الفراغ القانوني، فإنه يعهد لمؤسسات أجنبية، عوضا عن الدولة، دراسة الملفات وتقديم الخدمات للاجئين. ولطالبات اللجوء التي تبقى دون المأمول⁵⁰، وفق ما بينه "رمضان بن عمر"، عن المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وأشارت النساء المهاجرات المشاركات في الدراسة إلى البطء في معالجة الملفات وعدم احترام الجوانب المتعلقة بالآجال، وكذلك رداءة الخدمات المقدمة للمهاجرات، في مراكز الهجرة.

وأدلت النساء المقيمات في مراكز الهجرة بعدم توفر الوسائل الضرورية للرعاية الطبية. تقول عائشة، وهي امرأة من غينيا مقيمة في مركز طالبيات اللجوء، "أنا مصابة بمرض السكري، ولكنني لا أجد العناية الضرورية. فلا يتم اقتناء الدواء إلا وفق رغبتهم وليس عندما أحتاجه. كما لا يتم توفير الدواء إلا بعد أن أكون قد طرحت الموضوع لعدة مرات وبعد أن قمت بالتهديد لعدة أشهر". (عائشة، غينيا، مدين).

وتؤكد "أميناتا"، وهي من الكوت ديفوار وتقطن في نفس المركز، رواية زميلتها كما تشير الى أن طبيب المركز لا تتوفر لديه الأدوات الطبية المناسبة وتضيف:

⁵⁰ <https://nawaat.org/2021/02/19/droit-dasile-en-tunisie-grave-dans-la-constitution-meprise-par-les-lois/>



"حاليًا نحن نحتاج إلى أغطية لأن البرد قادم. لهذا السبب جميع الأطفال أصيبوا بالأمراض ولا يمكن حتى عرضهم على الطبيب. الطبيب الذي يأتي عيادتنا يكتفي بالجلوس أمامنا دون أن تكون لديه أي أدوات طبية بما في ذلك مقياس حرارة. هو فقط يسأل عن موضع الألم ويقوم بتدوين الملاحظات دون إعطاء أي دواء. كيف يمكن العيش في هذه الظروف" (أميناتا، الكوت ديفوار، مدنين).

وتتهم "عائشة" المركز باختلاس المواد ذات الاستعمال اليومي:

"هؤلاء الأشخاص لا يوفرّون لنا الحفاضات والأغطية، والصابون، و مواد تنظيف للأطفال. يومياً تنطلق الشاحنات بداية من الساعة الثالثة صباحاً لبيع هذه المواد في الأسواق في حين نحن نتألم. هي تصرفات غير إنسانية حقاً من جانبهم» (عائشة، غينيا، مدنين).

كما تطرح "أميناتا" إشكال المنحة الأسبوعية التي لا تسمح بسداد كافة احتياجاتهن وأطفالهن:

"المنحة التي تبلغ 30 ديناراً لا يمكن أن تفي بالحاجيات الأسبوعية. فهي لا تفي بحاجياتك من أكل، وملابس وتنقل واقتناء الأدوية، سواء كان لديك طفل أم لا. لقد حاولنا الحديث إليهم في هذا الخصوص ولكن دون جدوى. قالوا لنا إذا كان الأمر لا يناسبنا فيمكننا مغادرة المركز! في هذه الحالة أنت تجد نفسك محتجزاً دون أن تكون قد ارتكبت أية جريمة. كما يتم التحقق من ساعات الدخول والخروج! إن بقاءنا بالمركز هو بسبب عدم توفر الشغل في مدنين. للبحث عن شغل يستوجب التنقل إلى جرجيس وهو أمر غير ممكن لأنه يحجر علينا البقاء خارج المركز لفترة تتجاوز الثلاثة أيام والحال أنه إذا حصلنا على شغل فإن ذلك يستوجب البقاء هناك للأسابيع. أنا شخصياً لدي خمسة أطفال يقيمون في موطني الأصلي. كيف لي إعاشتهم دون العمل؟ من الضروري أن يتوفر لهم الأكل ومصارييف المدرسة والملابس وأشياء أخرى عديدة" (أميناتا ، الكوت ديفوار، مدنين).

وتطرح النساء المقيمات في مراكز اللاجئين، بشكل بارز، المعاناة من العنف الاقتصادي: "في المركز نعاني من مشاكل صحية. كما أن المنحة التي يتم إسنادها شهرياً، ومقدارها 200 ديناراً، فهي لا تفي بالحاجة". (أميناتا، مالي، مدنين).

ويصبح للمهاجرات عند الحصول على بطاقة لاجئ، خيار البقاء في المركز أو الاستقرار خارجه مقابل منحة ب 300 دينار فقط لسداد معلوم الإيجار والكهرباء والماء. "قالوا لي عليك أن تتدبري أمرك. كدت أن أرفض. عادة عند الحصول على بطاقة لاجئ يتم توجيهك نحو مركز آخر. هناك على الأقل لن أدفع أي إيجار. في الأخير غادرت المركز رفقة طفلي، الذي يبلغ من العمر شهرين. قيل لي أيضاً أنه إذا لم أحصل على اللجوء في ظرف ثلاثة أشهر فإنه علياً أن أغادر خارجاً!" (ساندرا، الكوت ديفوار، مدنين).

إن حالة الانتظار وعدم الاستقرار الذي يتبعها، تشكل وفقاً للمهاجرات، عنقاً نفسياً متواصلاً لا يسمح لهن بالمضي قدماً في مسار حياتهن ويسبب لهن يومياً العديد من الأحزان. "مضت سنتان منذ أودعت مطلب الحصول على اللجوء. لازلت، إلى اليوم، أنتظر القرار. يحدث أن أفكر طويلاً في الأمر. أنها مشكلتي الرئيسية. وضعي هذا يبكيني يومياً" (إيمان، مالي، مدنين).

بالنسبة لـ "أولي"، فهي تنتظر إعادة توطينها في بلد آخر حيث لا تكون عرضة للخطر بسبب ميولها الجنسية: "لا توجد أي أخبار عن إمكانية إعادة التوطين. أعتقد أننا كنساء دائماً ما نكون معرضات للعنف وبالتالي من المفترض أن تكون لنا الأولوية في هذا المجال. إن ما نعيشه بشكل مستمر يثقل كاهلنا. فيما يخصني، مثلاً، فأنا أخضع لمتابعة طبية نفسية. الطبية متفهمة لكل ما يحدث لي". (أولي، الكامبيرون، تونس).

من المعلوم أن إمكانية إعادة التوطين ضعيفة. "في جميع أنحاء العالم، احتياجات إعادة التوطين مرتفعة، ولكن

الفتحات المتاحة محدودة لأنه يستفيد منها أقل من 1 بالمائة من اللاجئين في العالم. لهذا السبب، من الضروري أن يفهم اللاجئون أنهم قد لا يستطيعون أبداً الوصول إلى هذا الخيار، وبالتالي يجب عليهم العمل من أجل الاكتفاء



الذاتي في تونس، إذا لم يكن خيار العودة الآمنة والمستدامة إلى بلد المنشأ خياراً متاحاً⁵¹.

في تونس العاصمة ومدينة صفاقس، تودع النساء المهاجرات مطلب اللجوء ولكنهن بالتوازي يعملن بشكل غير نظامي لسداد احتياجاتهن دون المرور عبر مراكز الهجرة. ويمثل طلب اللجوء إحدى الطرق لتوفير الحماية لهن عندما يواجهن مشاكل مع الجهات الأمنية أو أرباب العمل. وفي هذا المجال نشير إلى أن وضعية طالبات اللجوء القادمات من الكوت ديفوار يثير القلق، وهن الجالية الأغلبية في تونس، خاصة وأن إجراءات طلب اللجوء يمكن أن تتغير وتطراً عليها تعديلات وفقاً للأوضاع في بلاد المنشأ. وتعتبر "آن-ماري"، القادمة من الكوت ديفوار، عن تخوفها من أن تكون بطاقتها أصبحت غير صالحة: "يبدو أن بطاقة اللجوء لم تعد صالحة لأنك إذا ما تحولت إلى مركز للشرطة فإنهم يأخذونها منك ويقولون أن السلام يعم في الكوت ديفوار حالياً وبإمكان مواطنيها العودة إليها. كما تتم الإشارة إلى توفر رحلة خاصة لدى السفارة وبالتالي فإنه يستوجب الذهاب إلى مراكز الأمن لتسجيل العودة حيث يتم احتجاز الوثيقة" (آن-ماري، الكوت ديفوار، تونس العاصمة). أما في صفاقس فإنه توجد نفس المخاوف لدى المهاجرات بأن تفقد بطاقة اللجوء وهي الشيء الوحيد الذي يؤمن لهن الحماية في مواجهة العنف.

المهاجرات بين سندان شبكات الاتجار بالبشر ومطرقة الاستغلال

يمثل العنف في مواقع العمل من أكثر الأشكال تداولاً في تجارب النساء المهاجرات أصيلاً الدول الإفريقية جنوب الصحراء ولو لمرة واحدة على الأقل خلال تجربتهن. ويتمثل العنف في مواقع العمل في: العنف المادي، الاتهام بالسرقة، الحرمان، التهديدات والتحرش الجنسي واللمس الجنسي والهرسلة المعنوية والقائمة تطول.

ونشير على أن عدداً هاماً من النساء هاجر إلى تونس "بموجب عقد عمل"، وهي من أشكال الاتجار بالبشر الأكثر تداولاً، وليس حصرياً، المسلط على النساء القادمات من الكوت ديفوار. ويمثل الاتجار بالبشر، الذي قمنا بالتعريف به في مقدمة الدراسة، مصدرًا لأشكال متعددة للعنف المتداخلة فيما بينها. وتحدثت المهاجرات عن تجارب العنف التي عاشتها بالتفصيل. فمنذ الحلول ببلد المنشأ إلى غاية استكمال "مدة العقد" المذكور، تبقى النساء عرضة للعنف الاقتصادي الذي يشابه العبودية الحديثة.

شبكات الاتجار بالبشر ... تداخل وتشابك أشكال العنف

في مرحلة التجنيد نجد المرأة المسافرة التي تتكفل بتكاليف رحلتها، بما في ذلك اقتناء التذاكر وطلب التأشيرة ومصرف الجيب خلال الرحلة. كما نجد المرأة التي لا يتوفر لديها المال الضروري للرحلة فإن "المهرب" يتكفل بذلك ومن هناك يقعن في فخ تسديد الديون، دون معرفة ظروف السفر أو العمل التي ينتظرهن. ويتم استغلال البعض منهن في نقل البضائع خاصة في حالة الهجرة عبر النقل الجوي، دون أن تكن على علم بطبيعة البضائع التي وضعت في عهدهن. ومثال ذلك ما حدث مع "غراس" التي تم إيقافها في المطار بتهمة التهريب:

"عندما وصلت، اتضح أنه يوجد بين أمتعتي أشياء لا علم لي بها. حين قام أعوان الجمارك بالتفتيش عثروا على بضائع من ذلك أنواع من الخمور وأشياء أخرى كثيرة لم أكن أعلم بوجودها. كانوا سيأخذونني إلى السجن، وكان علي أن أطلب الصفح. فطلبوا مني المال ثم أعطوني جزءاً من تلك الأشياء وتركوني أعاد وأحتفظوا بالبقية. كان موقفاً مؤلماً إلى حد البكاء لأنني اعتقدت أنه سيتم ترحيلي إلى بلدي وإن كان ذلك أفضل من أن أودع السجن لأنه بذلك على الأقل تكون عائلتي على علم بأنني وصلت إلى تونس وأنني على قيد الحياة" (غراس، الكوت ديفوار، تونس).

بعض المهاجرات يكون لديهن أموال عند طولهن بتونس. من ذلك "ساندرا" التي قامت بتسديد تكاليف العبور إلى تونس والمغادرة نحو أوروبا، لكن الأحداث أخذت منعطفاً مختلفاً تماماً لدى وصولها إلى تونس:

⁵¹ <https://help.unhcr.org/tunisia/fr/resettlement/>



"حين حلت بتونس افتك الرجل" المهرب " المال الذي بحوزتي. لقد قال لي أنه من المخاطرة أن أخرج إلى الشارع ومعني المال. لم أكن أعلم أن الرجل أرسلني إلى هنا للعمل "بموجب عقد". حين وصلت إلى تونس كان الرجل قد خطط كل شيء. كان سيسلبني مالي ويضعني "بموجب عقد" لمدة عام. أي بما معناه لم يكن يخطط لي جعلني أسافر إلى أوروبا بل خطط ليبيعني ويضعني بين أيدي امرأة تونسية في جربة. حين وصلت إلى منزلها، طلبت أجرتي فقالت لي "ليس لديك راتب". هل يوجد بلد يمكن أن نعمل به دون راتب !! وعند استفساري الأمر أوضحت لي أنها اتفقت على ذلك مع الرجل المهرب الذي سلمني لها. وفي الأخير قبلت المرأة أن تسدد جزءا من الراتب للرجل وأن تعطيني الجزء الآخر. كنت مضطرة لقبول تسديد الديون لذاك الرجل. وبقيت للعمل لدى هذه المرأة مدة 5 أشهر ساعدتني خلالها على استرجاع جزء من المال الذي افتكه مني " (ساندرا، الكوت ديفوار، مدنين).

الأكد أن قصة "ساندرا" ليست فريدة من نوعها فهي تشابه التجربة التي عرفتھا "جيسكا" و"جوزيان" و"سيلين". أخريات، مثل "غراس"، إتفقن مع المهرب أنه بالإضافة إلى ما قامت بدفعه مسبقا فهي ستقوم بتسديد نفقات الرحلة بالعمل بموجب عقد لأشهر معدودة.

"جئت إلى تونس بموجب العقد. كنت قد دفعت جزءا من المصاريف. كان الاتفاق أن أعمل مدة أربعة أشهر لتسديد البقية لذلك كانوا يحصلون على راتبي بدلا عني. لكن المرأة التي أعمل لديها أخبرتني أنني سأعمل لديها مدة 7 أشهر وأنها مقابل ذلك قد دفعت مبلغ 2500 دينار تونسي إلى الجهة التي استقدمتني، أي ما يعادل 500 ألف فرنك CFA". (غراس، الكوت ديفوار، تونس)

نفس القصة حدثت مع "سيفورا"، القادمة أيضا من الكوت ديفوار، حيث اضطرت بدورها إلى العمل مدة شهر إضافي خلافا لما تم الاتفاق بخصوصه: "كان بحوزتي بعض المال وكان الاتفاق أن أعمل مدة شهرين ولكن عند حلولي بتونس أعلموني ان العمل سيكون لمدة ثلاثة أشهر. قبلت بالأمر بدون نقاش" (سيفورا، الكوت ديفوار، تونس).

بالنسبة لـ "دينيس"، فقد كان "العقد" ينص على العمل في ورشة للخياطة مدة خمسة أشهر لتحسين معرفتها خاصة وأنه لديها بالفعل شهادة تدريب في هذا المجال. تقول دينيس: "الشخص الذي اتصل بي لآتي إلى تونس جعلني أعتقد أنني سأتولى إدارة ورشة للخياطة. من هذا المنطلق قمت بكافة الإجراءات للقدوم إلى هنا وأعطيته مبلغا بـ 200 ألف فرنك CFA. ولكن بمجرد وصولي إلى تونس، تم تشغيلي "بموجب عقد" كمعينة منزلية مقيمة" (دينيس، الكوت ديفوار، صفاقس).

إن العنف الذي يطبع كل هذه الروايات والوضعيات يكون أكثر قساوة إذا ما علمنا أن هؤلاء النسوة والفتيات يصلن إلى تونس دون أن تكون لديهن أي معارف أو علاقات. فالواحدة منهن تكون تحت السيطرة الكاملة لـ "رئيسهم/هن" وتكون في حالة ذعر مما يجعلهم /هن ينصاعون/ن لعملية التحيل، نظرا لافتقارهن لأي وسيلة للحماية: "لم أكن أعرف شيئا لم يكن باستطاعتي الفرار ولم أكن أدري بمن يمكن أن أتصل للخروج من هذا المأرق. أمام هذا الوضع لم يكن أمامي سوى أن أقبل بالأمر الواقع". (غراس، الكوت ديفوار، تونس).

وتعيش المهاجرات إلى جانب التحيل والوضع قيد "العقد"، حالة الاستغلال والحرمان حيث تروي المهاجرات ما يتعرضن له من أشكال العنف المتعددة من ذلك الحرمان من الطعام أو العزلة.

وجاء في شهادة "سيفورا":

"في البرنامج اليومي للعائلة التي أعمل لديها لا يحسب لي أي حساب. تتم مراقبة كل محتويات الثلاجة! قالت لي صاحبة البيت هذه الأشياء هي خاصة بالأطفال... لاتلمسيها؟ ولم يكن يوجد أي شخص يمكن الاتصال به لمساعدتي. أمام هذا الوضع كان علي أن أستخدم ذكائي. فقامت بأخذ الأكل من الثلاجة الثانية التي لا تراقبها صاحبة البيت. لم يكن يعينها سوى تكليفي بالأشغال " (سيفورا، الكوت ديفوار، تونس).



كما يمنع المشغل خروج المهاجرات بمفردهن وتتم مراقبتهن ومنعهن من الحديث إلى الأشخاص من ذوي/ات البشرة السوداء. في حديثها عن تجربتها، تقول "غراس":

"عندما أردت الخروج، رافقني طفلها الذي كان يراقبني حتى لا أهرب. كانوا يخشون أن أتمكن من الاتصال بأحد الإخوة السود خارج البيت الذي قد يستوضحني إن كانت المعاملة طيبة! الخيار الوحيد هو أن يكون الخروج رفقة أحدهم أو أن لا أغادر البيت بتاتا. في أحد الأيام قلت لصاحبة البيت أنني أرغب في الخروج لعلاج قدمي فلم تقبل وسألتي ما الذي تريد فعله خارجا. بل تجرأت ورفضت أيضا قدوم زوجي وابني لزيارتي والتعرف على مكان إقامتي بصفاقس. ولكنني قررت أن أشير لهم إلى المنزل من مسافة بعيدة" (غراس، الكوت ديفوار، تونس).

وتحدثت النساء المهاجرات اللاتي وقعن في فخ شبكة الاتجار بالبشر عن الاستغلال الذي تعرضن له من قبل مشغلهن من ذلك عدم تحديد ساعات العمل، والحرمان من أيام العطل بما في ذلك العطلة الأسبوعية، إلى جانب العمل المرهق الذي لا ينتهي.

"جوزيان" وزميلتها دفعتا ضريبة هذا الاستغلال والعنف النفسي الذي مارسته تجاههما صاحبة البيت:

"كان المنزل شبيها تقريبا بالقلعة. كنت أعمل هناك مع فتاتين أخريين وكانت إحداهما مرتبطة بـ"عقد". لم يكن يوجد توقيت لبداية يوم العمل أو للنوم ولا وجود لأيام الراحة. يمكنك الاستيقاظ في الساعة 6 صباحا والذهاب للنوم الساعة الثانية صباحا. في إحدى المرات ذهبنا للنوم على الساعة الرابعة صباحا لأنه صادف يوم عيد ميلاد سيدة البيت التي طلبت منا أن نبقى ننتظر إلى حين نهاية الاحتفالات. رفيقتي في العمل كانت مطالبة كل صباح، على الساعة الثامنة صباحا، أن تقوم بتدليك هذه المرأة في سريرها قبل أن تبدأ عملها. وقع استغلالنا من قبل هذه المرأة، كان علينا أن نقوم بتدليكها، وتنظيف المنزل وإعداد فطور الصباح قبل أن يستيقظ أصحاب البيت. لم تكن إحدى الفتيات تجيد الحديث باللغة الفرنسية وبالتالي كانت تجد صعوبة في فهم طلبات المشغلين مما جعل صاحبة البيت دائمة الصراخ. ذات مرة كانت صاحبة البيت تصرخ في حين أن الفتاة طلبت فقط الحصول على يوم للراحة الذي قوبل بالرفض". (جوزيان، الكوت ديفوار، تونس)

ويعتمد بعض المشغلين إلى تكليف العاملات بأشغال إضافية في بيوت أفراد آخرين من الأسرة. مثل ما جاء في شهادة "سيفورا":

"عملت في أحد البيوت لمدة أسبوع. ذات يوم بينما كنت أقوم بتنظيف البيت أعلموني بأن أستعد للذهاب لمساعدة حماتها في أشغال البيت. في البداية قلت في نفسي قد تكون هذه المرة فقط. لذلك قبلت الذهاب لمساعدة المرأة المسنة. ولكن في اليوم الموالي تكرر نفس الطلب. كنت شديدة الانزعاج وأعلمتهم أنه لا يمكنني العمل لدى شخصين في وقت واحد. منذ ذلك الحين لم يعد يعهد لي القيام بأعمال إضافية في بيوت أخرى أين كانوا يأخذونني كما لو كنت كيس أرز أو كالعبيد". (سيفورا، الكوت ديفوار، تونس)

وتحدثت فطيم، من جانبها، حول الاجازة والراحة الأسبوعية: "في الواقع، لم يكن يسمح بأن يكون لنا إجازة أسبوعية. أنت لا تغادرين البيت من الاثنين إلى الاثنين. كنت دائما حبيسة المنزل رفقة السيدة. فقط عندما هي تغادر البيت يكون بإمكانني مرافقتها" (فطيم، الكوت ديفوار، تونس). أن تؤدي أعمالا مرهقة دون أن يكون لك الحق في أخذ نصيب من الراحة هو وضع من شأنه أن يتحول في آخر المطاف بالنسبة لهؤلاء النسوة إلى حالة من الإجهاد الشديد. العديد منهن يصبن بالأمراض دون أن يقبل "أرباب العمل" تمكينهن من العلاج. تقول فطيم:

"كنت أعمل كامل أيام الأسبوع دون راحة أسبوعية إلى حين أصبت بتوعك صحي كدت على إثره أن أفارق الحياة. كانت ترى تغير اللون في عيني وعلى الرغم من ذلك كانت تلك المرأة ترغب في أن أستمّر في العمل لأنها، كما قالت، قامت بابتياعي، لقد تم بيعي لها!" (غراس، الكوت ديفوار، تونس).



في قصة أخرى نتحدث "دينيس" عن بخل مشغليها:

"عندما لا أكون على ما يرام، يتم اقتناء بعض المساكن فتعطيني صاحبة البيت منه قطعة واحدة وتخفي البقية في غرفتها! إلى درجة أنني تساءلت إن كانت كلفة هذا الدواء في تونس بالملايين والحال أن ثمنه أقل من دينارين" (دينيس، الكوت ديفوار، صفاقس).

تضطر المهاجرات في أغلب الأوقات إلى إتمام مدة "العقد" قبل إخلاء سبيلهن من قبضة "أرباب العمل". تقول "غراس": "كان لا بد لي من إتمام مدة السبعة أشهر التي ينص عليها "العقد" خاصة وأنني كنت حديثة العهد بهذه الوضعية. لم أكن أعرف المدينة ولم تكن لي علاقات في مدينة صفاقس إلا مع بعض الأشخاص المقيمين في تونس العاصمة". (غراس، الكوت ديفوار، تونس).

رغم قساوة ظروف العمل، كان البعض منهم يختار الاستمرار فيه لمدة إضافية من أجل الحصول على بعض المال يمكنهم من الاستجابة لحاجياتهن إلى حين الحصول على فرصة عمل أخرى. وكان هذا قرار "سيلين" التي فضلت البقاء لفترة إضافية لدى صاحبة البيت الذي تعمل به ولكنها طلبت الترفيع في أجرتها، الأمر الذي لم تقبل به صاحبة البيت. تقول "سيلين":

"لقد كان راتبي 400 ديناراً وطلبت الترفيع فيه إلى 500 دينار لكن السيدة رفضت قائلة أنه، بمثل هذا الراتب، يمكنها تشغيل معينة منزلية تونسية تنجز كافة الأشغال إضافة إلى الطبخ. فقبلت بالأمر وطلبت أن تسمح لي بالذهاب إلى الكنيسة يوم الأحد لأنه لم يكن لي يوم عطلة، فقبلت بذلك شريطة أن يكون ذلك مرتين في الشهر، فقط". (سيلين، الكوت ديفوار، تونس).

مجمل هذه الشهادات يثبت كذلك أنه كلما حاولت المهاجرات مغادرة العمل إلا وطفعت على السطح أشكال أخرى من العنف، من بينها افتكاك وثائق الهوية، والألمعة الخاصة وكذلك الأموال. في إحدى الشهادات تشير فطيم:

"عند حلول موعد نهاية العقد وسداد الراتب فإنهم يحاولون غالباً تفادي بذلك. هذا ما حصل لي! عند نهاية الشهر، طلبت راتبي فرفضوا سداً وبالتالي رفضت العمل فهددوا أنه سيتم الاتصال بالشرطة. فما كان مني إلا أن أخذت حقيقتي وغادرت المكان" (فطيم، الكوت ديفوار، تونس). تمكنت فطيم من استعادة جواز سفرها، لكن "سيفورا" كان عليها أن تتوسل أصحاب البيت لتتمكن من ذلك. "لقد قمت بالضغط عليها لدرجة أنها استسلمت في الأخير وأعادت لي جواز سفري". (سيفورا، الكوت ديفوار، تونس).

ويمنع القانون مصادرة وثائق الهوية لأي شخص، وعلى الرغم من ذلك فإن "الوسطاء" ينصحون النساء المهاجرات بتسليم جوازات سفرهن لصاحب العمل كعربون ثقة ولتجنب الإساءة إليهن. تقول "غراس": "عندما وصلت، أخبرتني الفتاة التي أخذتني إلى بيت السيدة صاحبة العمل، بأنه علي، بمجرد أن أعبر باب المنزل، أن أعطي جواز سفري تلقائياً لأصحاب البيت كعربون منح الثقة فيحسنوا معاملتي. لكنني قلت في نفسي وماذا لو كان العمل شاقاً، فلن يكون بإمكانني الهروب، لذلك لم أعطها إياه" (غراس، الكوت ديفوار، تونس).

وتبرز أنواع أخرى من العنف، بما في ذلك الاتهام بالسرقة مع إمكانية الاقتطاع من الأجور. وتستخدم هذه الحيلة بشكل كبير كما ستبينه الدراسة لاحقاً. تروي "جوزيان"، ما حدث مع إحدى الفتيات التي كانت تعمل معها في نفس البيت: "عندما كانت الفتاة تستعد لمغادرة البيت وجهت لها السيدة التي كنا نعمل لديها اتهامها بسرقة الملابس في حين أن الفتاة لم تقم بذلك. فما كان من الفتاة إلا أن غادرت المكان تاركة ملابسها وكل أشيائها لأنها سئمت من السيدة التي كانت سيئة التصرف". (جوزيان، الكوت ديفوار، تونس).

كما تحدثت "جوزيان" عن عواقب حالة الاستضعاف وأشكال العنف التي تترتب عن ذلك: "ألا يكون لديك وثائق الهوية فهو أمر يزيد من حدة العنف الذي نعاني منه. إنهم يعلمون أننا في وضعية غير قانونية وأننا لن نتجرأ الذهاب



إلى الشرطة وبالتالي فهم يقدمون على فعل كل شيء". (جوزيان، الكوت ديفوار، تونس).
تشرح لنا "جيسكا"، التي تعمل لدى الجمعية التونسية للصحة الإنجابية، أن بعض النساء يأتين لطلب المساعدة في قضايا تهمة الاتجار بالبشر، من ذلك قصة مهاجرة من الكوت ديفوار التي جاءت إلى تونس بهدف العبور نحو أوروبا فتمت مصادرة أموالها ووضعت "بموجب عقد" لمدة خمسة أشهر:

"قبلت هذه المرأة وذهبت إلى مكان العمل، وبمجرد وصولها، استلمت منها صاحبة البيت جميع وثائقها. وبمجرد انقضاء مدة العقد أرادت المهاجرة مغادرة المكان لأن العمل كان شاقاً. حينها رفضت صاحبة العمل أن تعيد لها جواز سفرها واشترطت أن تستعيد منها مبلغ 2500 دينار تونسي كانت قد سلمتها إلى الوسيط في الكوت ديفوار. اتصلت المهاجرة بعدد الجمعيات لمساعدتها وشرحت لنا المشكلة. فقمنا بالاتصال بصاحبة البيت لإيجاد حل ودي لهذا المشكل خاصة وأنها إذا ما قدمنا بشكوى، فإنه يمكن أن تتورط صاحبة العمل في إشكال، لأن القانون يمنع مصادرة جوازات السفر". (جيسكا، الكوت ديفوار، تونس)

وتلجأ بعض النساء المهاجرات أيضاً إلى أشخاص قادمين من الدول الإفريقية جنوب الصحراء لطلب المساعدة. من ذلك ما حدث مع "فطيم" التي فرت من صاحب العمل بعد أن هددها بالاتصال بالأمن فوجدت نفسها وحقيبتها، في منتصف الليل، وحيدة في أحد شوارع العاصمة. فكرت في النوم في مستودع أو عند إحدى البوابات، لكن الخوف من التعرض للاغتصاب أو الاعتداء دفعها إلى الإقتراب من "رجل أسود البشرة" شرحت له وضعها. ساعدها الشاب في العثور على مكان للإقامة بشكل طارئ وتمكنت بعد ذلك من التعرف على أشخاص آخرين من مجتمع المهاجرين. ات الأفارقة في تونس قدموا لها المساعدة. (فطيم، الكوت ديفوار، تونس).

خلال المجموعات البؤرية، بينت المشاركات في الدراسة أنه غالباً ما يأتي تضامن أفراد مجتمع المهاجرين. ات على شكل الوقاية من العنف من خلال التعريف بالوضع في الدولة المضيفة وظروف العمل والتحذير من المخاطر وتقديم الحلول الممكنة، كما يمكن أن يقدموا المساعدة عند الحاجة لمواجهة العنف أو المظالم.

حالة الاستضعاف منذ الوصول

الوصول إلى تونس دون معرفة مسبقة بالسياق التونسي هي إحدى السمات الرئيسية للوافدات الجدد عبر شبكات الاتجار بالبشر. هذه الوضعية تؤدي إلى تفاقم ظاهرة العنف بل وتقلص كذلك من احتمال العثور على المساعدة عند الحاجة. وعلى الرغم من وجود قوانين تجرم الاتجار بالبشر وتحظر الانتهاكات من بينها الاستغلال أو مصادرة وثائق الهوية أو منع حرية التنقل، إلا أننا نجد النساء يقبلن بأوضاع لا تحتمل خلال فترة "العقد" ثم تعملن، بعد ذلك، على تحرير أنفسهن. كما أن هؤلاء المهاجرات لا يوجد لديهن أي استعداد لتقديم شكوى ضد الأطراف التي وضعتهم قيد الاستغلال أو تلك التي ساعدت على قدومهن إلى تونس. ويعود ذلك بالخصوص إلى وضعيتهن غير قانونية والحوازر اللغوية وعدم المعرفة بالقوانين التي تجرم الاتجار بالبشر وكذلك الإجراءات الخاصة بالإقامة في تونس. كما أن الشعور المستمر بالخوف، وما يحدث من تطبيع مع العنف المرتبط بالاتجار بالبشر، والخوف من أن يعمد "المهربون" إلى كشف أمرهن مع إمكانية أن يتهجموا عليهن أو على عائلاتهم في بلاد المنشأ.

العمل غير النظامي للمهاجرات: نماذج جديدة للاستغلال

باستثناء المهاجرات الأوروبيات، لم يكن لدى أي من النساء المهاجرات المشاركات في الدراسة نشاط مهني وفق عقد عمل نظامي. تساهم النساء في الاقتصاد الموازي للبلاد: معينة منزلية، رعاية الأطفال والمسنين، وتنظيف الغرف أو غسل الصحون في المطاعم والمقاهي، إلخ. وهي أعمال ذات أجور منخفضة وتفتقر للقيمة الاجتماعية⁵² ولكنها تبقى ضمن الأعمال التي يمكن للمهاجرات النفاذ إليها بأكثر سهولة بما يمكنهن من الحصول على مداخيل

⁵² الحط من القيمة الاجتماعية يستوجب إعادة نظر من منظور نسوي.



من هذا المنطلق، أصبح جميع المهاجرين/ات القادمين/ات من الدول الإفريقية جنوب الصحراء، رجالا ونساء، "عنوانا لنماذج جديدة من الاستغلال في إطار العمل غير النظامي"⁵³ بما يترتب عنه من "استعادة لنماذج تقليدية للعمل غير النظامي تم استبعادها في إطار النظام الاقتصادي المنظم. كما سيتمكن ذلك من إعادة إنتاج لعلاقات الهيمنة والضغط التي تعتمد على التطبيق مع مختلف النماذج الاجتماعية لتقسيم العمل بين مختلف الدول ولكن داخل الدول ذاتها، كما بين النساء والرجال، ومختلف المجموعات السكانية، بين تلك التي تعاني من الوصم العنصري وأخرى تعتبر من الجنس الأبيض، وبين المجموعات الاثنية، الشباب والكهول، المبدعين والمكلفين بالتنفيذ، من تتوفر لديهم المهارات ومن يفتقرون لذلك... وبالطبع بين المواطنين والمهاجرين"⁵⁴.

الأكد، أن هذه الوضعية التي تتميز بظهور الأعمال غير النظامية يخضع لها بشكل مواز كذلك التونسيون/ات، غير أن المهاجرات في هذه الأوضاع يواجهن عنفاً مضاعفاً بسبب أصولهم العرقية أو الدين أو الميول الجنسية أو الهوية الجندرية. وبذلك يوفر العمل غير النظامي مساحة لإعادة إنتاج العنف بجميع أصنافه، بدءاً بالاستغلال والعنف المادي والمعنوي والجنسي وصولاً إلى عدم الاستقرار وغياب الحماية من الاعتداءات وأشكال العنف المختلفة.

صعوبات العثور على عمل: التمييز

يساهم سوق العمل غير النظامي في إعادة إنتاج مختلف مظاهر التمييز المرتبطة بأوضاع المهاجرات، سواء بسبب حالتهم الصحية أو أطفالهن أو هويتهم الجندرية. بالنسبة لـ "أولي"، وهو رجل كامبيوني عابر، فإنه يجد صعوبة كبرى للعثور على عمل في تونس، حتى وإن كانت لديه بطاقة لاجئ. ويعود هذا الوضع إلى مظهره الخارجي المرتبط بهويته الجندرية. يقول "أولي": "حين كنت أحصل على عمل كمعينة منزلية فإنه غالباً، ما لا يتم في النهاية انتدابي بسبب مظهري لأنني لا أضع أحمر الشفاه أو لا ألبس فستاناً للذهاب إلى مقابلات العمل. فقط يقولون: غير ممكن" (أولي، الكامبيرون، تونس). من جهته يشرح لنا "باسكال"، زميله في السكن، أن الرجال التونسيين يرفضون توظيفه خوفاً على زوجاتهم وأطفالهم: "أينما ذهبنا لأداء الأعمال المنزلية أو مرافقة الأطفال، فإنهم يحكمون على مظهري ويقولون إنه ليس من العادي أن أقوم بهذه الأعمال، لأنني كرجل لم أتدرب على القيام بذلك. ويمكن أن يقول لك أحدهم أنه لا يستطيع تركك في المنزل خوفاً من أن يتم اغتصاب زوجته وأطفاله" (باسكال، كامبيرون، تونس).

وتتحدث "عائشة"، وهي من غينيا وتقطن في مدين، و"غراس"، من الكوت ديفوار وتعيش في تونس، عن العراقيل المفروضة على سوق العمل غير النظامي بسبب الأمومة، حيث لا يسمح باصطحاب الأطفال إلى أماكن العمل والحال أنه لا تتوفر لهن الموارد الكافية لإيداعهم في الحضانة: "عندما تجد عملاً بسيطاً ليوم واحد وتطلب أن يكون طفلك برفقتك، فإنك تواجه الرفض. إننا لا نجد مكاناً نترك فيه الأطفال حتى نتمكن من الذهاب إلى الشغل. حقيقة إن الحياة صعبة هنا في تونس". (عائشة، غينيا، مدين).

دون دعم من أفراد العائلة أو الأصدقاء، فإن المهاجرات يكن مضطرات للاختيار بين العمل ورعاية أطفالهن: "بالنسبة لمن لديها أطفال فإن الوضعية صعبة للغاية لأنه يتعين عليها إيداعه الحضانة، ورعايته حين يكون مريضاً مع ما يترتب عن ذلك من مصاريف". (غراس، الكوت ديفوار، تونس).

بالنسبة لحالات أخرى مثل "اندرايكا"، وهي مهاجرة من الكوت ديفوار تقطن في صفاقس، فإنها تجد نفسها مضطرة لقبول العمل في ظروف عمل صعبة للغاية لأن صاحب العمل يسمح لها بأن تكون رفقة أطفالها: "كانت

⁵³ Yerochewski, Carole. « Présentation : travail et informalité : nouvelles figures de l'exploitation et des mobilisations au Nord et au Sud. » Sociologie et sociétés, volume 47, numéro 1, printemps 2015, p. 5-16. <https://doi.org/10.7202/1034416ar>

⁵⁴ LEITE, M. P. de (2009), « O trabalho e suas reconfigurações : conceitos e realidades. », in A. M. C. Araujo, M. de P. Leite (orgs), O trabalho reconfigurado : ensaios sobre Brasil e México, São Paulo : Annablume.



المرأة التي عملت لديها غريبة الأطوار، كنت أعمل لديها من الساعة 8 صباحًا ولا يمكنني النوم قبل الساعة الواحدة أو الثانية صباحًا. كنت بمفردي مع هذه السيدة، التي تعيش في فيلا صغيرة، وقبلت أن يكون طفلي برفقتي لكنها كانت سيئة التصرف معي وكان علي أن أتحمّل ذلك بسبب طفلي" (اندياكا، من الكوت ديفوار، صفاقس).

كما يشكل الوضع الصحي أحد العراقيل التي تحول دون حصول المهاجرات على مواطن شغل، خاصة إذا كان لديهن أمراض مزمنة أو تواصل بهن المرض بسبب غياب العلاج أو حين تكون حاملًا. مجمل هذه العوامل من شأنها أن تتسبب في فقدانهن لموارد عيشهن.

ومن المهم الأخذ بعين الاعتبار أن الحصول على عمل يكون أكثر تعقيدًا في المناطق الداخلية للبلاد مقارنة بالعاصمة. هذا الأمر من شأنه أن يؤثر بشكل مباشر على وضعية المهاجرات باعتبار أنه يتوجب عليها القبول بظروف عمل شاقة بسبب ضيق سوق الشغل أو تضطر للتوجه إلى العاصمة للحصول على عمل بشكل أيسر.

الاستغلال: ظروف عمل صعبة وحرمان من العطل

نتبين من خلال المقابلات التي أجريت في إطار هذه الدراسة أن العنف المسلط على المرأة يكون غالبًا في مجالات العمل غير النظامي حيث يكون سوء المعاملة والاستغلال منتشرًا على نطاق واسع. وغالبًا ما تشكو المهاجرات من الإرهاق وكذلك من العنف اللفظي. تقول "هنرييت"، التي عانت ظروفًا صعبة لدى العائلة التي كانت تعمل لديها في صفاقس: "كنت عندما أنهى عملي، فإن صاحبة البيت تسعى دائمًا لاختلاق مهام جديدة لي بما يجعلني منشغلة طول الوقت. كما أنها دائمة الصراخ. كنت أقول لها إنني لست آلة وأنني أحتاج إلى بعض الراحة، كما أن آلة في حد ذاتها تحتاج إلى الراحة ... ولكنها تواصل الصراخ" (هنرييت، الكوت ديفوار، صفاقس). نفس الوضعية عايشتها "أوا" مع "صاحبة العمل السابقة في صفاقس: "كانت في كل مرة تستنبت لي أشغالًا جديدة كأن تسكب الماء على بلاط المنزل في الوقت الذي كنت قد أنهيت فيه تنظيف الأرضية وتطلب مني أن أعيد الخدمة من جديد. كانت دائمًا تصرخ في وجهي، لدرجة أنه، ذات مرة، دعاها زوجها أن تتركني وشأني وأن تتوقف عن الصراخ. إنها تفعل هذا لأنني أجنبية، لو كانت تونسية لغادرت المكان على الفور" (أوا، الكوت ديفوار، صفاقس).

أما "ميريام"، وهي مواطنة من الكوت ديفوار وتقطع في تونس، فتذكر أنها عملت كمعينة منزلية مقيمة في بيت في حي النصر الثاني: "لقد جعلتني صاحبة البيت أقوم بتنظيف كل شيء حتى العشب. أخبرتها أن مثل تلك الأشغال يؤديها الذكور ولكن دون نتيجة. كانت دائمًا تصرخ في وجهي حتى أنها يوما ضربتني بحقيبتها عندما أخبرتها أنني قررت المغادرة. كان العمل شاقًا حيث لا يتوفر بالبيت غسالة ملابس، لذلك كنت أغسل جميع الملابس يدويًا. كان ذلك مؤلمًا" (ميريام، الكوت ديفوار، تونس).

الأکید أن تعدد المهام التي تكلف بها المهاجرات والتي من المفترض أن يؤديها مجموعة من العملة هي من أبرز الصعوبات التي تتعرضن إليها كمعينات منزلية: "لقد عملت لدى امرأة في تونس أخبرتني أن الأمر يتعلق بتنظيف البيت لأنها تعيش في أوروبا، وعندما استلمت العمل أصبحت بستانية وحارسة منزل ... كان من المفترض أن توفر لي السكن وتدفع لي 500 دينارًا شهريًا ولكن بعدها وجدت نفسي مضطرة للقيام بأعمال أخرى في المنزل لأن سيدة البيت غير موجودة. بالإضافة إلى ذلك، فإن شقيقاتها كن يأتين دائمًا لقضاء عطلة نهاية الأسبوع ولا يقمن بتنظيف أي شيء" (أوا، الكوت ديفوار، صفاقس).

وتضطر المهاجرات إلى العمل لفائدة صاحب العمل وأسرهم. من ذلك الوضعية التي نقلتها "أندياكا" التي اضطرت، بالإضافة إلى عملها اليومي لدى مشغلتها للاعتناء كذلك بمنزل ابنها: "بمرور الوقت أصبح العمل معقدًا، خاصة وأنني كنت أعمل لفائدة شخصين، وأتقاضى أجرة واحدة بـ 400 دينار. كان الأمر يصبح أكثر تعقيدًا خلال شهر رمضان". (أندياكا، الكوت ديفوار، صفاقس)

انعدام الحق في الاستراحة كانت من أبرز الإشكالات التي تواجه المهاجرات خاصة في حالة العمل كمعينة منزلية



مقيمة فهي مضطرة دائما، مثلها في ذلك مثل النساء العاملات "بموجب عقد"، التفاوض بشأن أيام الراحة. من جانبها، تقول "إميلي"، التي تقيم في تونس العاصمة، إنها توصلت بعد التفاوض للحصول على يومي عطلة كل ثلاثة أسابيع. وعلى الرغم من ذلك، فإن مشغلتها تجد دائما ذريعة لقطع إجازتها أو لمنعها من المغادرة. عندما رفضت، بدأت تبحث عن تعلمات من نوع أنا أطلب منك هذه الخدمة فضلا، يجب أن أرافق زوجي. كنت أقول لها لا سيدتي أنا آسفة. لقد اتفقنا ولا بد من احترام الاتفاق. أنا أعمل لمدة ثلاثة أسابيع، مقابل عطلة بيومين. اسمحي لي بأن آخذ نصيبا من الراحة حتى أتمكن من العودة إلى العمل ورعاية ابنتك بشكل جيد". (إميلي، الكوت ديفوار، تونس).

وتحاول النساء المهاجرات القادمات من الدول الإفريقية جنوب الصحراء تجنب هذا النوع من الوظائف بسبب ما يرافقه اعتداءات وشتائم وضغوطات أو عمل مضاعف: "قررت التوقف عن العمل لدى التونسيين. كمعينة منزلية مقيمة لأنه في كل مرة يصبح الأمر أشد سوءا. حاليا، أنا أعمل بالتنظيف الكامل للبيت، ثم أعود إلى بيتي" (أوا، الكوت ديفوار، صفاقس). بالنسبة للعاملات في المطاعم وقاعات الشاي، فإنهن يعملن بشكل متواصل دون الحصول على إجازة بسبب المرض أو مقابل الراحة الأسبوعية: "أول عمل حصلت عليه كان عملا ليليا في أحد المطاعم الراقية. العمل لم يكن سهلا ومقابل الـ 9 ساعات من العمل اليومي كان الراتب بسيطا ... حتى في صورة المرض كنت مضطرة للعمل لأنه خلاف ذلك فإنه يتم اقتطاع أيام الغياب منه في حين أن ساعات العمل الإضافية لا يتم احتسابها" (جيسكا، الكوت ديفوار، تونس).

قصة أخرى ترويه "آن ماري"، وهي عاملة في مطعم معروف في تونس، فهي تقول "للحصول على يوم إجازة لا بد من القيام بيوم عمل مضاعف"، أي العمل من 6 صباحا إلى منتصف الليل. ونتج عن ذلك أن أصيبت بتوعك صحي، فتوجهت إلى المشغلة وطلبت منها المساعدة لتتمكن من القيام بالفحوصات في المستشفى فما كان منها إلا أن رفضت لها ذلك وقالت لها لا تبالي سيمر الأمر وستكونين بخير. "إنهم يعتبروننا عبيدا. نحن لا شيء بالنسبة لهم. كل ما يبحثون عنه هو فقط ما نقدمه من عمل مقابل الفئات" (آن ماري، الكوت ديفوار، تونس).

ابتزاز الراتب: التهديدات، الاتهام بالسرقه، العنف والالتهامات المخرضة

عادة ما يسلط أرباب العمل موجة جديدة من العنف على النساء المهاجرات حين يقررن ترك العمل. أغلب النساء المستجوبات عايشن على الأقل حالة امن الراتب باستعمال التهديد والابتزاز والالتهامات الكاذبة وصولا إلى العنف المادي. كما أنه كثيرا ما يفرض المشغل على العاملة أن تجد من يعوضها قبل السماح لها بالمغادرة. مثل ما كان عليه الحال بالنسبة لـ "هنرييت" التي تقول: "حتى عند الرغبة في المغادرة، فإن الأمر يكون معقدا. فقد اضطررت للبحث عن عاملة أخرى تعوضني قبل أن يسمح لي مشغلي بالمغادرة" (هنرييت، الكوت دي فوار، صفاقس).

كما أنه غالبا ما يتم التأخير في خلاص الراتب مما يضطرهن لمواصلة العمل للحصول على راتبهن الشهري. من ذلك "أوا" التي اضطرت لترك عملها لأن المشغلة هددتها بتقديم شكوى ضدها لأنها "أحدث ضجة كبيرة أثناء تنظيف البيت بينما كانت سيدة البيت نائمة. طلبت مني إنهاء العمل والمغادرة. فطلبت أن أحصل على راتبي بالنسبة للمدة التي شغلتها فما كان منها إلا أن تقدمت بالاعتذار وطلبت مني العدول عن قرار المغادرة لكنني تمسكت بموقفي بسبب عدم احترامها لي. فما كان منها إلا أن قالت بما أن بداية العمل كانت في اليوم السابع من الشهر وبالتالي فإنها ستدفع لي راتبي في اليوم السابع منه". (أوا، الكوت ديفوار، صفاقس).

إن عدم احترام الاتفاق الخاص بمواعيد دفع الأجرة هو من بين أشكال العنف المتداولة التي تتعرض لها النساء العاملات في القطاع غير النظامي خاصة وأنه لا يوجد اتفاق مكتوب. ويتولى المشغل، في بعض الأحيان، تحديد الراتب دون مراعاة الاتفاق الأولي أو عبء العمل الذي تم إنجازه، الذي يتجاوز أحيانا ما تم الاتفاق بخصوصه. ويبرر المشغل قراره اقتطاع جزء من الراتب بأن العاملة لا تعمل بما يكفي وأنها تعمل لحصة واحدة في اليوم. "هذا ما قاله لي مشغلي الذي رفض أن يدفع لي 500 دينار مثل ما تم الاتفاق عليه واستبدله براتب يقدر بـ 400 دينار لمدة شهرين ونصف!!" (أوا، الكوت ديفوار، صفاقس).



ويستخدم بعض أرباب العمل استراتيجيات وحيل مختلفة لتبرير عدم دفع راتب المهاجرات. ونجد في روايات الضحايا أنماطًا متشابهة لابتزاز الأجور:

- رفض تسديد الأجور: يرفض أصحاب العمل ببساطة خلاص الراتب المتفق عليه عندما تتغيب النساء المهاجرات بسبب إشكالات صحية. مثال ذلك ما روتته "آن ماري": "في اليوم الثلاثين من الشهر أصبت بتوعلك صحي وطلبت من المدير أن يسلمني راتبي حتي أتمكن من الذهاب إلى المستشفى فما كان منه إلا أن صرخ في الهاتف أنني لن أحصل على راتبي ما لم آتي لأعمل" (آن ماري، الكوت ديفوار، تونس).

- الهروب: في هذه الحالة يختفي المشغل دون سداد الأجور ويرفض الاتصال مجدداً بالعاملات. "سيفورا"، على سبيل المثال، تعاقبت مع أحدهم لغسيل الصحون خلال حفل زفاف. وعندما انتهى الحفل، أعلمهم الحارس أن مشغلها يحاول الهروب دون خلاص الأجور. فما كان عليها إلا أن ركضت خلف الموكب واستوقفتها. فقدم ربع المبلغ المتفق عليه وهددها بأنه سيبلغ عنها الجهات الأمنية. حينها رفضت تسلم المبلغ المقترح وتركته يمضي. انتقمت بعد ذلك بأن قامت بكسر كل الصحون لأنها شعرت بالغبن ولذت بالفرار حين أعلم الحارس أصحاب العمل بذلك" (سيفورا، الكوت ديفوار، تونس).

- اتهام بالسرقة: غالبا ما يتم اتهامهن بالسرقة وهي من الخدع التي كثيرا ما يتم استخدامها. "دوجو"، وهي من الكوت ديفوار عاشت مثل هذه القصة. فممنذ الليلة الأولى التي قضتها في منزل مشغلها، أعلمتها صاحبة المنزل باختفاء ألف دينار. "هي لم تتهمني بشكل مباشر، ولكنني كنت أشعر بذلك من خلال تصرفاتها. لذلك كنت أصلي في قلبي وأطلب الحماية من الله. واصلت العمل مدة كامل الشهر لأنني خفت لو أنني غادرت المكان فجأة، فإن ذلك سيؤكد مزاعمها وأنها ستعتقد أنني فعلا قممت بسرقة نقودها. بعد شهر طلبت أن أזור عائلتي عندها أخبرتني أنها لم تعد ترغب بي للعمل لديها". (دوجو، الكوت ديفوار، تونس).

تفضل العديد من النساء المهاجرات، عند اتهامهن بالسرقة، مغادرة العمل لتجنب المشاكل وكذلك لتفادي أن يتم الاحتفاظ براتبهن: "أخبرتني ابنة صاحبة العمل أنها لم تجد قطعة من ملابسها. لم أكن أعرف حتى ماذا يكون. في الحال أعلمتهم أنني قد توقف عن العمل لديهم لوجود مشاكل السرقة. حينها أخضعت، قبل المغادرة، للتفتيش الكامل وكذلك أمتعتي الخاصة ودفعت إلى الشارع بثياب البيت تحت المطر.

- الشرطة: كثيرا ما تتعرض المهاجرات إلى التهيب من قبل أرباب العمل على أساس وضعهن غير النظامي إلى جانب محاولة التملص من دفع الأجور. وتستخدم غالبا في ذلك الشرطة لترويع النساء المهاجرات التي لا يمكن لهن الاستنجاد بها. وإذا ما حاولن ذلك فإنه تتم إساءة معاملتهن أو تجاهلهن، كما سيتم التطرق لذلك في الفصل الموالي.

تمكنت "إميلي"، وهي من الكوت ديفوار من الحصول على عمل لدى أسرة تونسية ثرية. وعندما قررت المغادرة رفض المشغل دفع الراتب وألقي بأمتعتها أرضا. وصرخت صاحبة البيت في وجهها وهددتها بإبلاغ الشرطة عنها. فقلت لها أن أعوان الشرطة بشر وأنني سأوضح لهم أن كل ما في الأمر أنك رفضت إعطائي راتبي وأنت تتحدثين معي بدون احترام. حينها تركتني أنتظر مدة أربع ساعات بعدها أرسلت لي رسائل على هاتفي تعلمني أنها لم تعد تريدني لخدمتها وأنه بإمكانني الاتصال بالشرطة إذا كنت غاضبة جدا. (إميلي، الكوت ديفوار، تونس).

- العنف المادي: لا يتردد بعض أرباب العمل في استخدام العنف لتجنب دفع الراتب، وقد عانت "ميريام" من عواقب ذلك في عدة مناسبات: "لقد طلبت منها أن تدفع لي راتبي لأنني قررت المغادرة، لكنها قالت إنها لا تملك من المال إلا 100 دينار فقط. عندما طالبت ببقية الراتب هددتني ثم قامت بضربي بحقيبتها ثم صفعتني وتوجهت إلى الشرطة لتشكوني. عندما هممت بمغادرة المنزل وجدت أعوان الأمن في انتظاري خارجا. سألوا عما يحدث فقلت لهم الحقيقة فطلب مني عون الأمن أن أقدم بشكوى ضد المرأة وذهبنا إلى مركز الشرطة رفقها. (ميريام، الكوت ديفوار، تونس).



من جهتها تحدثت صديقة "ميريام" عن وضعية أخرى مماثلة عايشتها مع صاحب عمل آخر عندما أرادت المغادرة. وجاء في الرواية: "لقد كانت ظروف العمل صعبة وعلى هذا الأساس قررت مغادرة البيت الذي أعمل به. أخبرت صاحبة البيت بذلك وطلبت منها أن تسلمني راتبي فما كان منها إلا أن طلبت مني أن أنتظر قدوم زوجها. وفي المساء دعاني زوجها وبدأ بلطمي وضربي ولولا مربية الأطفال التي كانت تعمل هناك لواصلوا تعنيفي. ثم أخذوني في سيارتهم إلى مركز الأمن وأعلموني أنه سيتم ترحيلي وسيستسيبون لي في مشاكل عديدة في تونس. وفي مركز الشرطة ادعوا كذبا أنني قمت بتعنيفهما وأتني ضربت الجميع في المنزل وبالتالي من الضروري ترحيلي إلى بلدي. وحين قال الشرطي إنه سيتولى ذلك أخذت في البكاء فأمرني بالصمت في حين كنت أحاول أن أنقل له ما وقع وبأنني فقط كنت في حالة دفاع عن النفس لكنه لم يكن يرغب في سماعي". (ميريام، الكوت ديفوار، تونس).

كما كان للمهاجرة "نداج" وزوجها في صفاقس نفس التجربة. تقول "نداج" لقد حاول صاحب البيت دهسنا بسيارته وأمر الكلاب بمهاجمتنا لأننا أردنا ترك العمل في المزرعة. كما رفض أن يعيد لنا جوازات السفر وأن يعطينا رواتبنا. فما كان منا إلا أن قررنا أن نمنع خروج سياراته فلم يبالى بذلك وحاول دهسنا. كما أمر الكلاب بمهاجمتنا لكن لحسن الحظ، كان زوجي من يعتني بها مما جعلها لا تمتثل لأوامره. لقد عانينا الكثير للحصول على جوازات السفر. وفي أحد الأيام حدثت المعجزة ودون أن نعلم السبب أعاد لنا فجأة وثائق الهوية وطردها كما لو كنا أشخاصا قذرين إلى درجة أن زوجي اضطر لارتداء ملابس ليتمكن من مغادرة البيت ويخرج إلى الشارع". (نداج، الكوت ديفوار، صفاقس).

- العنف العنصري: تحدثت النساء أيضًا بخصوص الممارسات والمشاعر العنصرية الخفية التي يحملها أصحاب العمل - وأفراد أسرهم - ولكن أيضًا زملاؤهم في العمل وفي بعض الأحيان لدى الزبائن.

عملت "هنرييت" لدى سيدة في صفاقس كانت دائما توجه الإهانة لها: "في كل مرة كانت لا تناديني باسمي وإنما تستعمل كلمة "قيرة قيرة" التي لم أكن أعلم معناها ولكنها لم تكن تروقني. فطلبت منها أن تناديني باسمي فرفضت ذلك وقالت لي إنها صاحبة المنزل وإن كان الأمر يزعجني ليس لي إلا الرحيل من تونس. وقد ساء الوضع بعد وقت قصير من وصول ابنها الذي يقيم في أوروبا وأعلم والدته أنه لا يريد رؤية أشخاص سود في المنزل وطلب طردي وقال أنه سيغادر البيت إن لم تفعل... ومنذ ذلك الحين لم أعد أدخل إلى المنزل إلا للتنظيف وأصبحت أقيم في مستودع السيارات حيث أتناول الطعام وأنام. فهمت منذ ذلك الحين أن التونسيين عنصريون للغاية، ولا سيما منهم سكان صفاقس". (هنرييت، الكوت ديفوار، صفاقس).

أشارت المستجوبات اللاتي شاركن في الاستطلاع أنهن عايشن مثل هذه المواقف من قبل أرباب العمل. ويرى البعض منهن أن هذه العنصرية أثرت أيضًا على أطفالهن، خاصة عندما يكون العمل كمعينة منزلية مقيمة لأنه في بعض الأحيان تمنع زيارة الأطفال بحجة أنهم لا يرغبون في "أن يختلطوا بأطفالهم".

وعاشت "جيسكا"، وهي مهاجرة من الكوت ديفوار، تجربة العنف العنصري داخل أحد المطاعم التي كانت تعمل بها حيث كان أحد زملائها يفرض عليها تنظيف المكان بشكل متواصل وحين ترفض ذلك لا يتوانى عن تعنيفها. تقول "جيسكا": "من بين العاملين بالمطعم كان يوجد طبّاخ جعل من حياتي، بل من حياة كل السود الذين كانوا هناك، جحيمًا. ذات يوم كنت قد أنهيت عملي وبينما كنت أسترجع أنفاسي قليلا، قام بسكب مواد التنظيف مجددا على كامل أرضية المطعم وطلب مني إعادة تنظيفها. قال لي إن لم أحضر للقيام بذلك فانه سيسكب كذلك كل الصلصة على الأرضية!! كل هذا لمجرد أنني أردت الاستراحة قليلا. ذات مرة رفضت طلبه وقلت له أنني منهكة للغاية وأتني لا أستطيع القيام بذلك فأهانني وحاول ضربي! لولا تدخل زميله، وهو طبّاخ لطيف للغاية، الذي حال دون ذلك، (جيسكا، الكوت ديفوار، تونس).

أشكال العنف الجنسي

يبرز العنف العنصري كذلك من خلال إضفاء الطابع الجنسي المفرط على النساء ذوات البشرة السوداء من قبل الرجال التونسيين. إن تشيئ المرأة المهاجرة واختصارها على ذلك يجعل منها ضحية للقوالب النمطية التي تصور أن



لديهن نشاط جنسي جامح، وتمتد سلوكيات العنف الجنسي بداية من التحرش الجنسي إلى اللمس الجنسي ومحاولات الاغتصاب، وتروي النساء المهاجرات قصصا حول أشكال العنف الجنسي التي تترتب عن سلوكيات الرجال في مواقع العمل على الرغم من أنها تصرفات يجرمها قانون عدد 58-2017.

تروي "جيسكا" قصة صديقة لها كانت تعمل كمعينة منزلية مقيمة تعرضت للتحرش الجنسي من قبل صاحب البيت: "لقد أراد صاحب البيت التحرش بها في غياب زوجته بينما كانت تقوم بتنظيف البيت، وقال لها لماذا لا ترتدين ملابس مثيرة؟ لماذا لا تضعين المكياج؟ كانت صديقتها تريد أن تفضح هذا الرجل وتنقل لزوجته ما حدث لكنها تراجعته خوفا من أن ينقلب الأمر ضدها وأن تتهمها المرأة بأنها حاولت إغراء زوجها مع إمكانية أن تمنع عنها راتبها. (جيسكا، الكوت ديفوار، تونس). وغالبًا ما يبرز الاتهام بالإغواء في قصص حياة النساء المهاجرات مما يجعلهن يدفعن عواقب التمثلات التي تصور أن لديهن نشاط جنسي مفرط. هذه التخمينات نجدها أيضا لدى صاحبات العمل إذ يتم لهذه الأسباب منعهن من البقاء للعمل أو استعمال بعض الغرف عند وجود الأزواج في البيت.

في بعض الأحيان يكون وجود الزوجة في البيت عاملا للحماية من بعض المواقف المحتملة للعنف الجنسي مثل ما حدثتنا به "دينيس" التي تقول: "كنت في غرفة الاستحمام حين فتح صاحب البيت الباب للدخول ... ولكن لحسن الحظ أن زوجته كانت موجودة بالبيت يومها. أنهيت الاستحمام دون أن أنطق بكلمة حول هذا الموضوع لأنه لم يقل أبدا أي شيء غير لائق تجاهي ولا أدري إن كانت الحادثة مقصودة أم أنه لم يكن يعلم بوجودي هناك". (دينيس، الكوت ديفوار، صفاقس)

يستخدم الرجال أيضًا الابتزاز لإقامة العلاقات الجنسية أو العاطفية مع النساء المهاجرات. مثل الحادثة التي روتها "لابلوند"، وهي امرأة من الكوت ديفوار، تعرضت لمضايقة صديق مشغلها: "لقد كنت في منزل مشغلي كما لو كنت في منزلي وقد رغب هذا الأخير في مساعدتي لاستخراج تصريح الإقامة وأوكل الأمر إلى أحد أصدقائه الذي حاول استلطافي لكنني رفضت. ولهذا السبب تغير سلوكه تجاهي لدرجة أنه أخبر مشغلي أنه لابد من انتظار السنة المالية للبدء في إعداد الوثائق الخاصة بي لأنه لم يعد هناك إمكانية للتسجيل (لابلوند، الكوت ديفوار، تونس). نفس الأمر حدث مع "آنا"، وهي طالبة كاميرونية، عندما حاول مشغلها التحرش الجنسي بها وإرغامها على ممارسة الجنس، مستغلا سلطته عليها. تقول "آنا":

"ذات يوم طلب مني صاحب المطعم الذي أعمل به أن نحتسي القهوة معًا، قبلت ولكني لم أكن أعرف نواياه. أخذني إلى مخزن المطعم أين يوجد مكتبه ولم تمر دقائق فقط حتى قام بالتعري أمامي وأمرني بأن أمارس الجنس معه لكنني رفضت بشدة!! ولقد قلت له أنني لن أفعل ذلك وإن تطلب الأمر طردي. " (آنا، كاميرون، تونس).

أغلب النساء المهاجرات هن ضحايا أشكال من العنف المزدوج: العنف الجنسي والعنف الاقتصادي، وينتج عن هذه التجاوزات ومحاولات الاستغلال الفصل من الشغل أو المغادرة.

في الواقع، وكما لاحظنا من خلال الشهادات الواردة في هذا الفصل، فإن مختلف أشكال العنف (المادية والمعنوية والنفسية والاقتصادية والجنسية والعنصرية) تتقاطع في بيئة عمل المهاجرات في تونس. هذا العنف هو نتيجة مباشرة للعلاقات الاجتماعية الطبقية منها والعرقية والجنسية التي تواجهها المهاجرة منذ حلولها بتونس. ونظرا لموقعهن الاجتماعي المتدني، فإن فرص الشغل التي تحصل عليها المهاجرات هي من فئات العمل التي تكون فيها درجة الاستغلال مرتفعة. ويكون الأمر أكثر تعقيدا بسبب وضعهن غير النظامي. كما أن وضعهن كامرأة، أو كرجل عابر جنسيًا، يزيد في تعميق حالة الاستضعاف في مواجهة ما تتعرضن له من سوء المعاملة والتجاوزات من قبل أرباب العمل.

ويساهم لون البشرة والأصول الاثنية أو المعتقدات الدينية بشكل أساسي في استمرارية العنف سواء كان ذلك في مراكز الهجرة أو في مواقع العمل. وتعتبر مسألة إضفاء الطابع الجنسي المفرط على النساء السود أيضًا عاملاً



يجب أخذه في الاعتبار عندما نتناول تقاطع العلاقات الاجتماعية بين الجنسين والأصول العرقية، والبناء الطبقي. إن الوضع غير النظامي للمهاجرات لا يسمح لهن في معظم الحالات بالاستئجار بالسلطات للدفاع عن حقوقهن. كما لا ينبغي أن نتغاضى عن الممارسات التمييزية التي تتمثل بالخصوص في افتكاك أرباب العمل لوثائق الهوية، بما من شأنه أن يعمق بشكل أكبر حالة الاستضعاف التي تكون عليها المرأة.

وسائل الحماية للنساء المهاجرات في مواجهة سوء المعاملة

أمام ما تعانيه المرأة في مراكز الهجرة وفي بيئة العمل من تجاوزات، تسعى المهاجرات إلى الاتصال بالجمعيات وإلى نشر قصصهن على شبكات التواصل الاجتماعي أو طلب المساعدة من أشخاص ينتمون لنفس بلد المنشأ أو من دول إفريقية أخرى جنوب الصحراء. وتتطور إمكانات الحماية أكثر عندما تستكشف المرأة المهاجرة البلد المضيف وتتصل بأفراد من الجاليات الإفريقية أو الجمعيات المهتمة بالمهاجرين. ويواجه القادمون/ات الجدد أشكالاً متنوعة من العنف بسبب عدم معرفة البلد والقوانين وبالتالي جهلهم لحقوقهم، ولكن أيضاً بسبب العزلة التي يفرضها عليهم أرباب العمل.

انطلاقاً من قصص النساء المشاركات في هذه الدراسة، تمكنا من وضع تصنيف لوسائل الحماية التي تعتمد عليها النساء المهاجرات عند حدوث مثل هذه المواقف:

- **الجمعيات، ولا سيما "تونس أرض اللجوء" أو "بيتي" أو ITU أو "جمعية محامون بلا حدود" أو "الاتحاد العام التونسي للشغل" أو "جمعية موجودون"**، هي منظمات وجمعيات تقدم خدمات الاستماع والمساندة القانونية في حالة حدوث مشاكل مع المشغلين أو عند وجود صعوبات في الحصول على الخدمات المتاحة لاستقبال طالبي.ات اللجوء أو اللاجئين.ات.

- **أشخاص ينتمون إلى نفس بلد المنشأ أو دول إفريقية أخرى جنوب الصحراء**، يرافقونهن كشكل من أشكال الحماية والترهيب في مواجهة أرباب عمل.

- **الزملاء في العمل، سواء كانوا من التونسيين أو الأجانب**، إذ من ممكن، في بعض الأحيان، أن يتدخلوا لمساعدتهن، إما بشكل وقائي (من خلال تقديم المشورة لهن) أو عند وقوع الاعتداء من خلال الضغط على المشغل.

- **الزبائن** في أماكن عمل المرأة حيث تستنجد بهم، بشكل غير مباشر لمساعدتها في الحصول مثلاً على راتبها. حول مثل هذه المواقف تحدثنا "آن-ماري" فتقول: "كان يوجد بالمكان زبائن حين حدثت ضجة وبدأ الصراخ. الحمد لله، أنه كان من بين الحضور زبائن فرنسيون من ذوي البشرة السوداء أي السود مثلاً. أرادوا استيضاح الأمر فأعلمتهم زميلتي أن صاحب العمل رفض تسليمنا أجورنا. أمام هذا الموقف ما كان من صاحب العمل إلا أن فند قولها. كما انتابه الشعور بالخجل خاصة وأن الأمر كان محرجاً للغاية بالنسبة له. فقام بتسليمنا أجورنا وغادرنا المطعم." (آن-ماري، الكوت ديفوار، تونس)

- **استخدام طلب اللجوء أو بطاقة اللاجئين** لمواجهة التهديدات بالترحيل أو باستدعاء الشرطة أو أي شكل آخر من أشكال الترهيب. فأرباب العمل يعلمون حالة الاستضعاف المرتبطة بالوضعية غير النظامية وعدم قانونية وضعيتهن الشغلية.

- **المحامون** الذين كانوا على اتصال مسبق بهن، وهي خدمات متاحة فقط لأقلية من النساء المهاجرات ممن لديهن إمكانية دفع مقابل ذلك دون الاضطرار لطلب مساندة الجمعيات.

- **شبكات التواصل الاجتماعي** وهي وسيلة تستعمل للتنديد بسوء معاملة أرباب العمل. في هذا الخصوص تسوق لنا "ميريام" تفاصيل هذه الحادثة: "استنجدت بأختي التي حضرت إلى مركز الأمن فرفض الشرطي التواصل معها. حاولت أختي دخول المكان لكنهم منعوها. فما كان منها إلا أن أطلقت بثاً مباشراً عن طريق هاتفها على صفحتها



على شبكة التواصل الاجتماعي Facebook وشرحت المشكلة برمتها. من حسن الحظ أن كان من بين المتابعين أحد أعضاء جمعية IUT وجمعية أخرى في صفاقس الذين بادروا بالاتصال وتمكّنوا من الوصول إلى مركز الأمن. كما اتصلوا بمحامٍ يتقن اللغة العربية (...) حين تيقنوا أن عدد الحضور أصبح بالفعل هاما، قالوا إن الموضوع يبقى للمتابعة وغادرت مركز الأمن". (ميريام، الكوت ديفوار، تونس)

- **الشرطة:** نادراً ما يسعى المهاجرون إلى الاستنجاد بالأمن بسبب وضعيتهم غير النظامية التي قد تعرضهم إلى إشكالات أخرى. تقول "هنرييت": "توجهت إلى مركز الأمن لتقديم شكوى فقال لي الرجل الذي وجدته هناك (...) هذا ليس بلدي، هذا ليس بيتي. إن كانت تصرفات مشغلي لا تناسبني فما عليا إلا أن آخذ جواز سفري وأتحول إلى العاصمة حتى يتم ترحيلي. كما قال لي أنه في صورة القدوم إلى مركز الشرطة ثانية فإنه سيتولى شخصياً ترحيلي!!" (هنرييت، إيفواري، صفاقس).

يمكن للمهاجرات أن تجد لدى مجمل هذه الأطراف الحماية من الابتزاز أو المساعدة لاستعادة أغراضهم أو كسر العزلة التي فرضها عليهم "أصحاب العمل" ولكن في حالات أخرى، يمكن أن يترتب عن ذلك مشاكل جديدة. كما أن هذه الأطراف ليست دائما في متناول جميع النساء المهاجرات وخاصة منهن، تلك المتعلقة بالمؤسسات، بسبب وضعهن أو جهلن بحقوقهن أو رفض هذه المؤسسات تقديم الرعاية لهن.

فمنذ طولهن بتونس، تواجه المهاجرات القادمات من الدول الإفريقية جنوب الصحراء، في مواقع العمل أولى مظاهر العنف الهيكلي الناتج عن الإطار الاجتماعي والسياسي للهجرة في تونس. ويعود ذلك بالأساس إلى الطابع غير النظامي، بل وحتى غير القانوني، لوظائفهن، خاصة حين يكون ذلك بموجب "عقد" يشابه في جوانب عديدة مسار الاتجار بالبشر. هذا العنف الهيكلي يجعل المهاجرات في مرتبة دنيا فلا يمكنهن المطالبة بحقوقهن أو بحرياتهن بسبب الأسلوب المتبع في مجال حوكمة سياسة الهجرة. وهي سياسة تحد من إمكانية دخول المهاجرات إلى سوق العمل، باعتبار أن القانون يعطى الأولوية لطالبي الشغل المحليين إلى جانب غياب سياسة حول اللجوء في تونس.

كما يُمارس العنف الهيكلي من خلال العقوبات المالية الموظفة على المخالفات عند تجاوز المدة المسموح بها في التأشيرة السياحية حيث تكون الهجرة مضطرة لتسديد الخطايا إذا ما رغبت في العودة إلى بلادها بطريقة قانونية. كل هذه العوامل تجعل المهاجرات يقبلن العمل في ظروف رديئة من أجل سداد نفقاتهن اليومية وإرسال المال إلى عائلاتهن في بلد المنشأ. كما أنه عليهن كذلك ادخار المال لسداد الخطايا التي قد تقدر أحيانا بعدة آلاف من الدينار. وإذا ما تعذر عليهن ذلك، فإنه سيكون عليهن البقاء، دون رغبتهن، في تونس، أو المغادرة عبر القنوات غير النظامية أو اتباع طرق الالعودة مع الحرمان من زيارة عائلاتهن لسنوات.

كما يتبين من خلال قصص حياة النساء، الصعوبة الفائقة التي تواجهها المهاجرات للعثور على عمل، خاصة في صفاقس أو مدنين، وهو ما من شأنه أن يجعل المرأة تقبل بالعمل في ظروف صعبة قبل أن تقرر تركه. وكلما زادت صعوبة الوصول إلى سوق العمل، كلما كانت المهاجرات أكثر تحملا للعنف قبل أن تقرر في النهاية مغادرته. وينضاف إلى ذلك اعتمادهن الكلي على مشغليهن عندما يكون مقر العمل في أماكن منعزلة أو حين لا يكون لها اتصال مع أشخاص آخرين يمكن أن يقدموا لهن المساعدة. وتبقى الحلقة الأخيرة في العنف الهيكلي هي الافتقار إلى المساندة المؤسسية التي يمكن أن توفر لهن الحماية في حال تعرضهن للعنف. وهي من الأوضاع التي تمثل في حد ذاتها شكلا من أشكال العنف وعنصرا من عناصر الحلقة المفرغة للهجرة غير النظامية في تونس.

وتبحث المهاجرات عن فرص العمل في تونس، وتقبل بوضعية غير مستقرة وهشة، لأنها تمنحهن، في نهاية المطاف، إمكانية الاستقرار في البلد المضيف لفترة غير محددة. وتواجه النساء المهاجرات، خلال تلك الفترة، أشكالاً مختلفة من العنف الصادر عن أطراف متنوعة، تهم مختلف جوانب الحياة اليومية. ونذكر من ذلك: المؤسسات، والخدمات العامة، والمواطنون/ات التونسيون/ات، أفراد من مجتمع الهجرة أو الأزواج، الخ.



العيش في تونس كمهاجرة

في هذا الفصل، سوف نتطرق إلى أشكال العنف المختلفة التي تتعرض لها النساء المهاجرات عندما يأتين للعيش في تونس سواء لبضعة أسابيع أو لعدة سنوات. وعلى عكس الفصل السابق، فإن هذا الجزء من الدراسة يتعلق بالمهاجرات الإفريقيات ولكن كذلك بالنساء الأوروبيات المقيمات بتونس بشكل نظامي أو غير نظامي.

سوف نبحت، في هذا السياق، في جميع أشكال العنف الصادرة عن المؤسسات، التي وردت ضمن الشهادات حيث جاءت الإشارة إلى العنف في دوائر الشرطة أو في مراكز الاحتجاز أو عن أشكال العنف التي تم تسجيلها في المجال الطبي أو في المرافق العمومية كوسائل النقل العمومي أو المدارس. سيتم كذلك تناول أعمال العنف في الأماكن الخاصة بما في ذلك الفنادق وأماكن الترفيه وسيارات الأجرة وغيرها.

في مرحلة ثانية، قمنا بالتطرق إلى ما ألمحت له النساء المهاجرات من عنف مُسلّط من طرف الأفراد سواء في علاقة بالأجوار أو عند تأجير المنازل أو حتى في الطريق العام. وأدرجنا، في الجزء الأخير من هذا الفصل، أعمال العنف الذي يمارسها المهاجرون فيما بينهم وكذلك العنف الزوجي.

وعلى غرار ما جاء في الفصل السابق، فإن أشكال العنف متعددة ومتشابكة في مسار حياة المهاجرات اللاتي شاركن في الدراسة الميدانية وهي تتراوح من أشكال العنف المادي إلى العنف النفسي، مروراً بالعنف الجنسي أو حتى العنف الطبي، وهو العنف الذي يمارس في أقسام طب أمراض النساء والتوليد، أو العنف الزوجي.

العنف المؤسسي

في مقاربتنا للعنف الذي تعانیه المهاجرات، نعتمد مفهوم العنف المؤسسي لـ "ستانيسلاو تومكيفتس" الذي يعرفه بأنه "الإجراء الذي تمّ اتخاذه من داخل مؤسسة ما أو من قبلها، أو غياب أي إجراء، يكون من تبعاته معاناة على المستوى الصحي أو النفسي و/أو تلك التي تعوق التطور لاحقاً"⁵⁵، مع الأخذ في الاعتبار المنهج المعتمد لإعادة إنتاج التمييز القائم على النوع الاجتماعي أو الطبقي أو العرقي أو بسبب الميول الجنسية أو الهوية الجندرية.

ويعتبر عنفاً أي شكل من أشكال العنف المادي أو المعنوي، أو الاقتصادي أو الطبي الناتج عن موقف إهمال أو حرمان المرأة من حقوقها وحرّياتها. ويشمل ذلك الإجراءات الخاصة بمعالجة ملفات الهجرة التي تستغرق وقتاً طويلاً للغاية ممّا يجعل الأفراد في وضعيّة حرجية. هذه الوضعية نجدها بالفعل في نظام اللجوء في تونس، كما ذكرنا في الجزء الأول. وتنعكس، هذه الحالة، ما تعيشه المهاجرات من خوف وحيرة لأنهن مجبرات على الانتظار لشهور أو ربما لسنوات حتى يتم البتّ في وضعيّاتهن والحصول على بطاقة لاجئ، أو إمكانية إعادة توطينهن في بلد آخر، إذا ما توفرت الفرصة لذلك.

و بالاعتماد على نفس التمشي في تناول العنف في مجال العمل، ونظراً لخصوصية التجربة التونسية في هذا المجال، فضلنا أن يتم، بشكل منفصل، تناول أوضاع النساء خلال فترة الانتظار، أي خلال فترة معالجة ملفات طالبات اللجوء واللجئات. في الواقع، يتم معالجة الملفات من قبل المؤسسات الدولية نظراً لغياب الجوانب التطبيقية لمعايير الهجرة في القوانين التونسية.

أما فيما يتعلّق بالعمل، فإننا سنتناول، بشكل منفصل، العلاقات الشغلية وسوق الشغل في تونس نظراً للطابع غير النظامي للمهاجرات اللاتي لا يكون لديهن عقود شغل قانونيّة.

انطلاقاً الأسرة من ذلك المستشفيات والمدارس والجمعيات والمحاكم والخدمات الإدارية وخدمات الشرطة والخدمات الصحية، إلخ.

⁵⁵ Tomkiewicz, Stanislaw, L'Adolescence volée, Edition Calman Levy, Paris, 1999.

في هذا الجزء، نسعى إلى تسليط الضوء على انعدام تناسق العلاقات بين المؤسسات والمهاجرات مما يعكس حالة التبعية والسلطة، سواء فيما يخص الرعاية الطبية أو القضائية أو حتى عند الانتفاع بالخدمات العمومية.

الشرطة

تم تعريف الشرطة في الجزء الأول على أنها أداة ترهيب تستخدمها أطراف مختلفة في حالات ابتزاز الأموال أو توجيه الاتهامات بالسرقة. ولا يمكن لهذه الأداة أن تكون ذات فعالية إلا حين تكون المهاجرات على وعي بمخاطر العنف الصادر عن الجهات الأمنية، في مستوى الخدمات أو من قبل الأعوان. وستتناول في هذا الجزء حالات العنف التي تتعرض لها النساء المهاجرات أثناء إقامتهن في تونس سواء كنّ في وضع غير نظامي أو غيره.

من خلال العمل الميداني، لاحظنا وجود عدة نقائص بخصوص النفاذ إلى الخدمات التي تهم تسوية الوضعيات. ويهم هذا الجانب إجراءات الحصول على تصريح الإقامة والحق في النفاذ إلى العدالة جراء رفض تسجيل شكواهن، أو عدم الأخذ بأقوالهنّ أو عدم إتاحة إمكانية الاتصال بمحام. كما تم تسجيل حالات أخرى من الابتزاز والسرقة والتهديدات من طرف بعض أعوان الأمن. كما نشير، أيضًا، إلى استخدام التمييز العنصري، ومحاولات الترحيل العقابية الجماعية، والاحتجاز في مراكز الترحيل أو في السجون التي تكون شديدة الاكتظاظ إلى جانب سوء المعاملة. هذا الوضع عايشته "عوضية"، سودانية، التي تم حبسها في سجن "حربوب" بمدينة حيث كان عليها النوم مع امرأة أخرى على نفس السرير. (عوضية، السودان، مدين).

الحصول على تصريح الإقامة

يصعب على المهاجرات الحصول على تصريح الإقامة في تونس، لأن ذلك يستوجب أن يكون لديهن عقد عمل أو تصريح عمل، مع العلم أن الأولوية بالنسبة لسوق شغل تكون للعمال التونسيين. ويمكن لعدد من المهاجرات الحصول على بطاقة الإقامة من خلال التسجيل في إحدى المدارس أو بمقتضى وضعهن كلاجئات. مع العلم أن هذه الوثيقة لا تضمن لهن الدخول إلى سوق العمل النظامي أو تسمح بإعفائهن من دفع الرسوم والغرامات في حال تجاوز مدة الإقامة التي تضبطها تأشيرة الدخول إلى تونس.

وتطبع إجراءات التسجيل للحصول على هذه الوثيقة صعوبات إضافية تواجهها المهاجرات بسبب المواقف العنصرية لبعض أعوان الأمن، إلى جانب طول مدة الانتظار، التي قد تتراوح ما بين ثلاثة أشهر وسنة، قبل الحصول على تصريح إقامة "نهائي".

تقول "لوسيا": "إن إجراءات طلب الحصول على تأشيرة عمل وبطاقة الإقامة يمكن أن يستغرق أكثر من عام. لقد اضطررت، خلال تلك الفترة، للذهاب إلى مركز الأمن عديد المرات". (لوسيا، الإسبانية، تونس).

أما عن "ليليان"، وهي طالبة من الكوت ديفوار، فقد تحولت إحدى زياراتها إلى مركز الأمن لاستلام بطاقة الإقامة، إلى كابوس:

"منذ السنة الأولى إلى اليوم كنت دائما حريصة على احترام الإجراءات المعمول بها، ولكن، في الواقع، الشرطة هنا لا تحترم حقوق الإنسان. هم عنصريون! قمت بالإجراءات الضرورية وتمت دعوتي للحصول على بطاقة الإقامة النهائية ولكن عند وصولي إلى مركز الأمن، ما راعني إلا وقد تم القاء القبض علي فأخذوا بطاقة الإقامة وجواز سفري، أمضيت يوما كاملا هناك. لقد صدمت لأنهم قالوا أنه سيتم ترحيلي إلى بلدي!! وقالوا أن وجودي غير قانوني! وأوضحت لهم أنني طالبة و أعرف حقوقي جيدا! اقتادوني إلى مركز شرطة في وسط المدينة وعندما بحث المحقق عن اسمي في جهاز الكمبيوتر، وجد ملفي خاليا من أية مخالفات! تمت إعادتي إلى مركز الترحيل حيث وجدت حشدا كبيرا من المهاجرين الأفارقة هناك، كانت صدمة بالنسبة لي! قضيت يوما كاملا هناك. حوالي الساعة الخامسة مساءً، أخذوا بصماتي والتقطوا لي بعض الصور، وقالوا إنه سيتم ترحيلي، وافقت، وطلبت اصطحابي إلى المنزل لأحزم حقائبي. ولكن، بعد نصف ساعة أطلقوا سراحي لأنني لم أرتكب أية مخالفة.



فأعادوا لي جواز سفري وبطاقة الإقامة. في ذلك اليوم عانيت ضغوطات كبيرة ... لا يمكنني أن أنساها". (ليليان، الكوت ديفوار ، تونس)

التنميط العنصري والتهديد بالترحيل

تعرضت "ليليان"، مثل العديد من النساء المهاجرات القادمات من الدول الإفريقية جنوب الصحراء، إلى التنميط العنصري من قبل الشرطة تجاه الأفراد على أساس لون البشرة أو الموطن الأصلي.

ويستتبع هذا التصنيف عمليات الترحيل إلى الموطن الأصلي، وهي من الأدوات التي يستخدمها عادة أرباب العمل لتهديد المهاجرات، وقد يستعمل كذلك كإجراء تأديبي تجاه المجموعات أصيلة الدول الإفريقية جنوب الصحراء. تقول "جيفين"، وهي مواطنة من البنين تعيش في تونس، أنها عانت شخصياً من هذا التمييز، فقد اقتحمت الشرطة منزلها بحثاً عن امرأة متهمة بجنحة. وتبعاً لذلك قاموا باحتجاز ستة أشخاص كانوا في منزلها ليتم ترحيلهم.

"تم تكديسنا داخل السيارة تماماً مثل الحيوانات، واقتادونا إلى مركز الشرطة. عادة في هذه الحالة يُسمح للشخص بإجراء مكالمات هاتفية مع عائلته ولكنهم لم يسمحوا لنا بذلك، وافتكوا منا جميع هواتفنا وهددونا بالترحيل ... يعاملوننا هكذا لأننا سود، (...) لقد تم ترحيل الفتيات الخمس وأجبرن كذلك على التوقيع على بعض الأوراق، أما فيما يخصني فقد تم إيداعي بأحد مراكز المساعدة الاجتماعية". (جيفين، بنين، تونس).

تثير قصة "جيفين" عدة قضايا وتجاوزات أثناء الترحيل القسري إلى بلد المنشأ كإجراء تأديبي، من ذلك عدم السماح بإجراء اتصال في حالة الاحتجاز لدى الشرطة، والاكتماظ، والترهيب، عدم توفير حمام أو الإكراه على التوقيع على وثائق باللغة العربية، لا تعرف المهاجرات محتواها. كما ذكرت أخريات حالات التهديد والاعتقال التعسفي. ويحدث ذلك بشكل خاص عندما تطالب المهاجرات أرباب

العمل الحصول على أجرتهن، كما توضح ذلك "نداج"، التي تقول: "ذهبنا للعمل في منزل آخر، حيث لم نتقاضى بعد مرتباتنا، وكانت الشرطة تأتي طوال الوقت لتهديدنا، وأذكر أنهم قاموا في إحدى المرات واقتياد امرأة حامل مقيدة اليدين" (نداج، الكوت ديفوار، صفاقس). ونشير إلى أنه، منذ نهاية سنة 2021، أصبحت المهاجرات من ذوات البشرة السوداء تواجهن عمليات الاعتقال الجماعي مع أخذ بصمات وصور في عديد الأحيان.

الحرمان من حق الدفاع عن النفس عند الاحتجاز لدى الشرطة

حين يتم احتجاز المهاجرات تبعاً لشكوى في حقهن، يمكن أن ينتهي بهن الأمر بالمكوث لساعات طوال دون أن يكون بإمكانها الاتصال بمحام أو بإحدى الجمعيات. خلال المجموعات البؤرية التي تم تنظيمها في إطار هذه الدراسة، تحدثت "فاليري"، وهي مواطنة سنيغالية، عن قصة امرأة تم احتجازها لمدة ستة وثلاثين ساعة من أجل تهمة كيدية، دون أن يسمح لها بإجراء اتصال بأي شخص. كانت محظوظة لأنها التقت صديقة شخصاً فرنسياً جاء لتسجيل شكوى في قضية أخرى فقرّر مساعدتها بتمكينها من محام: "رافق المحامي الشرطة إلى منزل الفتاة لتفتيش أغراضها ولكنهم لم يجدوا شيئاً فأطلقوا سراحها في الخامسة صباحاً". (فاليري، السنغال، تونس).

الابتزاز والسرقة

يعتبر الابتزاز وسرقة الأغراض الخاصة أو الأموال أمراً شائعاً جداً تتعرض له المهاجرات كشكل من أشكال العنف التي تمارسها الشرطة وأعوان الجمارك. على سبيل المثال، "أليس"، وهي مواطنة من الكوت ديفوار، تعيش في تونس، تعرضت للاحتيال من قبل أشخاص قدموا أنفسهم كأعوان من الشرطة. تقول "أليس":

" توقفت أمامي سيارة مدنية كان بها أشخاص طلبوا مني أن أرافقهم. و اقتادوني نحو الضاحية الشمالية، وأخبروني أنه سيتم ترحيلي عند منتصف الليل إلى الكوت ديفوار. طلبت منهم إعادتي إلى المنزل لأجمع أغراضي.



كما اقتادوا أيضا كل الأشخاص من ذوي البشرة السوداء كانوا عند مصفف للشعر، وطلبوا من الجميع النقود وإلا سيتم ترحيلنا جميعا. عدت إلى المنزل وسلمتهم مبلغ مائتي دينار كنت أحتفظ بها. وساهم عدد من الأصدقاء ببعض المال، في النهاية جمعوا ما قيمته حوالي ألف دينار. جاء صاحب المنزل للتحدث معهم ثم غادروا. ولكن، بعد رحيلهم، تم اتهامي بأنني كنت السبب في قدومهم إلى المكان الذي نساكن به، لذلك سأضطر إلى تعويضهم" (أليس، الكوت ديفوار، تونس)

تكون المهاجرات كذلك عند وصولهن إلى المطار ضحية للعديد من التجاوزات، حيث قامت العديد منهن بالتبليغ عن سرقة لأمتعتهم الشخصية من الجمارك سواء كانت مواد تجميل أو قوارير كحول بالرغم من عدم تجاوز الكميات المسموح بها. مثل هذه الحادثة كانت ضحيتها "تيلي"، وهي من أصل مالي، وصلت مؤخرا إلى تونس ومعها حقيبة صغيرة، فتم إخضاعها للتفتيش بغرفة صغيرة وسرق منها مبلغ 100 يورو:

"وصلت تونس، وطلبت مني سيدة أن أقف جانبا لأخضع للتفتيش بالغرفة السرية. هناك، كدت أن أتبول على نفسي من شدة الخوف لأنني لم أكن أعرف المخالفة التي ارتكبت. تم التفتيش دون أن تجد شيئا ثم طلبت إن كان معي مالا، فقلت لها نعم 500 يورو، فأخذت منها 100 يورو، من شدة خوفي كان يمكنها أن تأخذ كل شيء". (تيلي، مالي، تونس)

أصبحت "تيلي" بصدمة شديدة بسبب هذه الحادثة لدرجة أنها ظلت طوال الأسبوع الأول لإقامتها بتونس لا تجرؤ على مغادرة المنزل دون أن تكون رفقة أحدهم. ويعتبر المرور عبر الجمارك في المطار هو أول مكان للعنف الذي تواجهه المهاجرات عند قدومهن جوا. وينصح البعض لتجنب هذه الحوادث المؤسفة، بوضع مبلغ من المال في جواز السفر عند اجتياز مكتب المراقبة.

رفض تسجيل الشكايات

على الرغم من انعدام الثقة تجاه سلك الشرطة التونسية، فإن بعض النساء يحرصن على تقديم شكوى عندما يواجهن حالة من العنف. "عائشة"، من غينيا، تعيش في مدين، تعرضت للعنف أثناء تسوقها في متجر. ذهبت لتسجيل شكاية لدى الشرطة فرفض مطلبها على الرغم من آثار العنف التي كانت بادية عليها. تقول "عائشة":

"ذهبت لأدفع ثمن مشترياتي، فطلبت من العامل هناك كيسا مجانيا لكنه أعطاني كيسا بمقابل، فرفضت ذلك. فغضب ثم شتمني بالعربية ثم أخذ يضربني حتى صرت أنزف! توجهت إلى الشرطة فقاموا باستدعاء مدير المتجر لأنهم قالوا أن موافقته ضرورية لتسجيل الشكاية. فحضر ولم يفعلوا شيئا". (عائشة، غينيا، مدين)

تعاني المهاجرات الأوروبيات أيضا من سوء معاملة الشرطة من ذلك التعليقات غير اللائقة ورفض تسجيل الشكايات، مثلما وضحت "أورور"، التي ذهبت إلى مركز الشرطة إثر سرقة هاتفها: "كان الشرطي يتحدث إلينا بطريقة غير لائقة. وطلبوا أن نعود إليهم ثانية في وقت آخر لتقديم الشكاية. فلم نرغب في ذلك". (أورور، فرنسا، تونس)

ومن الضروري أن نشير إلى أن طريقة المعاملة تختلف حسب وضعية المرأة ونوعية المكان الذي يتم فيه الاعتداء، وهي من العوامل التي تبين وجود التمييز في التعامل. "لورين" مثلا تعمل بسفارة أوروبية تعرضت للاعتداء جنسي في الشارع وقدمت شكوى في مدينة سيدي بوسعيد. حظيت بحسن الاستقبال، ولكنه توجب عليها التوقيع على نص الشكاية الذي كان مكتوبا باللغة العربية دون أن تكون لها إمكانية معرفة محتوى النص الذي قامت الشرطة بتدوينه. خلال أقل من أسبوع، ألقى القبض على المشتبه به وذهبت لإتمام الإجراءات".

بشكل عام، لا تعتبر المهاجرات الشرطة كملاد آمن لهن، بل على العكس من ذلك فإنه يُنظر إليها على أساس أنها أحد المصادر الأساسية للعنف المؤسسي: "نحن نخاف منهم، شخصا أفضل الدفاع عن نفسي على أن أعرض مشكلتي على الشرطة أو لدى إحدى الجمعيات". (جيفين، البنين، تونس). تلجأ النساء إلى الشرطة فقط في حالات العنف الشديد أو العنف الجنسي. ويعتبر العنف المؤسسي، المباشر أو غير المباشر، الصادر عن الشرطة، -من ذلك



التهديد بالاتصال بها - من العوامل التي تؤثر بشكل كبير على الصحة النفسية للمهاجرات اللائي يعشن في حالة من الخوف وانعدام الأمن خلال مواجهتهن أشكال العنف المختلفة.

العنف في أماكن الرعاية: المستشفيات، المراكز الصحية والجمعيات

وفق بعض المشاركات في الدراسة، فإن المجال الصحي يمثل إحدى البيئات الرئيسية التي تواجه فيها النساء المهاجرات وأطفالهن أشكالاً مختلفة من العنف، من ذلك سوء المعاملة في العيادات والمستشفيات ولكن أيضاً داخل الجمعيات والمؤسسات الدولية التي تعنى بالنساء المهاجرات. وأفادت النساء اللاتي شاركن تجربتهن عبر قصص حول حالة الاستضعاف بسبب الحمل، وأشكال عنف متعددة مرتبطة بالولادة وأمراض النساء. وسبق لغالبية النساء أن عانين من العنصرية سواء كانت متعلقة بلون البشرة أو باللغة الأم. "رحمة"، مهاجرة ليبية من أصل قبلي (طوارق)، واجهت مشاكل في المستشفى بسبب استعمالها للغة الأمازيغية في منطقة مدين: "في المستشفى، نحن مستبعدون بسبب لغتنا، فهم لا يفهمونا، كان يجب على ابنتي أن تترجم لي حتى يمكنني التواصل. كما أنه ممنوع علينا التحدث بلغتنا في الشارع". (رحمة، طوارق ليبية، مدين)، على الرغم من أن الجنوب يقطنه في جانب منه السكان الأمازيغ. يتوجه لنا طاقم التمريض أحياناً بتعليقات عنصرية تتعلق بلون البشرة. كما يرفضون تقديم أنواع معينة من العلاج ويتهم البعض منهم المهاجرات بنقل الأمراض المعدية، من ذلك فيروس كورونا. ويرفض بعض المرضى مشاركة الغرفة مع شخص من ذوي البشرة السوداء، ويمكن أن يصل الحد إلى الإهانة أو الاعتداء عليهم.

رفض تقديم الرعاية ومستوى متدن للخدمات

أبلغت العديد من النساء، المقيمات بالمدن الثلاث التي أجريت بها اللقاءات الميدانية، عن رفض مراكز العلاج تمكينهن من الخدمات الطبية والصحية بسبب وضعيتهن كمهاجرات. لقد حدث هذا بما في ذلك في الحالات الحرجة لبعض المرضى والنساء الحوامل. في صفاقس، مثلاً، تم رفض استقبال "نداج" في المستشفى باعتبارها مهاجرة:

"عندما أنجبت طفلي، ذهبت إلى العيادة لكن طبيبة الأطفال أخبرتني أنها لا تستطيع استقبالي ولا يمكننا التمتع بالرعاية الصحية لأنني أجنبية. اندهشت! هل لأنني أجنبية ستركين طفلي يموت؟ ... قالت نعم، ويمكنك أن تقدمي شكوى حيث تريدن!". (نداج، الكوت ديفوار، صفاقس).

لجأت "نداج" أخيراً إلى جمعية "أطباء من العالم" لرعاية مولودها الجديد، وهو أمر شائع جداً بين النساء الأجنبيات في تونس. كما أصبحت النساء المهاجرات يواجهن صعوبة كذلك في الحصول على المساعدة من قبل الجمعيات حين يكون لهن وضعية طالبات لجوء أو لاجئات لأن الجمعيات تتعلل بأن ذلك هو من مشمولات خدمات مراكز الهجرة. بسبب وضعهن غير النظامي، تجد المهاجرات أنفسهن في حالة "اللاقانون" يتأرجحن ما بين الصعوبة التي تجدها المؤسسات للتكفل بهن ورفض الجمعيات القيام بهذه المهمة بدلا عنها.

"جويل"، طالبة لجوء مقيمة بمدين، تعاني من هذه الوضعية منذ بضعة أشهر:

"حالياً أعاني من شلل نصفي وهذا يتطلب عناية خاصة لا أجدها في المستشفى وحين أنتقد طريقة التعامل يطلبون مني التحول إلى مستشفى آخر ... تمنيت لو أنني أجد المساعدة لدى الجمعيات ولكن دون جدوى. الحق في الصحة هي من الحقوق الدنيا التي يجب أن تتوفر للجميع. ولكن حين أتوجه إلى جمعية "أطباء من العالم" يقولون لي إنني طالبة لجوء وبالتالي فإنه يتوجب على الجهات الأخرى مساعدتي". (جويل، الكاميرون، مدين). حاولت "جويل" نشر قصتها في الإعلام. كانت تأمل في الحصول على الرعاية التي تحتاجها، وتحديدًا التصوير بالرنين المغناطيسي الذي يمكن من اكتشاف سبب الشلل وعلاجه.



وأثارت المشاركات في الدراسة نفس الإشكالات المطروحة بخصوص التكفل بالرعاية الصحية. لقد كانت هذه المسائل مكفولة جزئياً من قبل المنظمات الدولية التي تعنى باللاجئين: "حتى المنظمة، وحتى "أطباء من العالم" أصبحوا لا يقدمون شيئاً لنا! في السابق كان بإمكانني استرجاع مصاريف التداوي ولكن الوضع تغير! هم لا يعتنون بنا، وتقتصر المساعدة على الراغبين في المغادرة الطوعية إلى الكوت ديفوار. " (آن-ماري، الكوت ديفوار، تونس). وتعتبر وضعية اللاجئين أو طالبة اللجوء عقبة أمام الحصول على الرعاية الصحية بالرغم من أنه يفترض أن يكون هذا الحق مضموناً في البلد المضيف.

"عندما تأتي امرأة من مركز الهجرة للولادة، لا تتم مساعدتها حتى أنها تبقى بدون أكل إلى جانب الحرمان من حق الزيارة. عندما يمرض أطفالنا ونتوجه إلى المستشفى هنا في مدين يرفضون استقبالنا، ويسخرون منا، لقد أدوا قسم أبقرات بأن يقوموا بعلاج الجميع، إنه أمر مخيب للآمال حقاً. فقط حين نحدث صخباً، يمنحوننا الاهتمام". (أميناتا، الكوت ديفوار، مدين)

تسلط "أميناتا"، في قصتها، الضوء على عدم احترام "قسم أبقرات" الذي من المفترض أن يلتزم به الأطباء. غالباً ما يكون رفض الرعاية مصحوباً بسوء المعاملة وعنف لفظي ومادي. وتضطر النساء "للإحداث الشغب" ليتم الاهتمام بحالتهن. تقول "آن-ماري" التي تعيش في تونس.

"عندما كنت حاملاً في الشهر الخامس، تشاجرت أنا وصديقتي مع رجل تونسي ووصل الأمر حد الاعتداء بالضرب... توجهن إلى مركز الشرطة لتسجيل الشكوى فرفض طلبنا. وانتقلنا إلى آخر. إلى حد اليوم لم تتم المتابعة مع أنهم قدموا لنا بطاقة للذهاب إلى المستشفى لتلقي العلاج. هناك أيضاً حاولوا مغالطتنا لأنهم طلبوا الحصول على مقابل التداوي في حين أنه ليس علينا أداء أي شيء كما أوضح لنا ذلك الطبيب ووفق ما هو مدون باللغة العربية في البطاقة. (آن-ماري، الكوت ديفوار، تونس).

وتتمثل صعوبة الحصول على الرعاية أيضاً في المماطلة والتنقل بين مختلف مراكز الخدمات الطبية سعياً للحصول على الرعاية الصحية أو بحثاً عن طبيب متخصص. كما أنه غالباً ما يتم إعطاء الأولوية في التداوي للتونسيين دون مراعاة خطورة الحالة التي تعرض عليهم:

"تعرض ابني لحادث، لقد سقط أثناء اللعب وتورم رأسه، ذهبت إلى المستشفى أين اضطرت لأحداث الفوضى حتى تتم العناية به. طلبوا منا نقله إلى طبيب أطفال. وصلت إلى المستشفى ولكن المسؤولية هناك طلبت مني الانتظار في حين قامت بقبول مريض آخر وصل بعدي، حينها قلت للسيدة أن هذا ليس أمراً عادياً! ابني أيضاً يتألم! كما قلت للطبيب نحن غرباء ولكننا أيضاً نستحق الاحترام لأننا بشر. بقيت في المستشفى من الساعة الثامنة صباحاً إلى الساعة السادسة مساءً". (اندرايكا، الكوت ديفوار، صفاقس)

تمثل المواعيد الكثيرة أيضاً نفقات كبيرة بالنسبة للمهاجرات اللاتي لا تتوفر لديهن بالضرورة الإمكانيات. عاشت "آن-ماري" مع جارتها وزوجها المصاب بمرض خطير مأساة الرعاية الصحية في تونس.

"كان زوج جارتي مريضاً، فنقلناه إلى المستشفى حيث عشنا محنة كبيرة مع شخص يحتضر، أخبرونا أنهم لن يقدموا لنا أي خدمة ما لم ندفع معلوم التسجيل عند مكتب الاستقبال إلى جانب القيام بـ "الاختبار السريع للكوفيد". جعلونا نركض والمريض على نقالة ذهاباً وإياباً عدة ساعات. أجبرونا على إجراء فحوصات لم يطلعونا حتى على نتائجها، المهم فقط أن ندفع المقابل لذلك. كل هذا لأقول إن التونسيين لا يحبوننا، يريدون فقط رؤيتك وأنت تعاني، ليس لديهم شفقة تجاه الآخر. في النهاية أعلموهم أنه لا يمكن رعاية مريضهم وأنه عليهم القدوم ثانية يوم الإثنين. نقلتنا سيارة الإسعاف إلى المنزل ودفعنا في المجموع ما قيمته 350 ديناراً، للأسف زوج جارتي لم يستطع الصمود حتى يوم الإثنين ومات بين أيدينا". (آن-ماري، الكوت ديفوار، تونس)

غالباً ما تكون النساء المهاجرات ضحايا عنف صادر عن أعوان وموظفي مراكز الرعاية الصحية. غالباً ما يلجأن إلى طرف



ثالث يُقحمه للتّديد بهذه الممارسات في سبيل الحصول على حل لمشاكلهن. إنها تقنية شبيهة بـ"الفضيحة" حيث يتم استغلال استنكار العامّة للضغط على العاملين في القطاع الصحيّ أو التشهير بالتجاوزات والعراقيل على شبكات التواصل الاجتماعيّ أو من خلال وسائل الإعلام. واعتبرت المهاجرات المشاركات في اللقاءات التي أجريتها أن "التنديد" يهدف إلى فضح ما يتعرضن له، في تونس، بشكل يومي من أشكال العنف في جميع مجالات الحياة.

العنف المادي والنفسي

غالبًا ما تتعرّض المهاجرات إلى العنف المادي والنفسي في مراكز خدمات الرعاية الصحيّة وخاصة منها في أقسام طب الولادة وأمراض النساء، مثل ما سجلناه من شهادات خلال اللقاءات التي أجريناها. ويتمثل ذلك بالأساس في البطء في تقديم العلاج بما ينجرّ عنه من مشاكل أثناء الولادة، وأحيانًا وقوع إصابات لدى الجنين والأم:

"حين جائي المخاض، رفضوا استقبالنا في المستشفى حتى ولد طفلي وكان بذراع مكسورة دون أن يقدموا لنا أي تفسير لذلك، جعلونا نركض من مستشفى إلى آخر وندفع معلوم العيادات ولكن دون جدوى. بفضل الله، اعتاد صغيري على ذلك ولكنه لا يزال يعاني من هذا المشكل". من جهة أخرى، تقول نادج: "رفضوا كذلك استخراج دفتر العلاج لابني علما وأنّ ذلك من المسائل الضرورية حتى تتمكن من متابعة الحالة الصحيّة للأطفال". (نداج، الكوت ديفوار، صفاقس).

"جوال"، من جانبها، واجهت صعوبات كبيرة أثناء فترة الحمل حيث تجاوزت موعد الولادة دون أن يتم اتخاذ أي تدابير صحيّة لمعالجة ذلك. فقط حين أحدثت الفوضى تم إيواؤها بالمستشفى دون تقديم أي مساعدة أخرى مما انجر عنه إشكالات صحيّة للجنين الذي كان في حالة حرج:

"كان عليّ أن أذهب إلى هناك وأحدث الفوضى ليتم إيوائي بالمستشفى. بقيت هناك مدة أسبوعين ولم يتم تمكيني من أية رعاية صحيّة. ثم أخبروني أنه من الضروريّ إجراء عملية قيصرية وأنه لا يوجد طبيب للقيام بذلك! في اللّيلة الموالية تعكّرت حالتي الصحيّة مما توجّب نقلي على وجه السرعة للإسعاف. كدت أفقد طفلي لأنه كان عند الولادة في وضعية حرجة للغاية". (جويل، الكاميرون، مدين)

"أوا"، من الكوت ديفوار، وهي تعيش في صفاقس، أطلعتنا على ما عانته خلال رحلة تلقّيها العلاج خلال حملها. خلال المواعيد الأولى، لم يتمكن الأطباء من تحديد حملها (...) إلّا أنهم وجدوا أورامًا ليفيّة رجحوا أن تكون السبب في الآلام. تم إدخالها إلى المستشفى ولكنها لاحظت اختلافًا في المعاملة عند تلقّي العلاج: حيث أنّ الطبيب يقوم بمعاينة جميع المرضى عداي أنا، ولم يتم تمكيني من الدّواء حتّى لتسكين الآلام! لم أتمكّن من الاستحمام، فقامت سيّدة بجانبني بمساعدتي لأنني مُنعت من الزيارات". (أوا، الكوت ديفوار، صفاقس).

"نويلا"، من أصل كاميروني، اضطرت أيضًا للذهاب إلى المستشفى أثناء الحمل بسبب إشكال في ضغط الدم المرتفع. تم نقلها إلى المستشفى على جناح السّركة وأقامت هناك لمدة خمسة أيام لم تكن تحصل خلالها إلّا على الأدوية التي يوفرها المركز الذي تقيم به في مدين. في المستشفى، مُنعت من المغادرة أو قبول الزيارات:

"لم يكن مسموحًا لي بالخروج، حتى لأشتري بعض الماء وعندما أطلب منهم المساعدة يرفضون. كما رفضوا السماح لي بمغادرة المستشفى بسبب عدم الحصول على إذن من الطبيب بذلك. وعندما اتصل بهم مركز الهجرة رفضت المسؤولية التّحدّث إليهم، وكانت لها تصرفات مهينة كما اتصلت بالأمن وزعمت أنني أهنتها وأنني حاولت الهروب!" (نويلا، الكاميرون، مدين).

وتبقى عمليات الاحتجاز غير القانونية داخل المستشفى وحظر الزيارات من الممارسات الشائعة جدًّا في تجربة المهاجرات مع المؤسسات الصحيّة. كما تم خلال المقابلات الحصول على تفاصيل روتها المهاجرات حول حالات عنف وسوء معاملة في الوسط الطبي بدرجة مقلقة من ذلك تقييد اليدين بالسريير ومنع أي اتصال من خارج



المستشفى ومصادرة الهواتف. كما تحدثت بعض المهاجرات عن وجود شكوك كبيرة بخصوص "سرقة كميات من الدم من طرف موظفي المستشفى". تروي "ماري"، من الكوت ديفوار وهي تعيش في ضواحي تونس العاصمة، قصتها مع المستشفى بعد أن قامت بالإجهاض.

"لم تخرج مشيمتي لذا خدروني لإجراء عملية جراحية يوم الجمعة لكنني لم أستيقظ إلا يوم الأحد. لم أجد على جسدي أي أثر للعملية ولا زلت لا أعلم كيف قاموا بإزالتها. لم يشرح لي أحد أي شيء! بعدها لم يسمحوا لي بالخروج من المستشفى وكانوا يأتون كل يوم يأخذون عينة من دمي دون إخباري بما يفعلون بها، لم أدفع شيئاً. الغريب أنني دفعت فقط مائة وخمسة دنانير عند التسجيل، بينما كنا ندفع عادة ثمن التحاليل كذلك. قمت بإثارة الإشكال فقيّدوني متعللين بأنني لا أكف عن التثيرة. أرسلوني بعد ذلك إلى قسم طب القلب، ومنعوا عني الزيارة وأخذوا هاتفي ووضعوه خارج الخدمة، وبقيت حوالي عشرة أيام هناك دون أية اتصالات. بعدها طلبت من أحدهم أن يعيرني هاتفه وتمكنت من الاتصال وطلبت المساعدة حتى أغادر المستشفى". (ماري، الكوت ديفوار، تونس)

وتروي "آن-ماري" تجربة صديقتها التي أقامت بنفس المستشفى في أكتوبر/تشرين الأول 2021، فقدت الوعي وحين استيقظت، منعوها من رؤية طفلها واحتجزوها قسراً دون أن يقدم المستشفى أية إيضاحات:

"كانوا يأخذون قليلاً من دمها في كل مرة لأنهم إكتشفوا أنها من فصيلة 0 + لذلك أخذوا دمها حتى يبيعه لمن يحتاج ذلك". وتحدث زوجها خلال الحوارات التي أجريناها عن تورم زوجته لدرجة أنها لم تعد تستطيع المشي بعد أن تمكن زوجها بصعوبة من إخراجها من المستشفى ولولا ذلك لكانت ربما قد فارقت الحياة. حالياً، هي تلازم الفراش منذ أسبوع وهي في حالة ضعف شديد". (آن-ماري، الكوت ديفوار، تونس).

تفيد هذه الروايات تنوع أشكال العنف منها بالخصوص المادي والنفسي الذي يمكن أن تجده المهاجرات في الوسط الصحي وهي ممارسات يمكن أن يكون لها مضاعفات على الصحة النفسية والجسدية للمرأة. وتسعى النساء المهاجرات من دول جنوب الصحراء اللاتي يتعرضن للعنف إلى تطوير أشكال مختلف من الحماية لمجابهة المعاملات السيئة. فهن يلجأن إلى الصلوات ولكن أيضاً إلى أقربائهن وإلى المؤسسات والجمعيات. كما يجدون المساعدة لدى بعض أعوان الصحة الذين يتعاملون معهن باحترام. في نفس الوقت، هن لا يدخرن جهداً، وبطرقهن الخاصة، في التنديد بمن يحاول الاعتداء عليهن من خلال التشهير به للحصول على حقوقهن الإنسانية وخاصة حقهن في العلاج. وحين تسنح الفرصة، يتم إيصال أصواتهن عبر وسائل الإعلام أو شبكات التواصل الاجتماعي.

الإدارات ومراكز التكوين

يمثل العنف العنصري من بين أهم الإشكالات التي تعترض المهاجرات خلال التعامل مع الإدارات العمومية ومراكز تقديم الخدمات الصحية ومراكز الشرطة والخدمات المدرسية أو حتى في إدارة السجل المدني. كل المشاركات في الدراسة وجّهن أصابع الاتهام إلى هذه المؤسسات باعتبارها مصدراً هاماً للممارسات العنصرية المتمثلة في العنف المادي والعنف النفسي غالباً، بالإضافة إلى تأثير هذه التعقيدات على أطفالهن، ولا سيما عند القيام بإدراجهم بالسجل المدني أو عند التسجيل بالمدرسة. وتواجه الأمهات العازبات رفض إدارة الحالة المدنية، كما هو الشأن بالنسبة للتونسيات، حين يرغبن في إدراج أطفالهن في السجل المدني. نفس الصعوبات تجدها كذلك المهاجرات المتزوجات: "لدينا مشاكل حتى عند تسجيل أطفالنا في السجل المدني حتى نتمكن، فيما بعد، من استخراج شهادة الميلاد. لم يرغبوا في تسجيل اسم الأب الذي لم يكن موجوداً حينها لأنه تغيب لمدة وجيزة لاستكمال بعض الإجراءات، فدوّنوا فقط اسم الأم، ثم وجدنا صعوبة لتصحيح ذلك. ولم نتمكن إلا مؤخراً من الحصول على مضمون ولادة من سفارتنا. لولا ذلك لتوجب علينا استخراج الوثيقة مباشرة من الكوت ديفوار" (شانتال، الكوت ديفوار، صفاقس). هذه التعقيدات الإدارية من شأنها أن تمنع الطفل من الحصول على جواز سفر أو التواجد قانونياً، مما يعيق أيضاً حصوله أيضاً على الخدمات الصحية. ويمكن لهذه الوضعية أن تصبح سبباً في مشاكل أخرى لتحديد



الخدمات المدرسية تمثل أيضا إشكالا هاما بالنسبة للمهاجرات وذلك من مرحلة الحضانة إلى مراحل التعليم الابتدائي والثانوي. إمكانية الوصول على هذه الخدمات محدودة جدًا بالنسبة للنساء المهاجرات اللاتي ليس لديهن الإمكانيات المالية لتغطية تكاليف المؤسسات الخاصة. وكما تشير "شانتال"، "يمكن أن يختلف الوضع من مدينة إلى أخرى. ففي تونس العاصمة، يمكن تسجيل الأطفال في المدارس غير أنه في مدينة صفاقس لا يمكن ذلك. حاولت إلحاقه بالمدرسة، فلم يسمحوا لي، طلبت المساعدة من المفوضية، فحاولوا ولكن لم يتم ذلك". (شانتال، الكوت ديفوار، صفاقس).

وفقًا للمهاجرات، فإن العوائق اللغوية ووضعهن غير النظامي هي من بين أبرز الأسباب التي غالبًا ما يتم التذرع بها لرفض تسجيل أطفالهن بالمدارس. عندما يوفقن في ذلك لأنهن يتقن اللغة العربية، كما هو الحال بالنسبة للسودانيات، فإن الأطفال يعانون من الممارسات العنصرية داخل المدرسة وكذلك العنف المسلط عليهم من أقرانهم. تحدثت محاسن عن قصة ابنتها: "الأطفال الآخرون لا يتواصلون معها، يحتقرونها حتى قاموا في إحدى المرات باحتجاز ابنتي في مرحاض المدرسة لمدة ساعتين". (محاسن، سودانية، مدين).

بالنسبة للمهاجرات، لا ترتقي هذه المؤسسات لتكون وسائل حماية لهن بقدر ما هي مصادر للعنف المعنوي والمادي والسياسي والاقتصادي. وتفضل النساء المهاجرات استعمال مصادر أخرى من أجل حماية أنفسهن من الانتهاكات التي يتعرضن لها في المؤسسات الصحية التي يتوجهن لها للعلاج أو المؤسسات الأخرى لاستخراج الوثائق أو من أجل التعليم أو الرعاية للأطفالهن.

ويبين العمل الميداني الذي تم إنجازه خلال هذه الدراسة أنه، إلى جانب العنف المتأني من أصحاب العمل، فإن مراكز الشرطة والمؤسسات الصحية هي الأماكن التي تخشاها المهاجرات بسبب ارتباطها بتجارب عنف وتمييز مؤلمة. كما أنه لا تتوفر للنساء المهاجرات سوى فرص قليلة للجوء إلى هذه المؤسسات بسبب عزلتهن الاقتصادية والاجتماعية، وعدم معرفتهن بحقوقهن الأساسية وكذلك بسبب التخوفات من قرار الترحيل.

كما مكنتنا الدراسة والأعمال الميدانية من تبين وجود مثلث للعنف يتطور باستمرار على حساب الصحة الجسدية والنفسية للمهاجرات اللاتي يشعرن بالعجز وحالة من الاستضعاف بسبب انعدام الأمن والاطمئنان وهي حالة تجعلهن أكثر استعدادا للتطبيع مع العنف بمختلف أشكاله.

وبالتوازي طورت المهاجرات نماذج خاصة بهن لحماية أنفسهن والدفاع عنها من خلال البحث عن دعم الجمعيات المختصة في الهجرة وطلب المساعدة من مجتمع الهجرة ولكن أيضا بمبادلة العنف بالعنف والتهديد للمطالبة بحقوقهن.

التمييز والعنف الصادر عن مواطني.ات البلد المضيف

تواجه المهاجرات في حياتهن اليومية أشكالًا مختلفة من التمييز والعنف الصادر عن السكان في البلد المضيف. وقد بينت المشاركات في الدراسة من خلال تجاربهن المواقع المختلفة التي يمكن أن يمارس فيها العنف والتمييز على أساس النوع الاجتماعي أو الأصول الاثنية أو الهوية الجندرية. وقد مكنتنا القصص الواردة في شهادات المهاجرات من رسم خارطة للعنف المسلط عليهن سواء في المجال الخاص أو العام.

أولاً: يمكن رصد أعمال العنف والتمييز في أماكن إقامتهن من خلال الشروط التي يضعها أصحاب المنازل التي يستأجرنها أو جيرانهن في الحي.

ثانياً: في الفضاءات العامة، بما في ذلك النقل العمومي، وهي مواقع يشيع فيها العنف الجنسي والمادي



وتشير المهاجرات الأوروبيات، من جانبهن، إلى تواتر أعمال العنف القائم على النوع الاجتماعي وخاصة منها الاعتداءات الجنسية، في أماكن الترفيه، والفنادق والشواطئ أو حتى في الأماكن السياحية، من قبل المواطنين التونسيين.

أماكن الإقامة: ظروف سكن سيئة وموائمة للعنف بأنواعه

توصلنا من خلال الدراسة التي تم إنجازها إلى تصنيف ظروف سكن المهاجرات إلى أربعة نماذج وهي: السكن عند المشغل، السكن في مراكز الهجرة، وتقاسم الكراء مع مجموعة من المهاجرات أو كراء بيت يجمع أفراد العائلة الواحدة بالنسبة لبعض النساء اللاتي يرافقهن زوج أو رفيق وأطفال. وبالنظر إلى مختلف النماذج السكنية التي تم ضبطها، فإن المهاجرات يؤكدن أن ظروف الإقامة في جميع الحالات كانت متردية.

بالنسبة للسكن لدى المشغل، وكما تبينا ذلك في الجزء من الدراسة المخصص لظروف العمل، فإنه غالبا ما يقع حرمانهن من الطعام أو إبقاؤهن في حالة عزلة. كما لا يكون لهن غالبا سكنا خاصا بهن إلى جانب الخضوع للتفتيش وللطرد. كما يمكن أن يتم إيوأؤهن، في بعض الحالات، خارج المنزل بتخصيص مكان لهن في المستودع أو في الأكواخ. أما فيما يخص مراكز إيواء المهاجرين، فقد تم التنديد بغياب شروط النظافة وحفظ الصحة، وعدم توفر الأغذية وظروف الحفاظ على الخصوصية لهن ولأطفالهن إلى جانب تصاعد وتيرة العنف بين متساكني المركز نظرا لهشاشة الأوضاع والاكتظاظ. وتلجأ المهاجرات غالبا إلى الإيجار أو تقاسم الإيجار لبيوت تقع في الأحياء الشعبية الفقيرة، أو بنايات مخصصة بالكامل لسكن المهاجرين، لا سيما في ولاية صفاقس. وتواجه المهاجرات عند البحث عن مساكن للإيجار صعوبتين أساسيتين:

- أولا يقع رفضهن لأسباب مختلفة، بما في ذلك العنصرية أو رهاب المثلية الجنسية.

- ثانياً، وجود مخاوف من الإشكالات الناتجة عن الاكتظاظ الذي يشكل صعوبة بالنسبة للنساء أنفسهن. في هذا الخصوص يقول "باسكال"، وهو رجل عابر جندريا، ويتقاسم السكن مع صديق له، أن عملية إيجار البيوت تمثل مسألة معقدة بالنسبة للمهاجرات لعدة أسباب منها فرض المؤجرين ألا يتجاوز عدد المتساكنين في البيت الواحد لأكثر من ثلاثة أو أربعة أنفار. لهذا السبب تجدنا نستعمل عديد الحيل حتى لا يتفطن صاحب المحل للعدد الحقيقي للمجموعة. كما أنه غالبا ما يتم رفض طلب الإيجار فقط بسبب لون البشرة أو المظهر. ويشير "باسكال" في هذا السياق إلى الصعوبات التي واجهها شخصا حيث أنه كثيرا ما كان يضطر إلى اصطحاب صديقة له لتقوم بإيجار المنزل من أجله.

وغالبا ما يتم تقاسم إيجار المنازل بين أفراد مجموعة من المهاجرين نظرا لمحدودية الموارد والإمكانيات، ولا يكون الأمر في هذه الحالة سهلا، لأنه لا يمكن أن تتوفر لهم بذلك خصوصية. (باسكال، الكاميرون، تونس). ويبقى تقاسم الإيجار الحل الأكثر تداولاً بالنسبة لأغلب المشاركات في الدراسة حيث يلجأن إلى هذه الطريقة "للضغط على كلفة الإيجار" (جويل، الكاميرون، مدين).

ونشير إلى أن المهاجرات غالبا ما يدفعون ثمن إيجار أكبر مقارنة بما يدفعه المواطن المحلي. كما أنه غالبا ما لا تتوفر بالسكن الخدمات الملائمة بما في ذلك المفروشات، والمطبخ والحمام إلى جانب غياب شروط حفظ الصحة وانعدام الصيانة أو العزل أو التدفئة أو سخانات المياه.

صعوبات مع المؤجرين

بالإضافة إلى كل تلك المشاكل المتعلقة بانعدام شروط حفظ الصحة في هذه المساكن، فإن المهاجرات تعانين من



سوء معاملة مالكي العقارات الذين لا يترددون في تهديدن بالطرد إذا لم يمتثلن لشروطهم، والتي غالباً ما تكون غير مقبولة، من ذلك مثلاً أن يحظر عليهن طهي أطباق معيّنة وتُمنع عليهن بعض الزيارات.

"صاحب المنزل كان قاسياً معي حقاً ، أخبرنا أنه لا يُسمح لنا بإعداد أطباق برأس الأغنام ولا أحشاء البقر ولا حتى السمك المشوي! طبخت مرة طبقاً برأس الخروف فاتصلت صاحبة المنزل بنساء أخريات فأتين وسببن لي مشاكل في المنزل لدرجة رش مطبخي بالمبيض (الكلور)!! كما أنه لا يسمح لي باستقبال الزوار، لقد كان الأمر معقداً للغاية، حتى أنها تمنعنا من إضاءة غرفة المعيشة والمطبخ في نفس الوقت، وإذا حدث ذلك، تأتي وتطفئ الأنوار. لقد كنت أسكن مع صديقي في المنزل، وعشنا كابوساً تواصل مدة عشرة أشهر". (كلاريس، الكوت ديفوار، تونس)

تعيش "كلاريس" في الطابق العلوي من منزل مالك مكان الإقامة. تتدخل صاحبة المنزل بشكل غير قانوني لتفرض قيودها المجحفة على استهلاك الكهرباء أو طهي بعض الأطعمة. كما أنها تراقب مداخل المنزل. ويتهم المؤجرون النساء المهاجرات دائماً بإصدار الضجيج سواء كان ذلك ليلاً أو نهاراً، وهو ما يسبب لهن مضايقة كبيرة. كما أنهم لا يترددون بتهديدن بالطرد أو بقطع الكهرباء أو الماء إذا رفضن الامتثال لشروطهم: "التعامل مع صاحبة المنزل الذي استأجرته لم يكن بالأمر السهل، في المنزل يجب أن تمشي على أطراف أصابعك لأنها لا تريد الضوء ونحن بالكاد نقيم في المنزل، والضوء الوحيدة هي صوت الطفل" (سيلين، الكوت ديفوار، تونس).

كما ذكرت المهاجرات عديد الحالات التي تم التحيل عليهن بخصوص فواتير الغاز والكهرباء كشكل من أشكال العنف الاقتصادي. حيث يقوم أصحاب المنازل بفرض رسوم إضافية على استهلاك المهاجرات وجعلهن يدفعن أحياناً مصاريف تخص منزل المؤجر. تقول فاطيم أن صاحب المنزل الذي استأجرته قدّم لها فاتورة كهرباء مرتفعة للغاية:

"بما أنه نفس الاسم على العدادين، الفيلا الخاصة به والمنزل المؤجر. حاول الرجل بمغالطتنا ومدنا بفاتورة بيته البالغة ألف دينار. لذلك توجهت إلى مكاتب الشركة التونسية للكهرباء والغاز، فأخذت منّي الموظفة فاتورة الألف دينار وأخبرتني أن هذا أمر طبيعي! ولم ترغب في التثبت أو حتى الاستماع إلى إيضاحاتي. بعد أسبوعين، أحضر لي الرجل فاتورة جديدة بسبعمئة دينار، ما يعني مجموعاً بألف وسبعمئة 1700 دينار لمنزل لا نملك فيه الغاز الطبيعي ولا تتوفر فيه التدفئة، إضافة إلى أننا نغادر كل صباح ونعود في الليل. في نهاية الشهر عدت إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز بفاتورة 1700 دينار وهناك اتصلت بموظف آخر، قام بالتثبت في الجهاز، وأخبرني أن هذا ليس طبيعياً! ثم مزق الفاتورة... ومدّني بالفاتورة الحقيقية التي دفعتها وكانت قيمتها 500 دينار". (فطيم، الكوت ديفوار، تونس)

مثل هذه الممارسة تجدها شائعة إلى حدّ ما في عينة البحث للمدن الثلاث. في حالات أخرى يكون العداد مشتركاً وهذا يؤدي إلى مشاكل مع المؤجر:

"كان لدينا عداد مشترك. ادعت صاحبة البيت أننا نستهلك بشكل مبالغ فيه لذا قامت بعملية الفصل لتدرك لاحقاً أن فاتورتها كانت الأعلى. فما كان منها إلا أن قامت، دون علمنا، بتوصيل منزلها بالعداد الخاص بنا! لقد تبيّن الخدعة، ولكننا لم نخبرها بأي شيء. أغلقنا العداد الخاص بنا فانطفأ النور لديها وطلبنا منها تفسيراً، فرفضت وقالت إنه منزلها، وعدادها وإمكانها فعل ما تريد. فقررنا المغادرة". (سيلين، الكوت ديفوار، تونس).

واجهت "آن-ماري" نفس المشكلة مع الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وقررت ترك مسكنها لأن فواتيرها تجاوزت الألف دينار. لا يمكنها التنديد بهذه الانتهاكات بسبب وضعيتها: "بشكل عام عندما يحدث هذا النوع من المشاكل، لا يمكننا الذهاب إلى الشرطة وتقديم شكوى لأنه قد يترتب عن ذلك مشاكل إضافية نفضل تجنبها". (آن-ماري، الكوت ديفوار، تونس). في مواجهة هذه الإشكاليات، تفضل المهاجرات مغادرة المنزل، ممّا يؤدي إلى ظهور مشاكل جديدة مع المالكين لإعادة الضمان.



سجلنا كذلك، من خلال شهادات المهاجرات، محاولات للابتزاز والعنف الجنسي من قبل صاحب البيت، كان يأمل أن يتمكن من الحصول على "خدمات جنسية" مقابل ثمن إيجار البيت: "أخبرنا أننا لن ندفع ثمن الإيجار بل فقط فواتير الاستهلاك، كان يعتقد أنه سيكون لديه امرأة يستمتع بها مجانًا، لذلك أعطانا مفاتيح المنزل واحتفظ بالنسخة الأخرى منه. كان يدخل إلى المنزل دون أن يستأذن يظن أنه سيجد الفتاة بمفردها. قام باقتحام البيت ليلا عديد المرات حتى دافع سكان الحي عنّا". وتضيف:

"دخل المنزل مرة أخرى فخرجت أصرخ أن هناك شخصًا ما في المنزل. فخرج الجار ممسكًا بقطعة حديد وضربه على ظهره. ثم اتصلنا بالشرطة ولكنها لم تأتي. فذهبنا في اليوم الموالي إلى مركز الشرطة وكل ما طلبوه منا هو مغادرة المنزل ولم يتابعوا الملف. علمت أنّ الكثيرات مررن بهذا الموقف ولا زلت مصدومة للغاية". (جويل، الكاميرون، مدنين)

يبدو أن محاولات التحرش والاعتداءات الجنسية من قبل المؤجرين شائعة جدًا في علاقات الإيجار، على الرغم من أنه لم يكن لدينا أي شهادات أخرى لتأكيد ذلك. ومع هذا، يبدو أن الصور النمطية المرتبطة بالنساء ذوات البشرة السوداء هي من المسائل التي تغذي العنف الجنسي ضد النساء في مجتمعات الهجرة. ويتجلى هذا التوجه في قصص التحرش الذي تتعرض له المهاجرات في الشارع وفي وسائل النقل العمومي.

صعوبات في الاندماج مع سكان الحي

بصرف النظر عن الحالات القليلة التي تنجح فيها النساء المهاجرات في الاندماج مع سكان الحي، فتوجد صعوبات عديدة في التعامل مع الأجوار. وتبرز بشكل يومي ممارسات الميز العنصري بما في ذلك العنف اللفظي - التهديدات والإهانات - والعنف المادي إلى جانب الممارسات المهينة التي يقوم بها بعض التجار أو المارة - مثل وضع أيديهم على أنوفهم أثناء مرورهم أو الضحك من أشكالهن أو تسريحتهن-

كما يحاول سكان الحي في بعض الأحيان الضغط على المؤجرين لطردهن من بيوتهن. وتروي "نداج" تجربتها في إحدى ضواحي صفاقس حيث تعرضت للإيذاء:

"لقد عانيت من العنف في الحي الذي كنت أقطن فيه بتونس لأن سكانه لم يرغبوا فينا. لقد طلبوا من صاحب البيت أن يطردنا. عندما يأتي الناس لزيارتي، فإنهم يهددونهم أيضًا لدرجة أن أصدقائي لم يعودوا يأتون إلى منزلي خوفا منهم. عندما نمشي في الشارع يقول الأطفال "قيرة - قيرة" (Guira-guira) والجميع يضحك. هؤلاء التونسيون هم عنصريون للغاية. منذ بضعة أيام، قام أطفال برمي المنزل بالحجارة فأصيب طفلي الذي كان بالداخل. ذهبت لأشكوه إلى والدته فقالت إنه مجرد طفل ويجب أن أتركه وشأنه. قاموا بكسر نوافذ المنازل فطلب منا صاحب البيت استبدالها". (نداج، الكوت ديفوار، صفاقس)

يضاير أصحاب المساكن للإيجار، في بعض الأحيان، إلى طرد النساء المهاجرات بسبب الضغط الاجتماعي الذي يتعرضن له من طرف الجيران. كما يمكن لهم، في صورة حدوث إشكال، قطع المياه أو الكهرباء للضغط على المهاجرات، ويذهب بهم الحد أحيانا إلى مطالبة بمغادرتهم المكان. في نفس سياق، تتضاعف الهجمات، وغالبًا ما يشارك فيها الأطفال الذين يواصلون مهاجمة النساء وأطفالهن في الشوارع دون أي ردع من أوليائهم. ولا يتردد الجيران في التوجه بالتهديدات أو إساءة المعاملة أو حتى الطرد: "حاليًا في الحي الذي أعيش فيه فإن الأوضاع سيئة للغاية لأن المتساكنين في حالة تربص بنا "(آن-ماري، الكوت ديفوار، تونس).

وتبقى كل هذه الممارسات بدون عقاب على الرغم من وجود قانون في تونس مناهض للعنصرية. وتؤكد النساء المهاجرات اللائي اطلعن على هذا القانون أنه لا يتم تطبيقه. علاوة على ذلك، واعتبارا لوضعهن غير النظامي، فإنه لا يمكنهن ممارسة حقهن في التظلم وتقديم شكوى: "عديد المرات يتوجهون لي بألفاظ نابية ولكنني لا أستطيع الذهاب إلى مركز الشرطة وتقديم شكوى لأنه لا يمكنني جمع الأدلة على ذلك. هناك قوانين تحميها ولكن لا يقع



احترامها". (باسكال، الكامبيرون، تونس).

وتفضل المهاجرات، في مثل هذه المواقف، الدفاع عن أنفسهن بمفردهن أو بالاعتماد على أفراد من مجتمع الهجرة. ويتم في غالب الأحيان تجاهل تلك الإساءات تجنباً لعواقب المواجهة.

الفضاء العام: مكان مميز للعنف

وتفيد استطلاعات للرأي شاركت فيها تونسيات أن التحرش الجنسي يبقى، دون شك، أكثر أشكال العنف انتشاراً في الأماكن العامة بما في ذلك في وسائل النقل العمومي⁵⁶. وترتفع نسبة انتشار العنف لتبين أن 75 بالمائة من النساء المستجوبات تعرضن للاعتداءات الجنسية في الشارع، و41 بالمائة للعنف المادي و78 بالمائة للعنف النفسي. كما أشارت أغلب النساء اللاتي شملهن الاستطلاع تعرضن لنوع من أنواع العنف في الأماكن العامة سواء كان ذلك في الشارع أو في وسائل النقل العمومي أو في أماكن الترفيه. جميع المهاجرات اللاتي التقاهن تحدثن عن تجاربهن مع العنف القائم على الميز الاجتماعي، بشكل مباشر، في الفضاء العام، سواء كنّ من المهاجرات القادمات من جنوب الصحراء أو من أوروبا.

النقل العمومي

تتعرض النساء المهاجرات للعنف بشكل مفرط في وسائل النقل العمومي (ميتر، تاكسي، سيارات الأجرة). كما يواجهن المزيد من العنف المادي وكذلك الممارسات العنصرية: "بالنسبة للتونسيين، يجعلونك تفهم أنهم لا يريدونك من خلال إيماءات يقومون بها في وسائل النقل العمومي بمجرد دخولك مثل وضع أيديهم على أنوفهم، أو بتوجيه الإهانات والتشبيه بـ "القرود"، إلخ". (أولي، الكامبيرون، تونس).

وتروي "آنا"، من الكامرون، وكانت لها تجربة مع العنف العنصري في وسائل النقل العمومي: "ركبت الميتر لأول مرة، كانت هناك سيدة تجلس أمامي وتنظر نحوي بغرابة، بعد فترة نهضت لتغيّر مقعدها" (آنا، الكامبيرون، تونس).

وتتعرض المهاجرات أحياناً إلى العنف الجسديّ المصحوب بالشتائم والبصاق:

"بمجرد امتطائي لسيارة الأجرة، تشاجرت مع امرأة تونسية، لم أفهم كل ما قالته ولكنها قالت بعض الكلمات المهينة كنت أعرفها لذلك ضربتها بمرفقي وأخبرتها أنه بمجرد النزول من السيارة سأعاود ضربها. كان من بين الركاب رجلاً تونسياً توجه وضربني. لم أكن أتوجه إليه بالحديث بل إلى تلك المرأة لكنه قام بضربي وبالبصاق علي قبل المغادرة". (الكوت ديفوار، تونس).

كما تحدثت النساء عن العنف الذي يتعرّضن له في سيارات الأجرة، حيث تؤكد جميعهن تواتر الممارسات المهينة وحتى الضرب عندما يكنّ بمفردهن. في هذا الصدد، تروي "سيفورا" حادثة اعتداء وقعت لها في الحافلة: "بينما كنت أبحث عن مكان لأجلس فيه لأنني كنت متعبّة جداً، كان من بين الركاب رجلاً لا يتحمّل السود بادر بسحبي إلى الأرض مثل اللصّ، ولسوء حظّه، دفعته بكتفي الأيمن بقوة فسقط أرضاً! حاول تدارك الأمر بالقول: بلطف، سيدتي!" (سيفورا، الكوت ديفوار، تونس).

تعرّضت "أليكس"، وهي مهاجرة إيطالية، لاعتداء في المترو: "لقد تعرضت للتحرّش في محطة مترو، لكن لحسن الحظّ لم يحدث عنف جسدي أو سرقة. لقد كان من المستحيل العثور على المعتدي". (أليكس، إيطاليا، تونس).

يبدو الشعور بالعجز والإفلات من العقاب بشكل متواتر في قصص العنف الذي تواجهه المهاجرات في الأماكن

⁵⁶ إسماعيل لعشر، "العنف المسلط على النساء خلال رحلتهم غير النظامية: الجزائر، فرنسا، إسبانيا، المغرب". المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2010..



العامة، بالرغم من أنّ القانون يجرّم التحرش ويعتبره عنفاً يتوجب العقاب. كما أنّ الاعتداءات تكون أشدّ عنفاً في الفضاءات العامة. ويتفاقم انعدام الثقة في إنفاذ القانون، حتى لدى الأوروبيات اللاتي ليس لديهن إشكالات تتعلق بوضعهن القانوني.

وتشير نساء أخريات إلى العنف الاقتصادي الذي يتعرّضن له في سيارات التاكسي مع السائقين الذين يحاولون التحيل عليهم: "لقد تعرّضت للاعتداء من قبل سائق سيارة تاكسي رفض أن يرجع لي بقية المال الذي دفعت وغادر وهو يكيل لي الشّتايم" (أميناتا، الكوت ديفوار، مدنين).

محاولات الاعتداء والتحرش الجنسي تواترت في شهادات المهاجرات، "كلاريس"، على سبيل المثال، تمت محاولة اختطافها أثناء تنقلها إلى ولاية المهدية. لقد كادت أن تنهي حياتها حيث ألقت بنفسها من سيارة الأجرة للهروب حين تفتنت إلى أنّ السائق غير الطريق:

"كنا في سيارة الأجرة وكان يرافق السائق صديق له. سلك السائق طريقاً نحو طريق فرعية وعندما سألته لماذا لم يستعمل الطريق الرئيسيّ بادر بالقول أنّ الطريق ستتقاطع قريباً. فشعرت بالخوف خاصة وأنني لم أكن أعرف الجهة. فطلبت مغادرة السيارة حينها انعطفت إلى طريق آخر وقاد السيارة بسرعة أكبر فأخذت في الصراخ وقفزت من السيارة. حاولت إيقاف السيارات الأخرى لأطلب المساعدة ولكن لم يتوقف أحد. طلب السائق وصديقه مني العودة إلى السيارة لكنني رفضت ولجأت إلى إحدى المزارع حيث طلبت من الشباب هناك إنقاذي فهرب الرجلان. كنت أخشى الإغتصاب". (كلاريس، الكوت ديفوار، تونس)

من جهتها، تعرّضت "آنا" للمضايقة والتحرش من قبل رجل في المترو:

"عندما يكون الميترو مكتظاً، يلمسك الرجال، ويلتصقون بك ويداعبونك. في إحدى المرات كنت ملتصقة باباب مترو الأنفاق، فمرر رجل يده خلفي ولمس أردافي فضغطت على يده بمؤخرتي حتى يتركني. في البداية لم أكن أعرف كيفية التصرف في مثل هذه المواقف. كنت خائفة جداً، لكن بعد ذلك تجرأت لأنني تحدثت إلى العديد من الجمعيات ومارست المسرح الذي عزز ثقتي بنفسي". (آنا، الكاميرون، تونس)

تشير "آنا" إلى تفاصيل مهمة جداً بخصوص حالات التحرش واللمس الجنسي في الطريق العام. في هذه الحالة لا بد من أن تكون لديك الثقة في نفسك والقدرة على مواجهة الإساءة. في هذا الفصل الخاص بالعنف في الفضاء العام، لاحظنا وجود أشكال عنف متنوعة مقارنة بالبيئات الأخرى.

تكرّر وصف العنف الجنسي مع سائقي سيارات التاكسي أكثر من بقية وسائل النقل العمومي الأخرى، حيث يستغل هؤلاء، بشكل خاص، وجود المرأة بمفردها. ففي حين يكتفي البعض منهم بالتحرش الجنسي اللفظي من خلال إثارة قضايا جنسية أثناء الرحلة، يحاول البعض الآخر القيام بالاعتداءات الجنسية عن طريق تعرية أعضائهم التناسلية: "كنت أركب تاكسي عندما بدأ السائق يتحدث عن الجنس ويسألني بعض الأسئلة... ثم غادر السيارة لاقتناء مشروب غازي وأخبرني أن الطقس سيكون حاراً الليلة وأنه ستكون هناك مباراة كبيرة في المساء، كان يتكلم ويتلمس نفسه!! وفي مرة أخرى، قام شخص آخر بالتعري والاستمناء مباشرة أمامي!" (آنا، الكاميرون، تونس). أحياناً يعرض عليهن سائقو التاكسي ممارسة الدعارة. وهي من الممارسات والمواقف المتكررة وواسعة الانتشار. (فاليري، السنغال، تونس).

التنقل في الشارع

عندما تمرّ النساء في الأماكن العامة سيراً على الأقدام أو بالدراجات، فهنّ يتعرضن أيضاً للتحرش الجنسي بمختلف أنواعه، من خلال التعليقات البذيئة أو الإيماءات غير اللائقة أو التصفير. "مايفا"، من أصل فرنسي تونسي، تناولت هذا الموضوع قائلة:



"حين مروري على دراجتي أو مشيا على الأقدام، تتم ملاحقتي واستيقافي من قبل رجال مترجلين أو يمتطون دراجات نارية أو سيارات. غالبًا ما أرد عليهم بالفرنسية وأهينهم بغضب، أو أحاول الاستنجاد بأحد المارة. كما أنني أتوجه إليهم بالتهديد حتى يواصلوا طريقهم ويتركوني وشأني. لكنهم في كثير من الأحيان لا يفهمون ما أقول ويتوجهون لي بالشتائم. لا أبادر في هذه الحالة بتقديم شكوى لأنني لا أحب الشرطة خاصة وأنها لن تفعل شيئًا لأجلي. ولكن كذلك لأنني لا أريد أن أكون المرأة (النسوية) البيضاء التي تدفع بالتونسيين إلى السجن. أفضل إثارة الصخب لإجراح المعتدي وجلب تعاطف المارة معي. وهي طريقة تحقق، في غالب الأحيان، النتائج المرجوة منها". (ماييفا، فرنسية تونسية، تونس)

تحاول نساء أخريات، مثل "ماييفا"، الدفاع عن أنفسهن إمّا بإشراك المارة أو بمحاولة "إذلال" المعتدي. لكن هذا لا ينجح أحيانًا بسبب التطبيع مع التحرش الجنسي في الفضاءات العامة بتونس. "روز"، وهي فرنسية، تعرضت للاعتداء من قبل سائق سيارة وسط مدينة تونس. وجاء في روايتها:

"أول تجربة لي مع المضايقات في الشارع كانت مزعجة للغاية، في منتصف النهار سمعت بوق سيارة فاستدريت لأرى إن كان شخصًا أعرفه، وعندما رأيته ظلّ السائق طوال الطريق يشغلّ البوق لـ 10 ثوانٍ حتى يجعلني أستخدم في اتجاهه مرة أخرى. دخلت احد المتاجر وانتظرت هناك لبضع دقائق ثم خرجت، لأكتشف أن الرجل كان ينتظرني في الخارج. لم أكن أعرف كيفية التعامل مع مثل هذه المواقف. فقررت أن ألتقط صورًا للسيارة وأن أتحدث إلى من كان في المتجر لأرى ردّة فعلهم. لم أتقدم بشكوى، لقد تحدثت بخصوص هذه الحادثة مع أصدقاء، فأخبروني أنهم مرّوا بمواقف مماثلة. كما نصحوا بأن الحل يكمن في تجاهل مثل هذه الاعتداءات". (روز، فرنسية، تونس)

وترى "روز" السلوك في الشارع يكون مغايرًا حين تكون المرأة برفقة رجل حيث تقلّ حدة الاعتداءات بشكل كبير دون أن تتوقف تمامًا. إن احترام المرأة في الشارع مرتبط بوجود شخصية ذكورية ترافقها. وبمجرد أن تجد المرأة نفسها بمفردها، أو برفقة نساء أخريات، في هذه الحالة عليها أن تكون في حالة تأهب وأن تختار المرور عبر الأماكن التي تكون أقل خطورة. كما عليها أن تستعد لتنفيذ استراتيجيات الدفاع في مواجهة العنف. وتسلط قصة "روز" الضوء على حالة التطبيع مع التحرش الجنسي في الشارع وكذلك ضرورة تطوير استراتيجيات "التجاهل" للتغلب على مظاهر العنف بدلًا من إدانة المعتدي علنًا أو مقاضاته قانونيًا بتقديم شكوى. إن عدم تطبيق القانون من قبل قوات الأمن إثر تسجيل واقعة عنف قائم على النوع الاجتماعي، يجعل النساء يفضلن اعتماد استراتيجيات "التجاهل" في مواجهة هذه الممارسات.

تعرضت "أورور"، وهي فرنسية من أصل تونسي، لاعتداء جنسي في شارع بورقيبة أمام أنظار الشرطة التي لم تتدخل: "كنت مع صديقتي في شارع بورقيبة حوالي الساعة التاسعة 9 مساءً، فلمس رجل أردافي! فاستشطت غضبا وأهنته! لكن ما أدهشني في تلك اللحظة هو أنه كان بالمكان رجال شرطة ولكنهم لم يحركوا ساكنًا. لا أعرف ما إذا كانوا قد شاهدوا ما حدث ولكن على أي حال لم يتفاعلوا حتى حين عبرت عن غضبي. وغادر المعتدي المكان بكل هدوء". (أورور، فرنسية، تونس). كما لاحظت أن نفس اللامبالاة تجدها لدى المارة أيضًا. باستثناء "لورين"، التي قرّرت بعد ترّدّد تقديم شكوى: "خرجت صباحا للركض في منتزه سيدي بوسعيد. كان بالمكان عدّة أشخاص. اقترب مني أحدهم، اعتقدت أنه يمارس الرياضة، وأمسكني من أعضائي التناسلية، فاستدريت وصرخت. فركض نحو الغابة بالقرب من المنتزه. ذهبت إلى مقر الشرطة أين قمت بتسجيل الشكوى وتم القبض على المعتدي لأنه كان شخصًا معروفًا لديهم. كما أنه لم تكن هذه المرة الأولى التي يفعل فيها ذلك". (لورين، فنلندية، تونس). في قصتها، تقول "لورين" أيضًا أنها تعرضت للاعتداء في مناسبة أخرى من قبل رجل خمسيني قام بالاستمئاء بالقرب منها. هذه المرة لم تطلب المساعدة ولم تقدم شكوى. فضّلت تجاهل الأمر والابتعاد: "بدأت في المشي ببطء أكثر لمعرفة ما إذا كان قد انتقل بعيدًا إلى الجانب الآخر، لكنه استمر في ملاحقتي مع ممارسة العادة السرية، فركضت حتى أبتعد عنه". (لورين، فنلندا، تونس).



أما "ديانا"، وهي من أصل كامبيروني، فقد تعرضت للهجوم في الحيّ أين يوجد مسكنها من قبل شابّ تونسي لمس ردفها وحاول تقبيلها عنوة بعد أن تتبعها وتوجه لها بكلمات غير لائقة.

"طلبت منه الابتعاد عني (...) لكنه فاجأني وقبّلني من فمي ثم هرب للاختباء خلف سيارة. وجدته وضربته. أصيب بجروح...وقد ارتحت كثيرا لذلك. منذ ذلك الحين أصبح الكل يحينا في الشارع لأنني أظهرت لهم أنني امرأة محترمة". (ديانا، الكامبيرون، تونس).

وتختار بعض النساء استعمال العنف في الرد على الاعتداءات الجنسية التي تطالهن في الأماكن العامة كسبّا للاحترام. تذكر "ديانا" في قصتها أنه بغضّ النظر عما إذا كان وضعهن قانونيا أم لا، فإننا نحن من يدفع الثمن إذا أنت الشرطة (ديانا، كامبيرونية، تونس)، لذا فهي تفضل تحقيق العدالة بنفسها. "ميريام"، وهي مهاجرة من الكوت ديفوار، تروي قصة حادثة مماثلة: "مرّ الرجل المحترم، وأوقف سيارته، وعندما وصلنا على مقربة منه وجدناه يقوم بالاستمنا في السيارة! التقطت حجرا ورميته به. فغادر مسرعا". (ميريام، الكوت ديفوار، تونس)

تلاحظ المهاجرات الاستخدام المتكرر للسيارة في الاعتداءات الجنسية في الأماكن العامة. فالسيارة تستعمل من ناحية لجذب انتباه الضحية التي تعتقد أنها بذلك تدخر معلوم التنقل في وسائل النقل العمومي: "ذات يوم كنت أنتظر سيارة تاكسي للعودة إلى المنزل، فتوقف رجل محترم بسيارته بالقرب مني وعرض توصيلي. في الغالب لا أقبل، لكن الرجل كان لطيفًا حقًا لذا قبلت. لكنه حاول التحرش بي في السيارة. وعندما رفضت أهانني وأنزلني منها". (سيفورا، الكوت ديفوار، تونس). على غرار "سيفورا"، تنصح نساء أخريات بتجنب ركوب سيارات أشخاص مجهولين، بما في ذلك النساء، لتجنب احتمالات الاعتداءات الجنسية أو مخاطر الاختطاف. من ناحية أخرى، يستخدم بعض الرجال وسائل النقل الخاصة للاعتداء على النساء: "ذات مرة، أوقف تونسي سيارته أمامي واقترح أن يتم تشغيلي. حين سألته عن نوع العمل تبين أنه يقصد ممارسة الدعارة!!! فبصقت على وجهه، فأهانني وغادر. كما أنه غالبًا ما يمرّ رجال آخرون على دراجاتهم النارية ويلمسونك بسرعة ويهربون". (نداج، الكوت ديفوار، صفاقس)

إن تكرار الدعوات لممارسة الدعارة، أي أداء خدمات جنسية مقابل المال، يزداد بشكل كبير تجاه النساء من ذوات البشرة السوداء، وهي وضعية تمت ملاحظتها في المدن الثلاث التي أجرينا فيها التحقيقات الميدانية. واجهت "إيمان"، وهي لاجئة من مالي تقيم في مدين، و"ساندرا"، وهي طالبة لجوء من الكوت ديفوار، هذه الوضعيات في الشارع: "غالبًا ما يعرض عليك الرجال المال في الشارع مقابل ممارسة الدعارة، ولكنني لا أقبل". (ساندرا، الكوت ديفوار، مدين). من جانبها، تتناول "إيمان" هذه القضية من منظور التمييز العنصري: "في تونس، لا يحبون السود، وخاصة الرجال، فهم يعتقدون دائمًا أننا مومسات. صحيح أن بعض النساء المهاجرات قمن ببيع أجسادهن، لكن هذا لا يعني أننا جميعا كذلك. إنه أمر محرج!". (إيمان، مالي، مدين). وتشير في هذا الخصوص إلى الوضع الهش للعديد من النساء اللاتي يلجأن إلى ممارسة الدعارة لإعالة أنفسهن. بالنسبة لـ "سيفورا"، يطلب الرجال هذه الخدمات الجنسية، ويمكن أن يتحول ذلك إلى اعتداء أو محاولة اغتصاب أو حتى اغتصاب عندما ترفض المرأة الاستجابة لطلباتهم.

تقول "آنا":

"كنت في طريقي إلى البيت وحدي بعد أن أنهيت العمل ليلاً، فالتقيت بجزائريين في الطريق، وشعرت بالخوف، لم يترددوا في إيذائي لأني امرأة سوداء. كنت أحاول دفعهم بعيدًا، عرضوا علي مرافقتهم إلى المنزل، وعندما رفضت حاولوا اغتصابي وهاجموني. حينها صادم أن مرّت سيارة أشعلت الأنوار باتجاهنا، ثم جاء رجل أسود كان مارًا من هناك، فهربوا". (آنا، الكامبيرون، تونس)

إن الدعوة لممارسة الدعارة على النساء بالأماكن العامة، سواء بمفردهن أو ضمن مجموعات، يبيّن مدى استعداد الرجال التونسيين والمهاجرين استغلال حالة الاستضعاف لدى بعض المهاجرات ومحاولتهم الحصول على خدمات



جنسية بأسعار بخسة خاصة في جنوب البلاد، وتتراوح العروض ما بين 10 و50 دينارًا، وفقا للمكان ولحالة المهاجرة. ولم تفصح أي من المشاركات في الدراسة، من خلال الاستطلاع الذي أجريناه، عن تقديم خدمات جنسية بمقابل من أجل البقاء، ويعتبر من الصعب للغاية الوصول إلى مثل هذه المعطيات خلال المجموعات البؤرية لأن هذه المسائل تعتبر من المواضيع المحرمة التي تجربها النساء وكثيرا ما يلمن نظيرتهنّ بشكل غير مباشر قبولهن التحرش الجنسي في الشارع، ويصفهنّ بال "كسولات" ولا يرغبن في العمل.

بصرف النظر عن عدم وجود قصص في هذا المجال، إلا أنه لوحظ وجود أماكن معدة للجنس بمقابل أين تقدم مهاجرات خدماتهن، بشكل غير قانوني. وقد تطورت "سوق الجنس" بفضل الإعلانات، تحت عنوان "بيزي"، المنتشرة في بعض التطبيقات مثل "واتس آب" وعلى شبكات التواصل الاجتماعي مثل "فيس بوك". وتمارس النساء العمل بالجنس على حسابهن الخاص مما يعرضهن للعنف من قبل الحرفاء داخل منازلهن. وقد يكون ذلك برعاية "الوسيط"، وهو في بعض الأحيان الزوج أو أحد الأقارب، وأكدت لنا مصادر من الحرس الوطني، على سبيل المثال، تلقيها عدة شكاوى في سوسة وقابس وتوزر، من مهاجرات سوريات أجبرن على ممارسة الدعارة من قبل عائلتهنّ.

وينطلب وضع المرأة السورية تحقيقا معممًا لأن أعوان الحرس الوطني أشاروا إلى أشكال أخرى من العنف مثل هيمنة القبيلة أو الأسرة، والزواج المبكر بين أبناء العم والعنف الجنسي، ومضايقات أخرى مثل التسول في الأسواق الأسبوعية والمساجد، خاصة في مدن الجنوب.

في نهاية المطاف، تقع النساء المهاجرات، مهما كان انتمائهنّ، ضحايا للتحرش والاعتداء الجنسي عند استخدامهنّ للأماكن العامة. هذا العنف القائم على النوع الاجتماعي يضاف إلى العنف العنصري. تقول "أميناتا": "غالبًا ما ينظر التونسيون إلينا كما لو كنا حيوانات. إنه الجحيم، على عكس الليبيين الذين يؤذوننا أمام الجميع، أما التونسيون فيحاولون إخفاء الأمر. ولكن بمجرد وصولنا ندرك الحقائق". (أميناتا، الكوت ديفوار، مدين). تضيف "باسكال" أيضًا حول "تقاطع" أشكال العنف: "ليس من السهل العيش هنا في تونس بسبب الممارسات العنصرية والإهانات ... أنا على وجه الخصوص، أقدم نفسي كرجل، عندما أسير في الطريق لا يتسامحون مع جسدي، أبدو وكأنني فتاة مسترجلة مما يعني أنني مثلية ... والتونسي لا يتقبل ذلك". (باسكال، الكامبيرون، تونس).

يتشابك العنف العنصري والعنف القائم على النوع الاجتماعي ورهاب المثليين والعابرين. ات ليجد تعبيراته في الأماكن التي ترتادها عادة المهاجرات من مجتمع الميم عين مما يؤدي، في بعض الأحيان، إلى تفاقم العنف ضد النساء المهاجرات.

أماكن الترفيه

أماكن الترفيه، التي تضم النوادي الليلية والفنادق والحانات - بما في ذلك مطاعم الوجبات الخفيفة غير النظامية التي ترتادها نساء جنوب الصحراء - أو حتى الشواطئ وحمامات السباحة العامة، كلها مدرجة في خريطة العنف في الأماكن العامة. لا يزال التحرش والاعتداء الجنسي من أكثر أشكال العنف تواترا في هذه الأماكن ويغلب عليها الميز العنصري وكراهية المثليين. كما يشمل العنف على وجه

منع دخول أماكن معينة أو الطرد منها. تجنّبًا لأخطار العنف المحتمل، تختار بعض النساء عدم التردد على هذه الأماكن وقاية لأنفسهن: "نفضل عدم الذهاب إلى الحفلات لتجنب أي موقف قد يسبب لنا المشاكل" (باسكال، الكامبيرون، تونس).

تفضل نساء أخريات ارتياد المساحات التي يعتبرنها "آمنة" أو محمية عندما يتواجدن فيها بمفردهن أو مع النساء. "روز"، التي عادة ما تذهب إلى شاطئ سياحي في قلبية مع شريكها ذهبت إليه ذات مرة مع صديقتها باعتبارها مكانا آمنا للغاية. لكن المضايقات التي تعرضن لها من قبل مجموعة من الرجال جعلتهما يعودان إلى المنزل بسرعة:



"كنا في الوطن القبلي في قلبية، على شاطئ معروف وآمن تمامًا، أتى رجلان للتحدث إلينا عدة مرات لكننا كنا نتجاهلهم. حين ردت صديقتي على التحية بأدب ظنوا أنها دعوة مفتوحة للتعارف، ثم تجمعوا وأصبحوا ما يقارب عن 10 رجال متواجدين بالقرب من مظللتنا. وكانوا يأتون كل 5 دقائق في محاولة للحديث معنا. كنت عدوانية، وقلت إننا لسنا مهتمتين ولا نريد التحدث إليهم. في النهاية أصبح الوضع غير مريح. لم يتفاعل معنا أحد من المصطافين اللذين كانوا متواجدين على مقربة منا، لذلك بدأت بالصراخ ثم غادرنا المكان. حينها أدركنا أن هناك شرطة سياحية تحقق معهم، من الواضح أن أحدهم قد اتصل بالشرطة. (روز، فرنسية، تونس).

وتعتبر مثل هذه المواقف من التجارب الشائعة في قصص المهاجرات الأوروبيات إذ تقول احدها: "بينما كنت أسبح في البحر، جاء صبي ليلمس أردافي تحت الماء ثم استمر باتجاه أعضائي التناسلية". (لوسيا، إسبانية، تونس).

وبالنظر إلى ما جاء في هذه القصص، فإننا نلاحظ أولاً، أن "حسن الأدب" من المؤشرات التي يعتبرها البعض من المعتدين "بوابة" للتحرش وهو ما يجعله يتمادي في نسق الاعتداء. في مواجهة ذلك تعتبر "استراتيجية التجنب" من بين الأشكال الأكثر استعمالاً للوقاية من المضايقات خاصة إزاء تجاهل المارة لمثل هذه المواقف. وتكون "استراتيجية التجنب" مصحوبة بغياب الاتصال البصري والمادي مع الرجال في الشارع تحاشياً للتحرش. وتتمثل ردة فعل مجموعة أخرى من المهاجرات عنيفة بما في ذلك استعمال الصراخ لبث الذعر لدى المعتدي وجلب انتباه المارة ثم "المغادرة" رغم توقف العنف، وينتهي الأمر بالنسبة للمهاجرات بالعمل بعدم إبداء التصرفات المبنية على "حسن الأدب" في الأماكن العامة، بسبب ما يستتبع ذلك من مضايقات.

وكما هو الحال بالنسبة للنساء المهاجرات من ذوات البشرة السوداء، تواجه النساء الأوروبيات أيضًا قوالب نمطية تتجلى في التحرش والاعتداء الجنسي، على الرغم من أن "أشكال الاعتداء لا تختلف كثيرًا عن تلك التي تتعرض لها المرأة التونسية والمهاجرات" (أورور، فرنسية، تونس). تشير هذه الصور النمطية إلى نزوع النساء الأوروبيات إلى التفسخ الأخلاقي والانحلال الجنسي، والقبول بممارسة الجنس خارج إطار الزواج. وتأتي قصة الاعتداء الجنسي الذي تعرضت له "بولين" خلال جلسة تدليك في أحد الفنادق بالعاصمة حيث تجاوز أخصائي العلاج الطبيعي حدود مهنته لأنها كانت أجنبية:

"قمنا بدفع مقابل خدمة تدليك بأحد النزل وسُئنا عدة مرات عما إذا كنا نوافق على قيام رجل بعملية التدليك عوضاً عن امرأة، فرفضت. ولكن اكتشفت فيما بعد أن رجلاً سيقوم بذلك. قام أخصائي العلاج الطبيعي الزائف بتحسسي وتدليك مناطق الحساسية لفترة طويلة جدًا، لم أتمكن من الرد حينها، ثم قطعت الحصة بحجة الألم بعد ولادة حديثة. بقيت اثر هذه الحادثة في حالة ذهول قبل أن يصيبني انهيار بعد ساعات" (بولين، فرنسية، تونس)

كان وقع الاعتداء شديداً على "بولين"، وهي تقول "شعرت بأنني تعرضت للإيذاء بقذارة ولكن كنت أشعر كذلك بالذنب بسبب عدم ردّ الفعل على الفور على الرغم من أنني كنت في موقع قوة باعتباري حريفة فرنسية. لم أكن قادرةً على وضع حد لتلك التصرفات على رغم من أن الوضع كان غير مقبول" (بولين، فرنسية، تونس). هذا الشعور بالذنب هو شكل من أشكال التقييم العاطفي السلبي لسلوكيات الفرد وأفعاله في مواجهة الاعتداء الجنسي. غالباً ما يمنع هذا التقييم الضحية من تفعيل سبل الانتصاف القانونية ضد المعتدي لأنها تخشى الإيذاء المزدوج. من جهة، وأن يتم تحميلها المسؤولية في ذلك من جهة أخرى خاصة إذا لم يتم وضع حد بسرعة وبشكل واضح لهذه التصرفات. كما أن الخوف من العواقب الوخيمة لمثل هذه المسائل وتعقيدات التمشي القضائي تكون مكلفة معنويًا وتستغرق وقتًا طويلاً.

"كنت خائفة جدًا من العواقب التي يمكن أن تحدثها الشكاية ضدّ هذا الرجل الذي كان على وشك تدمير حياته؛ أشعر بالذنب، لعله لم يدرك حالة الرعب والشلل التي كنت فيها، وجدت أن الشكوى لن تكون لها جدوى لأنه لم تكن هناك ردة فعل فورية" (بولين، فرنسية، تونس). وبدلاً من الشكوى، قامت "بولين" بمراسلة إدارة النزل التي



ما كان منها إلا أن نفت بشكل قاطع وجود رجل في فريقها داخل المنتجع الصحي.

أردنا إنهاء هذا الفصل بشهادة "بولين" لتسليط الضوء على العواقب النفسية للعنف القائم على النوع الاجتماعي في الأماكن العامة. تعيش المهاجرات بين الخوف من الاعتداء والشعور بالذنب والتشكيك في موقفهن في مواجهة العنف اليومي. ويتجلى التأثير النفسي تجاه العنف في الأماكن العامة من خلال التوجس من ارتياد مثل هذه المواقع والشعور بالاكئاب، واضطرابات النوم. كما يدفع الخوف لدى المهاجرات إلى العزلة مما يؤدي إلى مشاكل بخصوص الاندماج الاجتماعي. وفي حالات أخرى، فإن المضايقات المستمرة التي تتعرض لها المرأة تجعلها تستخدم العنف المادي أو اللفظي.

ويمكن القول إن الفضاءات العامة في تونس، هي مساحات ذكورية تتجنبها النساء تفادياً للعنف، سواء كن مهاجرات أو مواطنات تونسيات. وفي هذا السياق، تجد المهاجرات أنفسهن في حالة ضعف شديد بسبب عوامل مختلفة. أولاً تشابك مختلف أنواع العنف من ذلك العنصرية و/ أو رهاب المثلية الجنسية الصور النمطية تجاه المرأة. ويعتبر العنف الجنسي في الأماكن العامة حلقة أساسية في استمرارية العنف الذي تتعرض له المهاجرات بسبب حجمه وتكراره، ولتأثيره الكبير على حياتهن اليومية: "ينتشر التحرش الجنسي معتمداً على فكرة أن كل ما يشابه الأنثى هو متاح للجميع، أي للرجال. ويعتقد البعض أنه على المرأة أن تتكيف بشكل مهادن مع هذا الواقع وأن تجعل تنقلاتها في المدينة محدودة تفادياً للاعتداءات المحتملة. كما تلتزم المرأة بالقواعد الخاصة بنوعية الملابس التي ترتديها حتى لا تبرز مفاتها كثيراً، إلى جانب عدم المكوث خارج البيت إلى أوقات متأخرة، وتجنب البقاء بمفردها حتى لا ينتهي بها الأمر إلى رفقة سيئة، إلخ. كانت هذه بعض "الحلول" المقترحة لتجنب التعرض للمضايقة أو الاعتداء أو الاغتصاب"⁵⁷.

العنف الزوجي

قام عدد من الجمعيات الناشطة في مجال رعاية المهاجرين، سنة 2021، بتوثيق ما لا يقل عن 200 حالة عنف قائم على النوع الاجتماعي تجاه نساء مهاجرات. وأظهرت هذه الإحصائيات، بالخصوص، تفاقم العنف الزوجي لدى هذه الفئة، الذي تبقى أسبابه وخصائصه غير معروفة. على الرغم مما يبذله المجتمع المدني في مجال حماية المهاجرات ورعايتهن، غير أن معظم المشاركات في الدراسة أكدن عدم اطلاعهن على أحكام القانون عدد 58-2017، بما في ذلك النساء القربيات من مكونات المجتمع المدني. كما تعتقد الأغلبية أن هذا القانون لا يشمل العنف المعنوي والنفسي (لورين، فنلندية، تونس)، إلى جانب عدم إمكانية تطبيقه بخصوص النساء المهاجرات (أغاثة، الكوت ديفوار، تونس).

أما بخصوص جودة الخدمات التي تقدمها الجمعيات، فقد صرّحت العديد من النساء عدم معرفتهن بوجود جمعيات متخصصة في رعاية النساء ضحايا العنف، في حين أشارت أخريات إلى أنهن "وجدن معاملة سيئة ولم تتم معالجة ملفاتهن بسرعة" (ساندرا، الكوت ديفوار، تونس) إلى جانب استنكارهن إعطاء الأولوية للمرأة التونسية قبل الأجنبية في معالجة الملفات طلب التكفل بالرعاية.

لقد أكدت الدراسات العلمية الصعوبات التي تواجهها النساء حين تحاول الخروج من دائرة العنف الزوجي باعتبارها عملية صعبة ومعقدة بسبب ما يثيره ذلك من تشكيك في مقومات المؤسسات الاجتماعية مثل الزواج والأسرة. ويتأثر قرار الانفصال عن الشريك العنيف بشكل كبير بخصوصيات البيئة الاجتماعية التي تنتمي إليها المرأة⁵⁸. وتتميز

⁵⁷ « En finir avec le harcèlement de rue », Ballast, 2014/1 (N° 1), p. 52-63.. URL :

<https://www.cairn.info/revue-ballast1-2014-1-page-52.htm>

⁵⁸ Khazaei Faten, « Les violences conjugales à la marge : le cas des femmes migrantes en Suisse », Cahiers du Genre, 2019/1 (n° 66), p. 71-90. DOI : 10.3917/cdge.066.0071. URL :

<https://www.cairn.info/revue-cahiers-du-genre-2019-1-page-71.htm>



أوضاع المهاجرات في تونس بتشابك عدة عراقيل أمام محاولات الانعتاق من العنف الزوجي، من ذلك وضعهن غير النظامي، وإمكانية فقدان حضنة الأطفال، والتبعية المالية والعاطفية، إلى جانب الضغوطات العائلية والأصدقاء والمساءلة الأخلاقية.

وقد تضمنت قصص النساء اللواتي قبلن كسر الصمت خلال المجموعات البؤرية أو خلال اللقاءات الفردية معاناة لمختلف أنواع العنف، بدءًا بالعنف النفسي والمعنوي والمادي والاقتصادي والجنسي. ووجدنا لدى بعض المهاجرات ميلا لتخفيف من خطورة بعض أشكال العنف، وخاصة منها العنف اللفظي والعنف المعنوي والنفسي.

وبينت الأعمال الميدانية المنجزة في إطار هذه الدراسة ترددًا من قبل بعض النساء في الحديث عن هذه الجوانب. وتناولت امرأتان فقط هذه المسألة خلال المجموعات البؤرية في حين طلبت الأخريات الحديث عن تجربتهن خلال اللقاءات الفردية في حين كانت إحداهن لاتزال تعاني من العنف الزوجي خلال فترة إنجاز الدراسة. وحفاظا منا على سلامة المرأة فضلنا عدم الاتصال بها بشكل حتى نجنبها والمحيطين بها نقمة زوجها، وفضلنا المعلومات عن طريق صديقة لها على علم بتفاصيل هذه الحالة وكانت قد قامت بمساعدتها خلال أزمات العنف الشديد. من ناحية أخرى فضلنا التعمق في مسألة "عنف الأسرة السياسية" سواء كانت من نفس البلد المنشأ أم لا.

بخصوص العلاقة الزوجية

على الرغم من الصعوبات التي وجدناها للحصول على شهادات تتعلق بالعنف الزوجي، غير أننا تمكنا من جمع قصص لعشرة نساء حول العنف الذي عانوه مع رفقاتهن. جميعهن تحدثن عن العنف النفسي والمعنوي الذي ينضاف إليه في بعض الأحيان العنف المادي والاقتصادي. وتكون المهاجرات أكثر تلقائية في الحديث عن تجربتهن مع العنف الزوجي حين بلوغها حالة الانفصال عن المعتدي.

في مدين، التقينا رحمة، وهي مهاجرة ليبية من "الطوارق" هاجرت وعائلتها إلى تونس. وهي عائلة محافظة متمسكة جدا بالتقاليد الجندرية في العلاقات الأسرية. ترافق "رحمة" ابنتها التي ساعدتنا على ترجمة الشهادة التي قدمتها لنا أمها التي كانت تتكلم الأمازيغية: "نادرا ما يحدث أن أخرج من المنزل. زوجي هو من يهتم بجلب كل ما نحتاجه من خارج البيت وأتكفل فيما يخصني بالعناية بالبيت والأطفال" (رحمة ليبيا، طوارق، مدين). وقد عبرت لنا رحمة عن حالة الاختناق بسبب الهيمنة والتسلط الذي يمارسه زوجها في البيت كما أنه يمنعها من الخروج ويفرض عليها العزلة. بالنسبة لـ "عوضي"، وهي لاجئة سودانية تقيم في مدين، فقد اعتبرت أنها ضحية عنف زوجها ولكن بالأخص أفراد عائلته والمحيطين به لأنهم يعنفونها نفسانيا ويقومون بالاعتداء عليها لأنها لم تنجب أطفالا (عوضي، السودانية، مدين).

في مدين كذلك التقينا "ساندرا"، وهي طالبة لجوء من الكوت ديفوار، عانت من العنف اللفظي من قبل رفيقها: "غالبًا ما كان يتحدث معي بغلظة، لكنني اعتقدت أن هذا أمر طبيعي لأن العلاقة بين الأزواج لا تكون مستقرة. ويمكن أن تحدث التجاوزات بسبب الغضب أو ظروف أخرى. لكن في الغالب فهو يطلب في النهاية الاعتذار. لم يكن بتاتا يضربني لأن لم أكن لأقبل بتلك الوضعية البتة (، الكوت ديفوار، مدين). تقول محدثتنا أن العنف المادي يبقى الحد الذي لا يجب تجاوزه داخل العلاقة الزوجية. كان في حديثها استهانة بالعنف اللفظي الذي لا تعتبره شكلا من أشكال العنف الذي يستوجب الانفصال. غير أن الأمر زاد تأزما فيما بعد إلى درجة أنه انفصل عنها في بداية حملها. ويبدو أن هذا النوع من العنف هو الأكثر شيوعا داخل مجتمعات الهجرة القادمة من الدول الإفريقية جنوب الصحراء. إذ يستدرج بعض الرجال الفتيات لإقامة علاقات جنسية دون حماية وإقناعهن بأن تلك العلاقة من شأنها تيسير الإقامة بأوروبا إثر عبور البحر ولكنهم فيما بعد يختفون ولا تجد لهم أثرا.

"عندما التقيته أخبرني أنه يرغب هو أيضا في الهجرة إلى أوروبا وأنه يريد أن نكون معا خاصة وأنه لدينا طفل وهو



ما سيساعدنا في الحصول على بطاقة الإقامة بسرعة. ... ولكن ذات يوم اختفى دون أن يودعنا. ولا أعلم إلى اليوم شيئاً عن أخباره. تألمت كثيراً لذلك ونصحتني إحدى الصديقات أن أتحوّل إلى تونس أين توجد جمعيات يمكن أن تقدم لي المساعدة ونصحتني أن أخبر الجمعية أنني قادمة من ليبيا". (، الكوت ديفوار، مدين).

وتعتبر العائلة المقربة هي أول ملاذ للمرأة للحماية من العنف الزوجي الشديد. كما أنه وفقاً لشبكة العلاقات التي اكتسبتها المرأة فإنها تختار أن تحتمي بالمهاجرات المشابهات لهن أو التوجه إلى الجمعيات التي تعمل في هذا المجال والتكيف مع الظروف حتى يمكنها الحصول على الرعاية الضرورية وتجاوز الصعوبات التي تواجهها. ويهم هذا الوضع بالخصوص الأمهات العازبات اللاتي هن في وضعية غير نظامية مع ما يستوجب ذلك من ضرورة توفير العناية الطبية عند الوضع أو لمجابهة المضاعفات الصحية. كما تواجه المرأة في هذه الحالة العنف المؤسسي عند استخراج شهادة ميلاد طفلها إلى جانب ما تلاقيه من صعوبات للتنفيذ إلى سوق الشغل أو عند تسجيل الطفل في الحضانة أو في المدرسة. كما تعيش المرأة وضعية الانفصال والتخلي عنها خلال فترات الحمل كعنف نفسي ومعنوي بسبب ما يرافق هذه الوضعية من ازدياد اجتماعي وفقدان لكل اعتبار لذاتها.

وتعتبر المهاجرات أن عملية التخلي عنهن هي المشكلة الأكبر وهو ما يجعل النساء يفضلن البقاء وحيدات وعدم الارتباط بعلاقة زوجية حتى تتجنب الآلام الذي يحدثها تخلي الرفيق عنهن الذي قد يجد وسيلة للعبور دون اصطحابها معه.

"في تونس، نحن نخشى الارتباط فأنت تعيش مع رجل في نفس المنزل، ولكنه في الأثناء فهو يتولى إعداد الأوراق ويغادر البلاد دون علمك. وذات يوم يهاتفك أصدقاء لإعلامك بأنهم التقوه في بلد ما... لذلك لا يمكن الحديث عن روابط زوجية. الكل يعمل من أجل جمع الأموال. الكل يحاول مغادرة المكان". (ميريام، الكوت ديفوار، تونس)

ويعتبر عدم الاستقرار الذي تعيشه المهاجرات من أبرز العقبات التي تمنعهن من التخطيط ووضع التصورات لمستقبلهن نظراً لاحتمال التخلي عنهن ورحيل الزوج دون علمهن. كما أن غالبية المهاجرات يعتبرن أن تونس هي إحدى المحطات في طريق الهجرة وبالتالي فإنه من الضروري عدم إقامة علاقات طويلة المدى.

وتواجه المهاجرات الأوروبيات، مثل نظيراتها القادمات من الدول الإفريقية جنوب الصحراء، أشكال العنف النفسي والمعنوي. ولقد التقينا في إطار هذه الدراسة بثلاث نساء أوروبيات كن ضحايا العنف الزوجي خلال العلاقة التي أقمنها مع رجال تونسيين. تقول "ماييفا"، وهي تونسية تحمل الجنسية الفرنسية أنها عانت خلال العلاقة التي أقامتها مع أحد التونسيين مدة 6 أشهر من العنف اللفظي حيث أنه دائم التهكم من مظهرها الخارجي

"منذ البداية كانت توجد إشارات حمراء (red flags⁵⁹) تجاهلناها. كان ملاحظاته مزعجة بخصوص مظهري أو حياتي الجنسية السابقة" (...) مع مرور الوقت تعكرت العلاقة بسبب مراقبته كذلك لكافة تحركاتي وانزعاجه حين أتصل بأصدقائي. كما حاول استدراجي لاستهلاك المخدرات ولكنني كنت أرفض ذلك. في إحدى الليالي أصر على أن أستهلك نوعاً من المخدرات فرفضت ذلك حينها غضب بشدة وأخذ يصرخ في وجهي، ويضرب الجدران. كنت مذعورة جداً وإن لم يعتد علي جسدي ولكنه كان عنيفاً للغاية. وفي الغد أردت المغادرة إلى بيتي فمنعني من ذلك. وبقينا على تلك الحال بين أخذ ورد مدة ثلاثة أسابيع". (ماييفا، تونسية-فرنسية، تونس).

من خلال هذه الشهادة، يمكن أن نستكشف ما عايشته "ماييفا" من العنف النفسي، بدءاً بالازدراء والإهانات ومحاولة السيطرة على إرادتها والابتزاز. ظلت هذه الضحية تحت تأثير هذا الرجل لعدة أشهر مما أثر على صحتها النفسية. تقول "ماييفا"

⁵⁹ تحذيرات بالخطر



"لم أتوجه أبداً إلى الشرطة لأن ما كان يحدث يعتبر عنفا يعاقب عليه القانون الفرنسي غير أنه لم يكن يضرني وكان العنف نفسياً وبالتالي فإنني لا أعتقد أن مثل ذلك يؤخذ بعين النظر في القانون التونسي. كما تحدثت مع صديقات لي وأصدقاء أكدوا أن هذه طريقته في التعامل مع صديقاته. (...) لقد كان لهذه العلاقة التأثير العميق على علاقتي فيما بعد حيث أصبحت شديدة الخوف من أن أعيد نفس التجربة مع آخرين وتواصل ذلك معي لعدة أشهر". (ماييفا، تونسية-فرنسية، تونس).

قصة "ماييفا" عاشتها نساء أخريات ضحايا مختلف أشكال العنف الزوجي دون أن تسعى إلى طلب الحماية من الشرطة وهي تبرر عدم القيام بذلك، بالرغم من يقينها من تواصل العنف، بأن القانون 58-2017 لا يأخذ بعين الاعتبار هذا الصنف من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

نفس الوضعية عاشتها "لورين"، وهي مهاجرة فنلندية، عانت من العنف مع رفيق تونسي سابق، كانت تعيش في عزلة وتحت الرقابة المشددة. كان دائم الإهانة والاحتقار لها، إلا أنها لم تتقدم بشكاية لاعتقادها أن هذا الشكل من العنف لا يتم الأخذ به في سياق القانون التونسي: تقول "لورين"

"لقد واجهت العنف النفسي والعزلة والإساءة والمعاملة السيئة ولكنني لم أتقدم بشكوى لأنه لا يتم التنصيص على العنف النفسي في القوانين التونسية. لقد تواصلت علاقتي بهذا الرجل التونسي مدة 9 أشهر تقريباً، لقد جعلني، في البداية، أعتقد أننا نتقاسم نفس القيم وبالتالي فلا حاجة لنا بالارتباط بمراسم الزواج ولكنه كان شديد الغيرة ولا يسمح لي بالخروج أو أن تكون لي علاقة طبيعية مع الآخرين ... وتكرر غضبه الشديد وصراخه في وجهي في عديد المناسبات حين كنا رفقة مجموعة من الأصدقاء. أنا لم أشككه لأني مهاجرة وليس لي دراية بكيفية سير الأمور هنا. لقد غيرت من تصرفاتي لتفادي غضبه والإهانة لي أمام الآخرين. كان لذلك التأثير العميق على صحتي النفسية وعلاقتي الاجتماعية. (...) لقد تواصلت تصرفاته العنيفة حتى بعد الانفصال لقد كان يتلاعب بمشاعري. كان هدفه إقامة "زواج رمادي" للحصول على التأشيرة ومغادرة البلاد". (لورين، الفنلندية، تونس).

هذه الحالات من العنف غالباً ما تقع فيها الأوروبيات ويكون الهدف منها الاستفادة من المنافع التي تخولها جنسيتهن، أو الاحتيال والاستغلال الاقتصادي لهن. لقد كان لهذه التجارب، التي عاشتها "لورين" و"ماييفا" الوقع الكبير على مستوى الصحة الجسدية والنفسية. واعتمدت الضحايا في هذه الحالة، بالأساس، على شبكة الأصدقاء والأشخاص المحيطين بهما - بما في ذلك رفيق "ماييفا" الجديد- وكذلك على الأخصائيين النفسيين للحصول على الرعاية النفسية. وتلعب شبكات الصداقات والمعارف دور الإسناد المتبادل من خلال توفير الإحاطة بعد انتهاء التجربة المؤلمة ولكن أيضاً لمساعدة الضحية حتى تعي بحالة التهريب والعنف الذي تعيشه خلال العلاقة الزوجية. (لورين، الفنلندية، تونس).

وبخصوص تشابهك أشكال العنف المادي وتداخلها فيما بينها، قمنا بجمع المعطيات من خلال التعرف على تجربة امرأتين. لقد التقينا "إيف"، وهي من الكوت ديفوار مقيمة بتونس العاصمة خلال تنظيم المجموعات البؤرية مع عدد من النساء من نفس بلدها تابعين للكنيسة الإنجيلية.

بعد سماعها لقصة "إيف"، خلال المجموعة البؤرية، أقرت "إديث" بوجود تشابه لما كانت تعانيه من عنف زوجي الذي كانت لا تزال تعيشه، الأمر الذي جعلها لا تتحدث بطلاقة أمام المجموعة. لقد فضلنا، في هذه الحالة، التعرف على قصتها، بشكل غير مباشر، من خلال صديقتها المقربة منها، وذلك بهدف حمايتها وكذلك أعضاء الكنيسة من بطش زوجها الذي وجه لهم التهديدات.

وبقطع النظر عن التباين في تجارب العنف، فهي حالات تخبرنا بخصائص العنف الزوجي في مجتمع المهاجرين القادمين من الدول الإفريقية جنوب الصحراء وكذلك وقع الخصائص الثقافية والدينية التي يمكن أن تشكل جملة من العراقيل التي يمكن أن تمنع الانعتاق والخروج من دائرة العنف الزوجي.



قبل قدومها إلى تونس كانت "ايف" تعمل في التجارة بالمغرب حيث كانت في وضعية مريحة. غير أن صديقها اقترح عليها أن تلتحق به في تونس ليستقرا معاً. في البداية لم يكن لـ "ايف" أصدقاء مهاجرين. ثم بدأت تستوعب بشكل تدريجي الصعوبات التي يواجهها

العديد منهم. ظهرت، بعد فترة وجيزة من استقرارها في تونس، أشكال العنف في العلاقة بين الزوجين من ذلك: فرض العزلة وعدم مغادرة البيت والعنف المادي (الضرب) والعنف الاقتصادي (الحرمان من العمل).

"كنا نعيش معاً في نفس البيت. تغير سلوكه وأصبح يمنعني من الخروج بدعوى أنني لا أعرف البلاد حين أن بإمكانني ربط عديد الصداقات التي من شأنها أن تساعدني. كان يمنعني من زيارة الأجوار أو الذهاب إلى الكنيسة. كان يريد السيطرة على كافة مفاصل حياتي في حين أنه يعطي لنفسه كل الحقوق. وقد تحول هذا الوضع في عديد الأحيان إلى شجار وتبادل للعنف الشديد. كنت في الواقع لا أعرفه واكتشفت هذه الجوانب فيه هنا في تونس مما جعلني أندم على الحضور إلى هنا. حين كنت في المغرب، كانت لي تجارتي وكنت أعمل بشكل جيد وأرسل المال بكل سهولة إلى عائلتي. كنت امرأة سعيدة". (ايف، الكوت ديفوار، تونس).

في مثل هذه الحالات يكون دعم الأسرة نادراً لأن العائلات تميل، بشكل عام، إلى الحفاظ على الرابطة الزوجية دون أن تأخذ بعين الاعتبار حقوق النساء وهو ما يشكل عائقاً كبيراً أمام محاولات الانفصال. لم تتمكن "ايف" من الهروب لأنها كانت محتجزة داخل البيت (...) بعد فترة تمكنت من الخروج واستندجت ببعض معارفها، الذي فضل، أولاً، الحديث إلى صديقها للنظر معه في إمكانية إيجاد حلول للإشكالات المطروحة بين الزوجين. نجد مثل هذا التمشي لفض الخلافات بشكل مكثف ما بين أفراد مجتمع المهاجرين. ات، وهي طريقة يمكن أن تكون مضرة وأن تجعل النساء في وضعية خطرة. تقول "ايفا":

"(...) ذات يوم تمكنت من الخروج وذهبت إلى الكنيسة أين التقيت، صدفة، إحدى معارفي من الأبيدجان. شرحت لها مشكلتي فقررت الحديث إلى صديقي لإيجاد حل وهي الطريقة المعتمدة لدينا في مثل هذه الحالات. فما كان منه إلا أن قدم الاعتذار وطلب أن نبدأ صفحة جديدة وأن ننقل إلى بيت آخر. ولكن الوضع تأزم بشكل أشد حيث حاول افتركاك بطاقة هويتي والبطاقة المصرفية حتى لا أتمكن من الهرب مما اضطرني على إخفائها (...). وقام ذات يوم بضربي مما جعل الجيران يتدخلون وقمت بالاتصال بصديقتي فجاءت مع مجموعة من الشباب أصيلي الكوت ديفوار وأخرجوني من المنزل. ذهبت للبقاء في بيتها لمدة شهر. كان يرفض حتى المجيء إلى الكنيسة. لم يكن بإمكانني استعادة أغراضي أو استعمال أموالي. فطلبت مرافقة الشباب الذين أنجدوني في السابق وذهبنا على البيت حتى أستعيد أمتعتي وجمع أموالي. وهكذا انفصلت عنه نهائياً" (ايف، الكوت ديفوار، تونس).

في مثل هذه الحالات، تساهم المحاولة التي تقوم بها العائلة أو مجتمع الهجرة في عرقلة اعتناق المرأة من حالة العنف الزوجي الدائري والمستمر بما يولد كذلك حالات عنف جديدة من ذلك محاولة الزوج قطع ارتباط الضحية مع شبكة معارفها التي قامت بالاتصال بهم لتجنب التدخلات الخارجية في حياتهم الزوجية.

إن قصة "ايف" تشبه على حد كبير ما جاء في الدراسة التي أنجزتها "لورا أوداسو" حول العنف الزوجي المسلط على النساء المهاجرات في السياق البلجيكي، وهي تقول:

"إن دورية وتواتر حلقات العنف، وتراكمها، واستتباعها بمرحلة الندم التي تسبق غالباً تفجراً جديداً للوضع، من شأنه أن يؤخر قرار المرأة مغادرة المنزل"⁶⁰.

⁶⁰ Odasso, Laura, « Des mariages noirs : la violence conjugale et le contrôle de la migration en Belgique », Recherches familiales, 2019/1, p. 92



وقد تمكنت "إيف"، رغم الصعوبات، من الخروج من دائرة العنف بمساعدة أبناء بلدها ومجتمع الهجرة في الوسط الديني. كما أنها قررت الاستقرار في تونس في انتظار أن تكون قادرة على التحول مجدداً إلى المغرب بعد أن حال دون ذلك إغلاق الحدود بسبب Covid-19 والخطايا المتراكمة خلال وجودها في تونس:

"يؤسفني تواجدي هنا. لكن هذا ما حصل. أنا اليوم هنا ويجب أن أصرم في انتظار العودة إلى المغرب. كما أنني لم أكن أعلم بخصوص نظام احتساب الخطايا شهرياً عند تجاوز المدة المحددة بطاقة الإقامة وهو أمر يختلف عما هو عليه في المغرب حيث يتم، فقط، تسديد مبلغًا ثابتًا. هذه الوضعية تجعلني أشعر بالألم وعدة أشياء أخرى". (أيفا، الكوت ديفوار، تونس).

ولئن تحقق حالياً الاستقرار المادي لـ "إيفا" إلا أنها لا تزال تعاني من تبعات العنف الزوجي على صحتها النفسية وكذلك العنف المؤسسي والاقتصادي الناجم عن سياسة الهجرة في تونس. هذه الوضعية تطلق عليها "كلودي ليسلير" (2013) مفهوم "العنف المزدوج" لأنه يجمع ما بين العنف الجنسي الذي تتعرض له النساء بأشكال العنف الأخرى، من ذلك العنف المؤسسي وعنف الدولة. لم يتم طرح الموضوع للمتابعة القضائية بسبب وضعها غير النظامي. كما أنها لم تستجد بالجمعيات للحصول على الرعاية القانونية والصحة النفسية أو المساعدة على إيجاد مقر إقامة نظراً لعدم اطلاعها على مثل هذه الخدمات.

بالنسبة لـ "إديث"، التي تنتمي إلى نفس المجتمع الديني وهي كذلك ضحية لدائرة العنف المتواصل، فقد حاولت الحصول على مساعدة بعض الجمعيات دون جدوى خاصة بالرغم من كونها حاملاً بمولودها الثالث الذي جاء مباشرة إثر أزمة عنف جسدي خطيرة جداً. كما استنجدت "إديث" في عديد المناسبات بمهاجرات من أبناء بلدها إلا أنه لم يمكنها ذلك من التحرر من دورة العنف المادي والنفسي، نظراً للعراقيل الثقافية العديدة والاقتصادية والمادية. حاولنا الاتصال بـ "إديث" لإجراء مقابلة غير أنه لم يتيسر ذلك فقمنا بجمع تفاصيل قصتها من خلال رواية لصديقتها "أغاتا" خوفاً من نقمة زوجها. بموافقة من "إديث" نقلت لنا صديقتها ما عايشته من أشكال العنف المادي والنفسي والمعنوي والاقتصادي، منذ حلولها بتونس.

"صديقتي، إديث، تعيش مع زوجها، بدون عقد زواج رسمي. التقيا في الكوت ديفوار، وصلوا إلى تونس معاً، بعد الحرب مباشرة، رفقة ابنيهما. في تونس كانت "إديث" مجدداً حاملاً ولكن أن زوجها أصبح يضربها بشكل متكرر دون مراعاة لحملها، إلى جانب ما يأتيه من عنف لفظي وإهانات وشم بما في ذلك أمام الغرباء. عند حملها الأول لم يكن لديهم منزل مشترك وكانت له صداقات كثيرة يتصلون به حتى في ساعات متأخرة من الليل. كل هذه التصرفات جعلتها ترغب في الانفصال ولكن العائلة طلبت منها الصبر وتحمل ذلك حماية للأطفال إذ لم يكن يوسعها إعالتهم بمفردها مع ما يمكن أن يترتب، في حالة الانفصال، من سوء معاملة لهم من قبل زوجة أب ثانية" (أغاتا، صديقة إديث، تونس).

حاولت "إديث" مغادرة المنزل هرباً من سطوة زوجها. كانت محاولة غير ناجحة أدانتها العائلة وأقنعتها بالبقاء حفاظاً على الأطفال خاصة وأن التقاليد، في حال مغادرة المرأة للبيت، فإن الرجل يحصل على حضانة الأطفال. هذه الحالة ناتجة أيضاً عن غياب تشريعات تنظم العلاقات الزوجية بصيغة "المساكنة". إن غياب عقد زواج، يجعل العلاقة غير مقبولة اجتماعياً وقانونياً. هذه الوضعية نجدها أيضاً في تونس حيث لا يمكن للنساء في هذه الحالة المطالبة بحضانة الأطفال. وتحرص المرأة على البقاء في بيت الزوجية حتى في صورة التعرض للعنف الشديد لحماية للأطفال خاصة إذا ما كانوا هم أيضاً من ضحايا العنف. ينضاف إلى ذلك الضغوط العائلية المتجذرة بقوة المعتقدات الدينية والتقاليد التي تدين الطلاق، حتى في حالة العنف الزوجي. كما يكون الوضع الاقتصادي للمرأة من بين العوامل التي تمنعها من التفكير في الانفصال. كانت هذه جملة الأسباب التي فرضت على "إديث" العودة إلى منزل الزوجية وتضحية بنفسها من أجل أطفالها. تقول صديقة "إديث":



"أن هذه الأخيرة تعمل في المشرب غير نظامي الذي يمتلكه زوجها حيث تطبخ وتنظف وتغسل الأواني. في الآونة الأخيرة، ذهبت لزيارتها فوجدتها مرهقة ونحيلة للغاية. فهي تعتني بطفليهما إلى جانب أشغال البيت وكذلك المشرب في حين أن زوجها يرفض تقديم أي شكل من أشكال المساعدة. كما أنها لا تحصل أي راتب وأية مساعدة مالية منه. فهي لا تحصل مقابل عملها سوى الطعام". (أغاتا، صديقة إديث، تونس)

ويعتبر العنف الاقتصادي الذي يتمثل في الاستغلال وعدم التمكين من موارد مالية من أبرز الأسباب التي تعيق النساء المهاجرات عند رغبتهم مغادرة مقر الزوجية.

"لقد واصل الزوج معاملته السيئة لزوجته إلى جانب الإهانة حول جوانب حساسة تهم العلاقة الحميمة، إلى جانب تواصل مغامراته والخianات الزوجية المتكررة التي كانت مصدرا للشجار وما يترتب عنه من عنف مادي وجنسي ونفسي ومعنوي. وكانت تشتكي كل ذلك إلى صديقتها. ومما زاد الأمر تعقيدا أنه أصبح يطلب منها مغادرة البيت مع التهديد بالقتل إن لم تفعل. كما قام بطردها بإلقاء أغراضها في الشارع. فما كان منا إلا أن حاولنا احتضانها ومساعدتها. فما كان من الزوج إلا أن أصبح يتهجم علينا ويتهمنا بأننا السبب فيما حصل لها. في الواقع لم تكن "إديث" ترغب في العودة إلى ذاك الرجل ولكن الضغوطات العائلية والتقاليد كانت شديدة". (أغاتا، صديقة إديث، تونس).

ويتجلى، من خلال هذه الشهادات وقع التقاليد بشكل بارز في علاقة النساء بمجتمعاتهن وتقاليد بلدهن الأصلي. وتفرض التقاليد على المرأة واجب "الاحترام والتقدير" تجاه زوجها، بغض النظر عما يترتب عن ذلك من عواقب على المرأة. ومن المفترض أن تسعى العائلة وأفراد الجالية التي ينتمي لها الزوجان إلى احترام "الالتزام التقليدي" بعدم الانفصال بين الزوجين ولكن في المقابل من الضروري العمل أيضا على تجنب العواقب الاجتماعية لمثل هذه تجاوزات وحماية المرأة من الإهانات ومن العنف المادي من قبل الزوج:

"أنا أحاول فقط مساعدتها ولكن أخشى أن يخلق لي زوجها مشاكل بدعوة أنني جعلتها لا تحترمه. في الواقع هي، بمفردها، عليها اتخاذ قرار المغادرة. فهي من يتحمل المسؤولية في ذلك" (أغاتا، الكوت ديفوار، تونس).

ومن المتعارف، فإن مرور المزيد من الوقت ما بين بدايات العنف وقرار مغادرة المنزل، يزيد من مخاطر عزلة المرأة حيث أن المحيطين يحاولون، شيئا فشيئا، تجنب التدخل في المشاكل بين الزوجين لأسباب عدة من بينها: التخوف من التصرفات الانتقامية للزوج، وعدم القدرة على التخلي عن التقاليد، عدم جدوى محاولات "التوفيق" فيما بين الزوجين أو كذلك الشعور بالعجز لإيجاد حل نهائي لهاته الإشكالات.

ويعتبر التوجه نحو الجمعيات من بين الحلول التي تعتمد عليها المرأة وهي بذلك تحول دون الضغوطات التي قد يمارسها الزوج تجاه الأشخاص الذين قدموا لها المساعدة.

على الرغم من ضغط التقاليد، فإن بعض أفراد مجتمع المهاجرين، التي تنتمي إليه المرأة يمكن أن يصبحوا عوامل تغيير في حياة النساء ضحايا العنف. ونسوق، في هذا الخصوص، قصة "بريسكا"، وهي مثلية مهاجرة من الكوت ديفوار، قام بإنقاذها "أوليف"، وهو رجل الكاميريوني عابر جنديا وجدها في الشارع في وضع مأساوي بعد ما عاشته من عنف متواصل من قبل زوجها. لقد طبع حياة "بريسكا" العنف الذي تضمنه عائلتها والقائم على كراهية المثلية الجنسية. فما أن علمت عائلتها بميولها الجنسية حتى فرضت عليها الزواج غصبا:

"لي ميول مثلية منذ كنت في موطني. لقد كانت لي صديقة وحين اكتشف والدي ذلك أرغمني على الزواج وهددني بأن العائلة ستنبذني إذا لم أستجب لذلك. وتبعاً لذلك أقمت علاقة مع أحد الرجال وأنجبت ابنة (7 سنوات) هي الآن متواجدة في بلدي. لقد هاجرت مع هذا الرجل إلى تونس". (بريسكا، الكوت ديفوار، تونس).

لم تكن "بريسكا" سعيدة في زواجها وكانت لها صديقة من الكاميريون. وحين اكتشف زوجي ذلك عنفني وهددني



بكشف أمري أمام عائلتي فرجوته ألا يفعل وبالتالي بقيت معه وتكفل باستخراج بطاقة إقامتي. حين التقيت "أوليف"، أخبرته عن وضعي وطلبت منه عدم التدخل حتى لا يزيد الأمر تعقيرا وتصيبني اللعنة بسبب غضب العائلة. على الرغم من ذلك توجه "أوليف" إلى زوجي ليحادثه فما كان منه إلا أن نشر قصتي على شبكات التواصل الاجتماعي وقام بفضحي. فغادرت المنزل بشكل نهائي لأنه لا يمكنني البقاء مع زوج يفضحني بتلك الطريقة بدلًا من مساعدتي. وأنا اليوم أعيش رفقة صديقتي "أوليف". (بريسكا ، الكوت ديفوار، تونس).

إن ما قام به زوجها، دون موافقتها، تشهير بها وفضح لميولها الجنسية، كان سببا في إحداث تغيير جذري في حياة "بريسكا" التي كانت عرضة للعنف الشديد من قبل أبناء بلدها وكذلك مجمل الجالية المهاجرة القادمة من الدول الإفريقية جنوب الصحراء إلى درجة الرغبة في الموت والانتحار. وجه لها الأصدقاء والمعارف عديد الانتقادات بخصوص ميولها الجنسية، في الوقت الذي اعتبروا فيه أن زوجها يكن لها كل المحبة. واعتبروا أن ما قامت به أمرا شنيعا معتمدين في ذلك المقولات الدينية التي جاءت في الإنجيل حول قصة "سدوم" و"عموره" والتي جاء فيها أن المرأة لا تغادر بيت والديها إلا للزواج من رجل لا للعيش مع امرأة أخرى". (بريسكا، الكوت ديفوار، تونس).

ساهمت المعتقدات الدينية بشكل هام في عزل "بريسكا" عن أصدقائها وأفراد عائلتها. لقد كانت بريسكا الفتاة الوحيدة من عائلة مسلمة متدينة تعد أطفالا ذكورا. لقد قامت عائلتها بنبذها وقطع كل الاتصالات معها، بما في ذلك ابنتها التي تسكن في بيت جدتها:

"يقول والدي إنني عار على العائلة لأن ما أتيت به هو أمر مشين بالنسبة للمسلمين. كما طلب مني أن أضع حدا لحياتي. لم أعد على اتصال بابنتي ذلك أن والدتي تمنعني من ذلك خوفا، كما قالت، من أن أضر لها أفكارا المثلية. وقالت لي أنني منبوذة من قبل كافة أفراد العائلة وأن ابنتي تعوضهم عني. وأنه لا يمكنني في هذه الحالة أن أفعل أي شيء بشكل قانوني خاصة وأن والدي غير شهادة ميلاد ابنتي التي لم تعد تحمل اسمي الأخير، وأخبروها بأن والدتها قد ماتت". (بريسكا ، الكوت ديفوار، تونس).

فقدت بريسكا ابنتها وعائلتها المقيمة في بلد المنشأ. كما فقدت شبكة علاقاتها ومعارفها في تونس بسبب الانفصال عن زوجها ونتيجة العنف القائم على رهاب المثلية. على الرغم من ذلك فإن هذه المرأة نجحت في أن تحصل على حياة متوافقة مع ميولها الجنسية بعيدة عن العنف الزوجي الذي عانت لفترة طويلة: "قلت في نفسي إذا ما تنكرت لي عائلتي بسبب ميولي الجنسية، فإن ذلك لا يعنيني خاصة وأن ذلك يؤكد لي أنهم لا يحبونني. كما أنه لا يمكنني عيش حياة شخص آخر. أريد أن أعيش حياتي الخاصة بي وألا أكون في علاقة زوجية لا أكون فيها سعيدة. كما أنني ربطت علاقات جديدة ضمن مجتمع الميم عين من ذلك "باسكال" الذي أشعر إلى جانبه بالحماية". (بريسكا، الكوت ديفوار، تونس).

العنف القائم على رهاب المثلية

"أورور" وهي امرأة مثلية تربطها علاقة مع امرأة تونسية عاشت عنفا بسبب التشهير بميولها الجنسية، من قبل عائلة رفيقتها السابقة التي قامت باحتجاز ابنتها وتعنيفها بسبب ميولها الجنسية. لقد أثرت الحادثة فيها بشكل عميق. وبدأت موجة العنف حين أنهت أمها بالعلاقة التي تربطنا. فتم أولا التنكيل بصديقتي التي تم احتجازها وقامت والدتها بتعنيفها. كنت أشعر بالقلق الشديد لأنه تم كذلك توجيه تهديدات مباشرة تجاهي بعد أن تمكنت والدتها من العثور على مكان إقامتي وجاءت إلى حد بهو البناية التي أقطنها. أنها لم تفعل شيئا ولكن نظرتها كانت تحمل تهديدا مخيفا. كما قالت أمها أنها سترفع شكاية ضدنا. وزاد الأمر سوءا حين هدد أخوال صديقتي بتعنيفها وبالقتل وتعنيفي أنا أيضا" (أورور، فرنسا، تونس).

إلى جانب العنف المادي واللفظي، عاشت الصديقتين مدة عديد الأشهر في حالة من الرعب الشديد. كما قامتا بالاستعانة بشبكة الجمعيات لتخطي الأزمة على المستوى النفسي والقانوني خاصة وأن المثلية يعاقب عليها في تونس، بموجب المادة 230 من المجلة الجزائية، بالسجن مدة سنة إلى ثلاث سنوات. ومن الضروري الإشارة إلى



أهمية الأصول الأوروبية لـ "أورور" التي وفرت لها مصدرا للحماية من العنف وتهديدات عائلة صديقتها.

كما تعتبر العائلة المصاهرة، في حالة العلاقة الزوجية، من بين مصادر العنف المادي والنفسي المحتملة التي تقتحم الحياة الخاصة للنساء المهاجرات، ويمكن أن تكون سببا في الانفصال. وتعتبر العائلات التونسية، الزيجات المختلطة مع أشخاص مهاجرة، من المسائل التي يجب تجنبها. ويكون الرفض أشد إذا ما كانت الزوجة أو الزوج من ذوي البشرة السوداء، أو مطلق وله أطفال أو إذا كان له ميولا جنسية مختلفة عن المعايير المتعارف عليها.

وقد رفضت العائلة المصاهرة لـ "لوسيا"، وهي مهاجرة إسبانية تقيم بتونس، استقبالها بعد مرور سنتين من الحياة المشتركة لأنها أجنبية، مطلقة ولها طفل. تقول:

" لم يكتفوا برفض لقائي والتعرف علي بل حاولوا كسر العلاقة الزوجية التي تربطني بزوجي واقترحوا عليه الزواج بإمرأة تونسية، وهو محور الحديث كلما قام زوجي بزيارة عائلته " (لوسيا، إسبانيا، تونس).

من جهة أخرى، أثبتت الدراسة الميدانية حضور العنف الزوجي بشكل مكثف في مجتمع الهجرة المقيمة في تونس وكذلك الصعوبة التي تجدها النساء للخروج من دائرة العنف نظرا للعراقيل التي يواجهنها على المستوى المادي والثقافي والاقتصادي. كما لاحظنا أن المهاجرات لا يلجأن إلى استخدام الوسائل القانونية لحمايتهن من العنف الزوجي نظرا لعدم معرفتهن بالقوانين وعدم الثقة في المؤسسات إلى جانب ما يترتب عن وضعهن غير النظامي. وهي عوامل تؤجج موجة من العنف المزدوج الجنسي والمؤسساتي.

وتبقي شبكة الجمعيات العاملة في هذه المجالات غير معروفة بشكل جيد في أوساط المهاجرين وعلى الرغم من تزايد الحالات التي قامت الجمعيات برعايتها فإن بعض التجارب السلبية جعلت النساء يفضلن الاعتماد على مجتمعهن لتأمين الحماية لهن باعتباره "الوصي" وله أن يتدخل في صورة تعرضهن للعنف.

وغالبًا ما يسعى مجتمع الهجرة أولا إلى تأمين عودة المرأة إلى بيت الزوجية ومحاولة التوفيق بين الزوجين على الرغم من استمرارية العنف بل وتفاقمه في بعض الأحيان. كما جاء في الشهادات للمشاركة في الدراسة تأكيد على أهمية التقاليد والثقافة السائدة في مجال التطبيع مع العنف الزوجي، خاصة في جانبه النفسي والمعنوي ولكن أيضًا المادي الذي لا يعتبر بالنسبة لبعض البيئات "سببا مقبولا" لإنهاء علاقة زوجية.

العنف في مجتمع المهاجرين

تهم أشكال العنف الذي يمارس في مجتمعات المهاجرين بشكل خاص العلاقة ما بين المرأة المهاجرة وبقية أفراد الجالية والتي تتميز بشئناية متناقضة. فهي تمثل، في جانب منها، مصدر حماية وأمن أمام التهديدات الخارجية خاصة فيما يهم سوق الشغل والفضاء العام. كما تتحول في حالات العنف الزوجي، إلى مصدر عنف وتجاوزات تجاه المهاجرات. وتصف "آنا"، وهي مهاجرة من الكامبيرون، هذا الوضع من منطلق نظرة قدرية: "أينما يكون الرجال يوجد دائما العنف والكثير من الاعتداءات، حتى بين الأزواج يكون ذلك دائما. يحدث أحيانا أن يتشاجر الأشخاص ولكن فيما يخص مجتمع المهاجرين فإن ذلك يكون بشكل مستمر " (آنا، الكامبيرون، تونس).

تحدثت المشاركات في الدراسة عن أشكال العنف المختلفة ومن بينها العنف الجنسي في إطار مواجهات ما بين مجموعات من الجنسيات المختلفة، ومنها بالخصوص المهاجرين القادمين من الكوت ديفوار والكامبيرون. ويترتب عن هذه المواجهات حالات عنف جنسي الذي يمارس كشكل من أشكال الانتقام تجاه النساء المنتميات إلى مجموعات الخصوم. كما نشهد أعمال عنف تجاه الأشخاص من مجتمع الميم عين القادمين من الدول الإفريقية جنوب الصحراء. كما توجد، إلى جانب ذلك، أشكال عنف مرتبطة بالابتزاز والإستغلال أو المخادعة في علاقة بسوق العمل أو بشبكات الاتجار بالبشر أو في سياق علاقات صداقة.



العنف الجنسي والكراهية القائمة على المثلية الجنسية

بينت نتائج العمل الميداني، أن العنف الجنسي وكذلك التحرش الجنسي المسلط على النساء يمكن أن يكون صادرا عن أفراد مجتمع المهاجرين. وقد تحدثت النساء عن تعدد أشكال العنف في مقرات السكن المشتركة للاجئين أو في أماكن الترفيه. كما أشارت إحدى المتدخلات ضمن المجموعات البؤرية عن وجود حالة من التوتر حاليا ما بين المجموعات القادمة من الكوت ديفوار وأخرى من الكاميرون بسبب حادثة -لم يتم تناولها في وسائل الإعلام -أزعجت بشكل كبير الرأي العام في مجتمعات المهاجرين، تهم جريمة قتل لامرأة أصيلة الكوت ديفوار عثروا عليها "مقطعة داخل كيس" ولم تتعرف الشرطة التونسية إلى غاية تاريخ تنظيم المجموعة البؤرية على هوية الفتاة الضحية أو على الشخص الذي اقترف ذلك". (آنا، الكاميرون، تونس).

وكانت هذه الحادثة سببا في تبادل الاتهامات ما بين المجموعتين على الرغم من أن العلاقات هي غالبا جيدة ما بين المجموعتين. (آنا، الكاميرون، تونس). وأثارت المشاركات في المجموعات البؤرية أنه تبعا للتهم المتبادلة ولتصاعد دائرة العنف في مجتمع المهاجرين،

فإنه تم تسجيل حالة "اغتصاب انتقامي" من قبل أحد المهاجرين من الكوت ديفوار في حق امرأة من الكاميرون. وتفيد المشاركات أن الشرطة لم تتدخل حين قام أفراد من الجالية بإعلامهم بالحادثة وقامت بإيقاف المعتدي بعد تسجيل شكاية في الموضوع. وتقول "آن" أنها تعرف عديد الفتيات اللاتي تم الاعتداء عليهن من قبل مهاجرين من الجالية الإفريقية جنوب الصحراء. كما بينت أن حالات العنف الجنسي كثيرة ما بين أفراد مجتمع المهاجرين.

ونذكر كذلك الحادثة التي رواها "أولي"، وهو رجل عابر يتقاسم السكن مع "باسكال" في أحد أحياء ضواحي تونس العاصمة حيث تعرض الرجلان إلى عنف جسدي وتهديدات من قبل أفراد في مجتمع الهجرة بسبب ميولهما الجنسية وهويتهم الجندرية. فقد قامت مجموعة من الأشخاص باقتحام مكان إقامتهما حين جاءت لزيارتهم إحدى الصديقات، مزدوجة الميل الجنسي، فتم الاعتداء عليها لأنها لم تستجب لهم.

كما هددوا بأنهم سيعودون إلينا مجددا. وقد شعرت بالصدمة حين رأيت ما حدث لصديقتي إذ لم يسبق لي أن شاهدت مثل تلك الدرجة من العنف والاعتداءات. قدمت الفتاة شكوى إلى الشرطة ولكن إلى حد اليوم لا يوجد أي تتبعات في حين أنه لدينا بما في ذلك مقاطع فيديو تثبت حصول الاعتداء. منذ وصلت إلى تونس، هذه المرة السادسة التي أغير فيها مقر السكني. فكلما شعرت بعدم الاطمئنان أغادر المكان. فحين يشاهدونك تحمل ملابس بطريقة ما فهم يتولون تصنيفك وبالتالي في هذه الحالة علي بالهرب. (أولي، الكاميرون، تونس).

كل هذه الأوضاع أثرت بشكل كبير على الصحة النفسية والجسدية لـ "أولي". وهو في ذلك مثل صديقه "باسكال" الذي يعاني من تبعات رهاب المثلية الجنسية من قبل أفراد مجتمع الهجرة مشيرا بالخصوص إلى أشكال العنف التي تسلط في الفضاء العام. يقول "أولي":

"غالبا ما يتم شتمي ونعتي بالسحاقية بدون أي موجب. عموما حين أتعرض لمثل هذه التصرفات فإنني أتجاهل الموقف وأعود إلى البيت في هدوء لأنه لا يمكنني فعل أي شيء، ليس لدي القوة الكافية للمقاومة. عموما، في مثل هذه المواقف والاعتداءات لا يمكن لأحدنا أن يقدم المساعد للآخر. لا يمكننا التجمع لإتخاذ قرارات لأن لا أحد منا على استعداد للمخاطر بنفسه من أجل الآخر خاصة حين نكون في أرض أجنبية". (باسكال، الكاميرون، تونس).

إن الشعور بعدم الأمان ما بين أفراد مجتمعاتهم، بالإضافة إلى الملاحقة التي يعمد إليها أشخاص من البلد المضيف، تطبع حياة المجموعات المثلية طوال إقامتها في تونس. فهي تعاني من التشهير والابتزاز والعنف الرقمي وكذلك من عدم الحصول على الرعاية الطبية، إلى جانب الخوف من التهديدات بالاعتصاب "العقابي"، إلخ. كما تعيش هذه الفئة حالة من عدم الاستقرار في السكن بسبب الهجمات المتكررة التي تدفعهم، في كل مرة، إلى تغيير السكن. ولا يمكن لهؤلاء الأشخاص عند حدوث مثل هذه إشكالات إلا الاعتماد على أفراد مجتمعاتهم المثلية



من بين المهاجرين أو البلد المضيف وكذلك الجمعيات الناشطة في هذا المجال خاصة وأن الشرطة لا تتدخل عند وقوع أعمال العنف كما لا تتابع الشكاوى.

الاحتيايل والابتزاز

منذ بداية الرحلة نحو العبور، تواجه النساء المهاجرات الأكاذيب ومحاولات الاحتيايل من قبل أفراد من بلدانهم. ويتم في هذه الحالة استغلال جهلهم للبلد المضيف بأن يتم تقديم معلومات مغلوطة من ذلك وجود طريق رابطة بين إيطاليا وتونس أو أنه يتم استخدام اليورو كعملة في تونس. كما يتم تقديم ظروف العمل على أنها جيدة وهو أمر مختلف تماما عما تجده فيما بعد النساء المهاجرات. ويبقى مواطنو الدول الإفريقية جنوب الصحراء سواء المقيمين في تونس أو في بلد المنشأ أهم مكونات نشاط شبكات الاتجار بالبشر التي تتولى تنظيم التنقلات ما بين بلد المنشأ وتونس، وربما في مرحلة ثانية نحو أوروبا. ويتولى هؤلاء الأشخاص تنظيم مختلف محطات رحلة الهجرة بداية من التجنيد، فإعداد الوثائق والاستقبال في البلد المضيف وأخيرا توريث المهاجرات بموجب "عقود عمل" في ظروف رديئة، مثل ما تم التعرض إليه في الفصل الأول من هذه الدراسة.

كما تمكنا، من خلال العمل الميداني، على مختلف أنواع شبكات التجنيد والاستغلال المتواجدة في تونس، من ذلك شبكات تجنيد الطلبة.ات والدارسين.ات أو الراغبين.ات في العمل في تونس والهجرة أو "الحرقة" إلى أوروبا. ونشير في هذا السياق إلى وجود شبكات ثلاث وهي: شبكة "الوسطاء" المهتمة بالتشغيل وشبكة "المهربين" التي تجلب الراغبين في الدراسة بتونس وكذلك شبكات "الحرقة".

وتكون النساء، مرة أخرى، ضحية للخداع والاحتيايل عليهن عندما بعد استكمالهن "عقد التشغيل" الذي تم إبرامه عند وصولها إلى البلد المضيف أو إثر فشلها في محاولة الهجرة إلى أوروبا "الحرقة". حينها تبحث المرأة عن شغل وتتوجه إلى "الوسطاء" الذين يمكن لهم ربط الصلة مع أرباب العمل، مقابل عمولة تقدمها المرأة غير قابلة للاسترداد في عدم المواصلة في العمل الجديد بسبب سوء المعاملة:

"الإشكال الحقيقي يكمن فينا نحن أبناء الدول الإفريقية جنوب الصحراء. كنت أبحث عن عمل والتقيت شخصا قال إنه كان مقترحا يناسبني. كان عليا أن أدفع له عمولة مقابل ذلك. ولكن ما أن وصلت إلى مكان العمل لم تكن الأمور على ما يرام. فقامت بالاتصال به حتى يبحث لي عن موقع عمل آخر. فطلب الحصول على عمولة أخرى" (لابلوند، الكوت ديفوار، تونس)

أما فيما يتعلق بتجنيد مرشحين/ات لمتابعة الدراسة في تونس، فإنه غالبا ما تلاحظ الوافدات أنه لا توجد لعمليات تسجيل بالمدارس التونسية وأن كل ما في الأمر أنها محاولات للاستيلاء على أموالهن. تقول "اندريكا"، من الكوت ديفوار، أنها قدمت للدراسة بتونس وكانت إقامتها لدى أحد أقاربها. وحين وصلت إلى تونس أدركت أن الأمر يختلف عما توقعت وأن قريبها يريد فقط الاستيلاء على أموالها. واضطرها ذلك للاتصال بعائلتها التي اشارت عليها أن تنتقل إلى مسكن آخر مستقل". (اندريكا، الكوت ديفوار، صفاقس).

أن تكون مهاجرا أو أن تنتمي إلى نفس العائلة أو إلى نفس بلد المنشأ، فإن ذلك لا يمنع وقوعك في فخ الاحتيايل والابتزاز وهو الأمر الذي تعييه هؤلاء النسوة على مجتمع الهجرة المنتمين إلى الدول الإفريقية جنوب الصحراء. (جيسيكا، الكوت ديفوار، تونس).

أما بخصوص التجنيد بهدف "الحرقة" فهي أيضا من أشكال العنف الذي تواجهها النساء المهاجرات. فهن رهينة قرار أبناء أوطانهم الذين يقومون بتجنيدهم وبالتحيل عليهن وتنظيم "رحلات وهمية". ويتمثل الأمر في ركوب البحر ثم التظاهر بأنهم قد أضاعوا الطريق والعودة بهن إلى اليابسة وبذلك يخسرن في هذه الرحلة. كل ما جمعه من مال. إن عملية التجنيد ل "الحرقة" يترتب عنها دفع عمولة إلى المهاجر "المهرب" والتي لا يمكن استردادها في صورة



فشل عملية "الحرقه": "معانتنا في هذه الحالة مصدرها لا فقط التونسيين ولكن أيضا إخواننا من الدول الإفريقية جنوب الصحراء لأنهم هم من يتولى تسليمنا إلى المهربين التونسيين". فالمهاجر يتولى تجنيد المرشحين لـ "الحرقه". كما أنهم يتواصلون معنا لأن التونسيين لن يكونوا قادرين على تفسير تفاصيل الرحلة. وبالتالي فإن إخواننا من ذوي البشرة السوداء هم من يتواصل معنا ويتولى إقناعنا وهو في الأخير يكسب بعض المال لصالحه". (أليس، الكوت ديفوار، صفاقس). من ناحيتها، تضيف "شانتال": "أنا لا أدين فقط التونسيين ولكن أيضا إخواننا الذين يدعون أنهم يعملون مع التونسيين وكذلك نحن أيضا اللذين نسلمهم أموالنا" (شانتال، الكوت ديفوار، صفاقس).

وسيتم التطرق إلى مسألة "الحرقه" بأكثر إطناب في الفصل الموالي، غير أنه من الضروري أن نشير إلى أن البعض من أفراد مجتمع الهجرة يكون له دورا نشيطا وفاعلا في عمليات إنشاء شبكات الاتجار بالأشخاص في مجال الهجرة غير النظامية. كما أن بعض حوادث العنف التي واجهتها المهاجرات تكون بفعل أفراد من مجتمع الهجرة. في هذا الخصوص جاءت شهادة لـ "أفوو" وهي امرأة من الكوت ديفوار تعرضت للعنف من قبل شاب إفريقي قدمت له المساعدة. وهي تقول: "قمت بمساعدة شاب إفريقي كان في حاجة إلى المال للحصول على سكن بعد أن تم طرده إلى الشارع. لم أكن أعرف جيدا هذا الشخص الذي كان من معارف إحدى صديقاتي. وذات يوم أردت أن أستعيد أموالني فتوجهت إلى بيته لطلب المال. ففاجأني بالقول أنه ليس لدينا لي بأية أموال. فأمسكت بربطة رقبته وأطلب أموالني. فما كان منه إلا أن ضربني بشدة وأسأل دمائي فذهبت إلى الشرطة لتقديم شكوى لكنهم لم يفعلوا شيئا وكذلك المحامي لم يفعل شيئا". (أوا، الكوت ديفوار، صفاقس).

في بعض المواقف، فإنه لا يكون للأصول الاثنية ولا للجنسية أو لا للون البشرة دورا في الوقاية من العنف المسلط على المرأة المهاجرة داخل مجتمعها. فهي ضحية للعنف منذ بداية السفرة انطلاقا من بلدها وخلال مختلف مراحل الرحلة إلى غاية العبور.

وقد مكنا العمل الميداني من ملاحظة الثنائية المتناقضة لمجتمع الهجرة كمصدر للوقاية والحماية ولكن أيضا كمصدر للعنف. وبعيدا عن أي محاولة لإضفاء نظرة مثالية حول مجتمعات الهجرة، فإن مقاومة العنف تتطلب أيضا أن تتم إدانة كافة أشكاله ومصادره التي تختص بها هذه المجتمعات، والتي تتشابك مع أوضاع الفقر المدقع والصعوبات المرتبطة بالأوضاع غير النظامية التي تميزها.



العودة إلى بوابة العبور: "الحرقة" وعدم فاعلية العودة الطوعية؟

في كل القصص التي تطرقنا إليها في هذه الدراسة، كانت الأسباب الرئيسة لحدوث المهجرات إلى تونس هي العمل أو الدراسة أو الهجرة إلى أوروبا بحراً. ومع ذلك، ينتهي بهن الأمر جميعاً تقريباً إلى المخاطرة بحياتهن من أجل العبور ضمن محاولات هجرة غير النظامية، دون جدوى.

توجد عوامل مختلفة تؤثر على قرار المرأة المخاطرة بحياتها. وتصرح المهاجرات أن تزايد العنف في تونس كان دافعا لهن: "لقد عانيت الكثير من العنف هنا في تونس، في البداية ظننت أنه بلد يضمن حقوق الإنسان لكنني شعرت بخيبة أمل كبيرة لأنني أتعرض للإساءة من جميع النواحي، أشعر بالاشمئزاز لدرجة أنه لو كان هناك طريق للخروج لسلكته سيراً على الأقدام. (جويل، الكاميرون، مدين).

تنقذ النساء كذلك الظروف السيئة لرعاية اللاجئين وطالبي اللجوء، ناهيك عن العنصرية الممنهجة التي تسلط على المهاجرين/ات. ويعتبر البعض أن الحل الوحيد أمامهن يبقى المغادرة عن طريق البحر نظراً لاستحالة العودة إلى بلد المنشأ بسبب الصعوبات التي كانوا يعيشونها هناك. إيمان مثلاً: "لا يمكنني العودة إلى بلدي، فقد اضطرت إلى الفرار بسبب مشكلة مع عائلتي." (إيمان، مالي، مدين).

حتى مع وجود خطر الإعادة القسرية على الحدود والترحيل، تفضل النساء مغادرة تونس هرباً من ظروف المعيشة: "عندما تسنح لنا الفرصة، نلجأ إلى البحر لأنه السبيل الوحيد للخروج من تونس. وعندما يحبطون محاولتنا، يعيدوننا إلى الصحراء حيث تموت بعض النساء الحوامل هناك. يكون معنا أحياناً بعض التونسيين لكنهم لا يُرسلون إلى الصحراء مثلنا ليموتوا هناك". (أميناتا، الكوت ديفوار، مدين). تشير "أميناتا" في روايتها إلى عمليات الطرد التعسفي وغير القانوني التي نفذتها تونس في السنوات الأخيرة، وآخرها في سبتمبر 2021⁶¹.

ويلجأ عدد قليل من النساء المهاجرات إلى نظام المساعدة على العودة الطوعية. لم تبد أي من النساء المشاركات في الاستطلاع رغبتها بذلك بالرغم من تمتع البعض منهن بحياة أكثر استقراراً في بلدن الأصلي. نسوق في هذا قصة "ساندرا" التي كانت تدير مقهى خاص تمتلكه في الكوت ديفوار أو "سيلين" التي تغيد "كنت أعمل في مدرسة حيث كنت أقتضى أجراً أفضل من هنا" (سيلين، الكوت ديفوار، تونس).

وتعتبر المهاجرات أن العودة إلى الديار هي "فشل" حقيقي، وأن العودة الطوعية تعتبر خياراً مستبعداً. وجاء في دراسة قامت بها المنظمة الدولية للهجرة حول المهاجرين العائدين إلى الكوت ديفوار أنه "في معظم الحالات، يكون تدهور الظروف المعيشية للمهاجرين هو الدافع الحقيقي لعودتهم إلى بلادهم، إلى جانب تأثيرات وضعهم الإداري الغير القانوني الذي يعمق حالة الاستضعاف"⁶².

في هذا الاستطلاع، تأكدنا من وجود مهاجرات يلجأن إلى العودة الطوعية خاصة بعد الاستقرار في ملجأ وانعدام السبل أمامهن. في الواقع، نحن نذكر أن العودة الطوعية "تشكل آلية للسيطرة على أشخاص في وضع غير نظامي،

⁶¹ <https://observers.france24.com/fr/afrique/20211005-tunisie-migrants-desert-libye-femme-enceinte>

⁶² OIM, Migration de retour : lien entre irrégularité et renforcement de la vulnérabilité des migrants ivoiriens en Tunisie, au Maroc et en Algérie, 2010, p.26



حيث تعتبر موافقة الأطراف المعنية الرئيسية مسألة ضرورية". وأفاد العديد من المهاجرين في مدين، بالقرب من الحدود الليبية، تعرضهم إلى ضغوطات كبيرة للحصول على مصادات فيروسات الكوفيد والذي يعتبر شرطا أساسيا للحصول على أماكن إقامة، وإمكانية مغادرة بلدية مدين، حيث تقل الوظائف وتتدني الأجور (...)⁶³.

الدفع بهن نحو المعبر

خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها، لاحظنا تدهورا متزايدا لأوضاع المهاجرات ممّا يدفع بأغليتهنّ إلى العودة إلى مواطنهنّ. وتعمل المؤسسات على تشجيعهنّ على العودة الطوعية في حين يرفض المجتمع سواء في تونس أو في بلدهم الأصلي ثقافة الهجرة.

أخبرتنا "أغاثة"، وهي مواطنة من الكوت ديفوار تقيم في تونس، عن تجربتها مع الهجرة غير النظامية التي كانت نتيجة الضغط الاجتماعي الذي تعرض له رفيقها، والذي بدوره سلطه عليها. تقول "أغاثة":

كان صديقي معارضا للعبور، حتى أنه كان يقنع الناس بعدم المخاطرة بحياتهم للذهاب إلى أوروبا. لكن بمرور الوقت، بدأ يفكر في ذلك لأن الجميع كان يشجعه، كما أن ظروفنا لم تكن جيدة أيضًا أقنعني شيئا فشيئا رغم رفضي في البداية لأن بناتي وحيدات في بلدي. ركبنا القارب الذي سرعان ما غمرته المياه، أدار التونسي عجلة القيادة بقوة وجعلنا ننقلب! وسقطنا في المياه المتجمدة، نجوت بأعجوبة، فبحثت في كل مكان عن صديقي الذي اضطررت لاحقا إلى إعلام عائلته بوفاته. (أغاثة ، الكوت ديفوار ، تونس)

كان لهذا الموقف وما تخلله من مشاهد لشاعة الموت وصعوبة النجاة، التأثير العميق في حياة "أغاثة" التي لم تحاول بعد ذلك أبداً تكرار التجربة، بل حاولت الاستقرار بشكل قانوني في تونس من خلال إنشاء، رغم الصعوبات، مشروعها الخاص. يمكن لهذه الأحداث الصادمة أن تؤثر في حياة المهاجرات في حين يرى البعض الآخر منهن أنها دافع لإعادة الكرة. يعتبر غرق المهاجرات في البحر عامل ردع للبعض منهن، أما بالنسبة للبعض الآخر فهو يبقى الحل الوحيد بالنسبة لهن.

المخبأ: أرض محرّمة على النساء

يتعرض المهاجرون لسلسلة متصلة تضم أنواعا مختلفة من العنف قبل الوصول إلى القارب الذي يقلهن إلى البحر حيث يكون الموت غرقا آخر مشهد للعنف. وتبيّن بعض المهاجرات المقيمات بصفاقس المسار التقليدي المتعارف عليه لعبور البحر المتوسط انطلاقا من بعض النقاط الاستراتيجية على ساحل البحر.

أولا، يتم الاتصال بمهرب تونسي أو مهاجر من جنوب الصحراء يعمل على تجنيد الراغبين في "الحركة" ويتفق معهم على معلوم الرحلة. خلال هذه المرحلة، يمكن أن تعاني النساء من أشكال متعددة من العنف منها العنف الاقتصادي - الاحتيال - وهو الأكثر شيوعا، والعنف المادي من طرف المهربين. في هذا السياق نذكر قصة "هنرييت"، وهي امرأة من الكوت ديفوار، أتت إلى تونس لتعبر المتوسط، لكنها سقطت ضحية احتيال من قبل تونسي كان قد وعدها بالسفر في قارب تجاري.

"وصلت عن طريق وسيط تونسي أقمت في منزله ليلة واحدة. وفي اليوم الموالي أخذ مني 2000 يورو، ثم أخذوني إلى قرية حيث حاولنا العبور لكن لم ينجح الأمر فطلبت منه أن يعيد لي أموالي وأن يتصل بي حال وجود فرصة أخرى، لكنه رفض. تشاجرنا حتى أتمكن من استعادة أموالي، وصرخت، فجاء ثلاثة تونسيين آخرين، ضربوني حتى كدت أن أموت ثم طردوني ... اتصلت بأصدقائي فأخذوني إلى المستشفى" (هنرييت ، الكوت ديفوار، صفاقس)

⁶³ <https://metropolitiques.eu/La-professionnalisation-de-l-assistance-aux-migrants-en-Tunisie.html>



في حالات أخرى، تنطلق الرحلة دون يأخذوا معهم المهاجرين على الرغم من أن يكونوا قد دفعوا الأموال مسبقاً. هي قصة "آيا"، وهي مواطنة من الكوت ديفوار، مقيمة في صفاقس، التي أخبرتنا كيف خسرت أموالها خلال محاولات العبور المختلفة منذ وصولها إلى تونس، ولكن دون جدوى.

"ذات مرة، كنت حاملاً، أقنعني أحد أفراد مجتمع المهاجرين. ات بأنه يتم الإعداد لرحلة عبور وأنه يمكنني الولادة في الجانب الآخر من المتوسط والحصول على حياة أفضل. تحدثت إلى زوجي واتفقنا على المغادرة، أنا وزوجي وأختي. أعطيتهم المال. وتم الاتفاق على أن نأتي في غضون يومين، وهو ما فعلناه، ثم حددوا لنا موعداً آخر وفي النهاية غادروا دون أن ينتظرونا، بعد أن أخذوا المال أي 10500 ديناراً!!" ومرة أخرى، اصطحبنا وذهب لرمينا في حقل زيتون بعيداً عن صفاقس، حينها لم يكن لديه أي مخطط، بل شارك المال مع التونسيين. (آية، الكوت ديفوار، صفاقس)

وتحدثت "شانتال"، وهي مواطنة من الكوت ديفوار تعيش في صفاقس، عن طرق أخرى للاحتيال وضعها "المهربون" وهي تتمثل في تنظيم رحلة في البحر في البحر ثم يتظاهر المهربون بأنهم قد أضاعوا الطريق بسبب تجنبهم خطر الاعتقال بعد أن كانوا قد أخذوا المال من المهاجرين. لقد جربت هذه الطريقة خمس مرات ولم انجح بعد". (شانتال، الكوت ديفوار، صفاقس)

وقد يحدث أن ينتظر المهاجرون، قبل "انطلاق" الرحلة، لأسابيع وأحياناً لشهور تحسن حالة الطقس وظروف المراقبة البحرية لحرس الوطني، إلخ. وحين يحدّد موعد "الرحلة"، تقود "المنظمة" المهاجرين إلى أماكن الانتظار. هذا المكان يعرفه عليه، وهو ما يسميه المهاجرون "المخبأ" هو عبارة عن منزل يتكدس فيه المهاجرون/ات في ظروف غير صحية، دون الحصول على طعام وأحياناً مياه شرب لعدة أيام أو حتى لأسابيع.

قبل الإنطلاق مباشرة، يتم إحضار المهاجرين/ات إلى غابات الزيتون المنعزلة حيث ينتظرون/ن قبل نقلهم/ن بالشاحنات نحو القارب. ويتجدد العنف تجاه المهاجرات في المخابئ أو أماكن الانتظار التي تصفها "كاميلا بانهارد" بـ "المواقع المحرمة على النساء"، حيث يتدبّرن أمورهنّ بأنفسهن دون الحصول على أي دعم للوقاية من العنف. في المخابئ، حيث يمكن أن يستمر الانتظار أحياناً لمدة شهر، تكون في ظروف معيشية قاسية للغاية وفق ما وصفته النساء في أماكن لا تتوفر فيها خدمات الاستحمام أو الأكل أو الشرب. تقول شانتال: "يمكن أن يتواصل الانتظار لمدة شهر. في هذه الحالة أنت عالق في تلك المساكن لا تغتسل، لا تتبول، لا تأكل، أنت هناك فقط، تنتظر لحظة المغادرة التي يمكن أن تحدث في أي وقت". (شانتال، الكوت ديفوار، صفاقس).

تشير المهاجرات إلى غياب تام للظروف الصحية، والاكظاظ لما يصل إلى 100 شخص في منزل بغرفتين ويصل الأمر أحياناً إلى المجاعة: "عندما كنت أحاول العودة إلى أوروبا، وصلت إلى المخبأ الأول، كان كارثياً، لم يكن هناك حشاي للنوم لنام عليها أو أي شيء، ذهبنا إلى السوق لشراء لحافين. غضبوا كثيراً، وفي الأسبوع التالي الموالي نقلونا تم نقلنا إلى ملجأ آخر نائي عشنا فيه بؤساً شديداً. أخبرونا أن الأمر سيكون فقط ليوم أو ليومين وألا نحضر شيئاً. وجدنا مكاناً به أرضيات أسمنتية عارية تماماً. غرفتان لما يقارب 60 شخصاً لمدة خمسة أيام. كنا نتناول رغيف خبز وقطعتي سردين في اليوم. كان الجو حاراً ومنعونا من فتح النوافذ والباب، لم نتمكن من الاغتسال، فقط التبول والبراز. كانت الفوضى والأوساخ تعم المكان وكانت هناك مشاجرات. كنا متسخين حتى أننا أصبنا بالالتهابات. (آنا، الكوت ديفوار، تونس).

بالإضافة إلى نقص الطعام، تشير نساء أخريات مثل "آية" إلى صعوبة العيش تحت سيطرة "المهربين" طيلة فترة الانتظار: "هناك حوالي مائة 100 شخص ويتم وضعك في غرفة صغيرة، يعطونك خبزاً جافاً وزجاجة صغيرة من الماء لكل يوم، وإلى أن يتم تحديد موعد الرحلة، فأنت تخضع لقواعدهم في كل حين! أحياناً يعرضون على النساء ممارسة الجنس مقابل 10 دنانير أو مقابل الطعام. هؤلاء التونسيون لا يهتمون إن كنت رجلاً أم امرأة ... لا يهتمون براحتك".



(آيا، الكوت ديفوار، صفاقس). وتجاهه المرأة في هذه الظروف العنف الجنسي بسبب حالة الاستضعاف التي تكون عليها، خاصة منهن اللاتي يسافرن بمفردهن.

في وقت لاحق، يتم إرسالهن إلى أماكن إقامة في حقول بالقرب من البحر حيث لا تتوفر أدنى شروط حفظ الصحة مما قد يعرضهن لأخطار صحية خاصة عندما يكنّ في أواخر فترة الحمل: "العام الماضي، حاولت العبور وأنا حامل. جعلونا نقضي الليلة في زريبة لتربية الأغنام. كان المكان متسخا للغاية مليئا ببراز الحيوانات. في اليوم التالي اقتادونا إلى حافة البحر حيث شعرت بألم المخاض واضطرت إلى إلغاء رحلتي على الفور للذهاب إلى المستشفى والولادة. (نداج، الكوت ديفوار، صفاقس). تحاول العديد من النساء العبور خلال الفترات الأخيرة للحمل بهدف الولادة في البلد المضيف الجديد حيث يمكن أن يساعدن حصول الطفل الذي تتم ولادته في البلد المضيف الجديد من استعمال "حق الأرض" لتسوية أوضاعهن عند وصولهن.

يمكن أن يكون لهذه المحاولات عواقب وخيمة للغاية على صحتهم لأنه خلال التنقل يتعين عليهن المشي لمسافة طويلة أو ربما الركض أو الجري. كما يمكن أن يطلب منهم/هن تسلق الأشجار والمكوث هناك لساعات: "عندما نصل إلى القرية يطلبون منا تسلق أشجار الزيتون والاختباء هناك كامل اليوم من الساعة 6 صباحًا حتى الساعة 8 مساءً حتي لا يرانا التونسيون. ثم في طريقنا إلى البحر "علينا امتطاء شاحنة تكون في بعض الأحيان مرتفعة جدا. ولا يمكن في بعض لعدد من النساء من الصعود إلى الشاحنة أوفقد آخرون هواتفهم/هن. وربما نضطر للسير بسرعة ولمدة طويلة في الصحراء قبل الوصول إلى مساكن بجوار البحر. (آنا، الكوت ديفوار، تونس). في هذه الرحلة، لا ينتظر المهربون أحداً، فقد تجد النساء أنفسهن في وسط القفار بمفردهن، مصابات وجائعات وفي بعض الأحيان بدون هواتف لا يمكنهن الاتصال بأحد. في بعض الأحيان يغادر الرجال تاركين زوجاتهم خلفهم وأطفالهم.

بمجرد ركوب القارب، يمكن أن يزداد الوضع سوءا بسبب ملاحقة الحرس البحري أو الشرطة، عاشت "آنا" هذه التجربة في مناسبتين دون جدوى. في كل مرة يتم إلغاء الرحلة بسبب المراقبة البحرية:

"ركبنا القارب ليلا، وعندما تفتنوا إلى وجود الشرطة قاموا بإنزالنا بالمياه الباردة، اضطررنا للسير أميالاً نحو القرية ونحن شبه مغمورين بالمياه ... كان الأمر صعبا لكن نجح الجميع في الوصول إلى المخبأ، وتزامن ذلك مع وصول مهاجرين جدد، اكتظ المكان واحتدم الجو بالشجار والعنف والتهديدات بالسكاكين، فقدنا كل أموالنا، وعندما حاولنا إعادة الكرة، لم ينجح الأمر، كانت هناك الشرطة، وسرنا مرة أخرى ليلا نحو المدينة. لجأنا إلى المخبأ وكنا مصابين. كدت أن أفقد الحياة. الحمد لله، اليوم كل شيء على ما يرام، لكنني لا أزال مصدومة مما حدث، ولا أنصح أحداً بالمحاولة". (آنا، الكوت ديفوار، تونس)

يعتبر كل من المخبأ والممر عبر الحقول محطات التي يتزايد فيها العنف ضد المهاجرات، بسبب الوضعية غير النظامية للعبور ولكن أيضاً بسبب جنسهن. تعرضت غالبية النساء للعنف المادي والنفسي والمعنوي والاقتصادي والجنسي من ذلك الاغتصاب والاعتداء الجنسي خلال رحلة العبور إلى أوروبا. ومع ذلك، لم ترغب المشاركات في الدراسة الإدلاء بشهادتهن حول هذا الموضوع لأنهن لا يزلن يعانين من العواقب النفسية والمعنوية والخوف من التعرض للإيذاء المزدوج. أرادت "أليس"، وهي مهاجرة من الكوت ديفوار، كسر حاجز الصمت الذي يحيط بالعنف الجنسي في المخابئ وشرح أسباب تكتم النساء على الموضوع:

"تعرضنا للاغتصاب في المخبأ، لحسن الحظ لم يشملني الأمر ولكنني اتهمتم بذلك، لم أتحدث عن ذلك مطلقاً مع أي شخص لأن هذه الأشياء تؤلمني وتشعرنني بالخزي والعار" (أليس، الكوت ديفوار، صفاقس).

بسخط وغضب شديدين، تروي لنا "أليس" ما حدث لتكشف لنا عن سلسلة الظلم وسوء المعاملة والعنف التي ألحقه بها التونسيون بينما كانت في حالة استضعاف وعدم القدرة على الدفاع عن نفسها:



" كنت حاملاً بابني في ذلك الوقت، أرسلونا إلى غابة الزيتون في قرية تونسية نائية وكان به منزل صغير نفعل فيه كل شيء، التبول، الأكل... ثم جاء شباب مسلحون بسكاكين ويركبون دراجات نارية بادروا بتفتيشنا واستولوا على جميع أموالنا وهواتفنا، ثم اغتصبوا ثلاث فتيات أمام إخواننا الذين كانوا يبكون ولا يمكنهم فعل أي شيء. أخيراً، عندما انتهوا، ذهبوا للاتصال بالشرطة التي اعتقلتنا. في اليوم الثالث، اتصلوا بمنظمة غير حكومية لتعتني بنا ولكن تم اتهامنا بحيازة مخدرات وممنوعات. على كل حال، لم يكن من السهل أبدا البقاء في المخابئ ولا العبور "(أليس، الكوت ديفوار، صفاقس).

تُظهر لنا شهادة "أليس" كيف أن العبور يجعل من المهاجرات فريسة لكل من يتبين ضعفهن وعدم قدرتهن على الدفاع عن أنفسهن. وتتم مهاجمتهن بالكلاب، وسرقة مواردهن المحدودة وما تبقى لديهن من مال. وتكون الاعتداءات على النساء ليلاً وفي الأماكن مهجورة وأمام أنظار الأطفال والمهاجرين الآخرين اللذين لا يكون بإمكانهم المساعدة أو الحماية في مواجهة رجال مدججين بالسلاح. ولا تسعى الشرطة إلى المساعدة أو تقديم الحماية بل في بعض الأحيان يتم تلفيق التهم لهن. في ظل هذه الظروف، لا تجربن النساء على تقديم شكوى بسبب العنف الجنسي الذي يطالهن. وهكذا تظل هذه الجرائم بلا عقاب.

ومما لا شك فيه فإن محاولات العبور تزيد في تعقيد حالة الاستضعاف التي تكون عليها النساء. فبعد تجربة جسيم أيام الاحتجاز، والهرب في الحقول والغابات ومغامرة البحر، تجدهن عند نقطة البداية بدون موارد، بدون مال، بلا سكن، ولا عمل. وهكذا تبدأ دورة جديدة من العنف والاستغلال بكل أنواعه يجعل لدهن الرغبة من جديد في محاولة العبور للخروج من دوامة العنف المستمر. ومن المؤكد أن العنف يستمر ولا يتوقف عند الضفة الأخرى من البحر، بل إن العنف القائم على النوع الاجتماعي يلاحق النساء المهاجرات طوال فترة عبورهن وحتى بعد استقرارهن النهائي.



تبين نتائج البحث الميداني الذي أنجزناه حول النساء المهاجرات القادمات من الدول الإفريقية جنوب الصحراء وكذلك الأوروبيات، أنه بالرغم من السياقات الإقليمية المتنوعة وأوضاعهن المختلفة، فإنه يمكن استخلاص اتجاهات عامة للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تعاني منه المهاجرات. كما أوضحت الدراسة مدى التأثير المباشرة لأشكال العنف على صحتهم الجسدية والنفسية. ومكنت الدراسة من ضبط العوامل التي من شأنها أن تساهم في مضاعفة احتمال تفاقم ظاهرة العنف، ومنها على وجه الخصوص الوضع غير النظامي لغالبية المهاجرات. وبالتوازي مكنت الدراسة من التعرف على الوسائل المتاحة لدى المرأة المهاجرة لمواجهة أشكال العنف والتمييز المتنوعة التي تم رصدها في مختلف المواقع التي اهتمت بها الدراسة. وقد مكنتنا المقاربة المتقاطعة في بحث ظاهرة العنف من استجلاء تشابك العلاقات غير المتكافئة من منظور الانتماء الاثني أو العرقي وكذلك من حيث الأوضاع العائلية أو حتى الميول الجنسية والهوية الجندرية.

واعتمدنا في هذا السياق على قصص حياة عدد من النساء بما مكنا من رسم خارطة للعنف القائم على النوع الاجتماعي المسلط على المهاجرات. وهي تمثل ما يشابه الحلقة المفرغة تجعل من المهاجرات في سعي متواصل للعبور سواء على المستوى الدولي أو الوطني. وخلصت الدراسة على أن العبور يعتبر من بين الحلول التي تمكن النساء من الفرار من العنف والبحث عن الاستقرار بما يسمح لهن بالمضي قدماً في مسار حياتهن. وتعني خارطة العنف التي تقترحها الدراسة، منذ الوهلة الأولى، برصد مظاهر العنف المسلط على النساء خلال مرحلة عبورهن نحو تونس حيث تكون هجرة بعضهن هرباً من البلاد أو عائلة، أو من الأوضاع المربكة مثل ما هو في ليبيا. ويكون عبور البعض منهن بواسطة شبكة غير نظامية تتولي تجنيدهن دون علمهن في شبكات الاتجار بالبشر، وفي حالات أخرى، يتم توريطنهن في ظروف عمل شاقة محفوفة بمظاهر العنف العنصري والاقتصادي والمادي والمعنوي. كما أقرت الدراسة بعض النتائج التي أفضت إليها دراسات سابقة أنجزت في تونس. وجاء في هذه الدراسات، أن الاتجار بالبشر في تونس هو مؤنث بامتياز من خلال حصر المرأة في أعمال مؤنثة تاريخياً ودونية يتم من خلالها استنساخ العنف بشكل مواز لحالة الاستضعاف التي تكون عليها المرأة: العزلة، عدم المعرفة بالبلد واللغة والقوانين وغياب شبكة الدعم والمساندة التي تسمح بربط الصلة مع الجمعيات، إلخ.

وترتكز عملية الاستقرار في البلد في المقام الأول عبر عمليات الاتجار بالبشر أو الاستغلال مهني المحفوفة بالمخاطر، أو عن طريق مطالب اللجوء. كما تناولت الدراسة حالات أخرى، تهم من ذلك الطالبات أو الأوروبيات، حيث تأخذ دوامة العنف مسارات مغايرة تكون فيها الاعتداءات مبطنة بعض الشيء دون أن تختفي تماماً، خاصة فيما يتعلق بالعنف المؤسسي والتمييز العنصري. ونادراً ما يكون مسار الاستقرار في تونس نهائياً، بل هو في الغالب خطوة أخرى في رحلة عبور النساء القادمات من الدول الإفريقية جنوب الصحراء في اتجاه أوروبا عبر "الحرقة" أو بهدف الحصول على "إقامة رسمية" بصفة لاجئة، على الرغم من صعوبة الحصول على ذلك.

كما تمكنا من خلال الدراسة ملاحظة أن الاستقرار والإقامة مرتبطان بمدى توفر الموارد الضرورية للبقاء خلال مرحلة العبور وهي ذات الوقت مصدراً هاماً للعنف المسلط على النساء القادمات من الدول الإفريقية جنوب الصحراء في تونس: العنف الاقتصادي والجنسي والمادي الذي قد يصل إلى غاية التعرض للضرب المبرح والتهديد لسلامة المرأة. من جهة أخرى، فإن النفاذ إلى سوق الشغل النظامي كما هو الحصول على بطاقة إقامة بصفة لاجئة هي السبل التي تمكن النساء من الاستقرار في تونس والوصول إلى الخدمات الصحية والرعاية الاقتصادية، على الرغم من أن الموارد التي يوفرها العمل النظامي لا تغطي تكلفة العيش في تونس.



ومن المفارقات، أن أثبتت الدراسة أن هذه المسارات تحمل في طياتها أشكال من العنف بالنظر إلى طبيعتها وغياب الإطار القانوني الضامن لاستقبال طالبي اللجوء واللاجئين. ويبرز ذلك بشكل خاص من خلال التجاوزات المسجلة في مراكز الهجرة المخصصة للمهاجرين إلى جانب مظاهر العنف عند السعي إلى الخدمات الاجتماعية أو الطبية أو عند مواجهة الشرطة. ويكون العنف حاضرا بقوة خلال الفترة التي يستغرقها مسار الاستقرار في تونس بسبب عدم معرفة المهاجرين بتفاصيل السياق. كما تجدها تتعرض إلى الاستغلال المفرط في إطار العمل غير النظامي ومخاطر الانخراط في شبكات الاتجار بالبشر ولكن أيضا بسبب نقص الموارد لمواجهة مختلف أشكال العنف. ويكون للنساء المهاجرات إمكانية الحصول على جملة من الموارد من بينها الحماية التي يوفرها أفراد مجتمع المهاجرين ومساعدة الجمعيات والنقابات من ذلك النظم التي وضعها الاتحاد العام التونسي للشغل لحماية العمال المهاجرين ضد التجاوزات المرتبطة بعدم دفع الأجور أو وجود مظاهر عنف⁶⁴، وهي حالة نادرة بالمنطقة.

ومع ذلك، فإن غالبية النساء اللاتي شاركن في إنجاز هذه الدراسة لا يملكن المعلومة بخصوص هذا الإجراء الذي قدمته إحدى الطالبة مهاجرات خلال المجموعات البؤرية. وتعتبر هذه الطريقة للإبلاغ بالمعلومات وتبادلها من الآليات المهمة التي تعتمد عليها النساء المهاجرات حيث أنها تلعب دوراً وقائياً في سياق العنف الاقتصادي - الأجور، مصادرة جوازات السفر وكذلك في سياق مخاطر العنف المادي والجنسي في مكان العمل عند استبدال مواقع العمل واستقبال الوافدات الجدد.

أما فيما يخص مظاهر العنف في الحياة اليومية، فقد قمنا بالتعاون مع النساء المهاجرات، بدراسة جانبين أساسيين في سياق خارطة العنف الذي تعانيه النساء في الحياة اليومية للمهاجر في تونس. ويتمثل ذلك في العنف الصادر عن المؤسسات والمواطنين التونسيين. كما يمكن أن يصدر العنف عن أفراد من مجتمعات الهجرة ويكون في الغالب في علاقة بالعنف الزوجي. وعند تناول هذه الجوانب، في جزء منفصل من الدراسة، تبين أن المهاجرات القادمات من جنوب الصحراء مثل الأوروبيات يواجهن أشكال العنف المؤسساتي الصادر خاصة عن الشرطة والإدارة، وكذلك العنف الجنسي في الأماكن العامة وأماكن الترفيه إلى جانب العنف الزوجي.

وعلى الرغم من تشابه بعض أشكال العنف، إلا أنه لا يوجد تطابقا بينهما فيما يخص معاشية هذه المظاهر في الحياة اليومية. وبالفعل فإن تشابه مظاهر العنف بين أن أفراد مجتمع الهجرة القادمين من جنوب الصحراء يوجدون في حالة استضعاف من شأنها التأثير على إمكانية النفاذ وكيفية الحصول على هذه الموارد - الشرطة والمحامين والنقل الخاص، الموارد المالية - وينضاف لذلك مؤشرات أخرى في علاقة بالميل الجنسي أو الهوية الجندرية أو لون البشرة الذي يكون له وقعا في بروز السلوكيات العنصرية والصعوبات لإيجاد مقر للسكنى.

كما نشير إلى أن بعض أشكال العنف تساهم في إخضاع المرأة القادمة من جنوب الصحراء دون غيرها. ويهم ذلك بالخصوص العنف المؤسساتي والممارسات في مجال الرعاية الصحية وفي تعامل الشرطة (من خلال الترحيل أو السجن)⁶⁵. وتسجل أشكال العنف هذه أساسا في المراكز التعليمية أو بآماكن الإقامة، ويكون ذلك بشكل بارز بالنسبة للمهاجرات القادمات من جنوب الصحراء اللاتي يعايشن مظاهر عنف شديدة في هذا المجال بسبب الصعوبات لإيجاد مقر إقامة مع ما يترتب عن ذلك من انعدام الاستقرار وانعدام الأمن.

وبصرف النظر عن الهياكل غير المتكافئة التي تشير إلى الأصل القومي أو إلى لون البشرة فإننا لاحظنا انتشار العنف الجنسي في الفضاء العام - بما في ذلك في وسائل النقل العمومي - من خلال الشهادات حول التحرش الجنسي

⁶⁴ <https://www.terre-asile-tunisie.org/index.php/39-actualites/actualites-migrations-en-tunisie/718-l-ugtt-ouvre-ses-portes-aux-travailleurs-subsahariens-une-premiere-dans-le-monde-arabe>

⁶⁵ Freedman Jane, « Violences de genre et « crise » des réfugié-e-s en Europe », Mouvements, 2018/1 (n° 93), p. 60-65. DOI : 10.3917/mouv.093.0060. URL : <https://www.cairn.info/revue-mouvements-2018-1-page-60.htm>



ومحاولات الاغتصاب والاعتداءات الجنسية. كما لاحظنا رواج آفة العنف الجنسي في الفضاء العمومي - بما في ذلك وسائل النقل العام - مع شهادات التحرش الجنسي، ومحاولات الاغتصاب والاعتداء الجنسي، وهو ما يؤثر على مدى حضور المرأة في الفضاءات العامة وهو حضور محتشم يعكس الشعور بانعدام الأمن.

وتعتمد النساء المهاجرات على آليات الحماية الذاتية الذي يركز بالأساس على تجنب التواصل المباشر والتفاعل مع الأغراب، الخ. إلى جانب العنف المادي والعنف اللفظي وطلب مرافقة الذكور لتجنب العنف القائم على النوع الاجتماعي. ويبقى اللجوء إلى الشرطة شكلا استثنائيا. وقد تبين أن هذا الجانب تحكمه الامتيازات باعتبار أن الحالة الوحيدة من بين المشاركات في الدراسة التي تسنى لها تسجيل شكوى والحصول على متابعة من قبل الشرطة ملفها، كانت تهم مهاجرة تعمل بإحدى السفارات وتقطن في منطقة سياحية.

وبينت الدراسة أن قوات الأمن تبقى إحدى المصادر المباشرة للعنف من خلال الرفض لتسجيل الشكاوى، وعدم الترجمة، وعدم تطبيق الحق في الدفاع عن النفس واعتماد رواية خاصة للحقائق، والترحيل العقابي، والاعتقالات غير القانوني والتنميط العنصري، والتهديدات بالطرد، والابتزاز، واللاتهامات الكاذبة، والقمع عند الحدود، الخ.

كما نلاحظ، من خلال روايات المهاجرات، انتشار حالات العنف في مراكز الرعاية الطبية، وما يطبعها من تجارب مع العنف المادي والنفسي بالتوازي مع حالة الاستضعاف الحادة خاصة عند الولادة أو الأمراض الخطيرة.

وتجد النساء المهاجرات أنفسهن معرضات للمعاملة السيئة والعنصرية والعزلة في مراكز الرعاية الصحية وضحية للسرقة والابتزاز من قبل العاملين فيها. ويضاف إلى هذا، في بعض الحالات، عدم توفر إمكانية دفع مصاريف العلاج وما يترتب عنه من رفض بإسداء الرعاية الطبية، وهي حالة تتمثل في العنف في الوسذ بامتياز.

كما كانت أشكال العنف المرتبط بالسكن حاضرة بشكل متميز ضمن الأوضاع التي تعيشها المهاجرات. وجاء في روايات المشاركات في الدراسة تركيز عما تعانيه المهاجرات من الممارسات العنصرية وابتزاز وخيانة المؤتمن والرقابة الشديدة لأصحاب البيت والأجوار. كما تمت الإشارة إلى العزلة والحالة الرديئة لبعض الإقامات السكنية المتاحة لهم/هن - غير صحية، مع الرقابة الشديدة على الخدمات الحيوية مثل الماء أو الكهرباء، إلخ.

وأبرزت الدراسة إنتشار العنف الزوجي في مجتمعات المهاجرين/ات وذلك على الرغم من صعوبة الحصول على قصص حول هذا الجانب، خاصة من قبل النساء اللاتي كن لا تزلن تعايشن هذا الوضع.

ولاحظنا من خلال الشهادات التي تم جمعها تطبيعا مع بعض أشكال العنف من ذلك بالخصوص العنف اللفظي الذي تمت الإشارة إليه، في روايات المهاجرات، على أساس أنه لا يعدو أن يكون "التوجه بالكلمات" وذلك على الرغم من معاناة عديد النساء من هذا العنف الذي يتمثل في: الإهانات، والرقابة، والعزلة، والازدراء أو الغيرة الشديدة.

ويعتبر تواتر تمثيلات العنف اللفظي في ارتباط وثيق مع التوجه نحو التطبيع مع سلوكيات الذكور. ونلاحظ في هذا الخصوص أن المهاجرات يبحثن عن الأعذار لهذه التصرفات نظرا لانتشار هذا الشكل من العنف من خلال الألفاظ أو إيماءات أو الحركات.

وقد تركزت الشهادات بالخصوص على شكلين من العنف النفسي والمعنوي نظرا لانتشارها على نطاق واسع وهي التلاعب بالعقول والإهمال التي تعتبر من أشكال العنف الأكثر تأثيرا في النساء لما يترتب عنه من فقدان للثقة بالنفس، وانعدام للشعور بالأمان عند ربط علاقات جديدة. كما تناولت الدراسة بالبحث أشكال العنف المادي الذي يرافقه غالبا العنف النفسي واللفظي والاقتصادي والجنسي.

أما بخصوص العنف الزوجي، فإننا نلاحظ حضور العلاقة السلطوية للرجال على النساء بسبب أهمية "التفويض



التقليدي" الذي يفرض على المرأة "واجب الاحترام". وتلعب التقاليد والمعتقدات الدينية دوراً أساسياً لكبح محاولة المهاجرات القادمات من الدول الإفريقية جنوب الصحراء كسر دائرة العنف والتحرر من خلال الخطابات التي تحيل إلى واجب الحفاظ على العلاقة الزوجية وحماية الأطفال واحترام الزوج.

وانطلاقاً من هذا السياق الثقافي، فإن النساء يلجأن إلى المحيطين بهن لخروج من دائرة العنف. ونلاحظ في هذا الخصوص بأن التقاليد تعزز الحوار والتوافق، حتى لو كان ذلك على حساب مصلحة المرأة أو أن تكون فيه مخاطرة بسلامتها. وقد لاحظنا من خلال الشهادات أن مجتمع الهجرة هو في حد ذاته مصدر للمساعدة والحماية ولكنه يشكل أيضاً أحد العراقيل التي تمنع خروج المرأة من دورة العنف. مع الإشارة في هذا السياق إلى أن المرأة تكابد قيوداً أخرى في علاقة بوضعها غير النظامي من حيث استحالة إمكانية تقديم شكوى إلى جانب تبعيتهن الاقتصادية والاجتماعية للزوج والخوف من فقدان حضانة الأطفال وأن يتم نبذهن من مجتمع المهاجرين. نتيجة لقرارها قطع العلاقة الزوجية والانفصال.

وفي مواجهة العنف الزوجي، تعتمد المهاجرات بشكل أساسي على المحيطين بها، ومجتمع الهجرة، والكنيسة - وهو مكان للتلاقي بين المهاجرات القادمات من جنوب الصحراء، ونادراً ما تلجأ المهاجرات إلى الجمعيات نظراً لعدم إلمامهن بالخدمات التي توفرها. كما جاء في الشهادات رفض هذه الجمعيات تأمين الخدمات لهن، ونشير أن النساء الأوروبيات يفضلن عدم اللجوء إلى مساعدة الجمعيات لشعورهن بعدم أهليتهن لذلك مع تفضيل الاعتماد على الرعاية النفسية خاصة للخروج من أزمة العنف الزوجي.

وبينت الدراسة أن المهاجرات يفضلن تجنب الإشكالات عوضاً عن مواجهتها في حالة العنف الزوجي وهن بخصوص هذا الجانب يفضلن العزوبية حتى لا تفرض عليهن مزيد من أشكال العنف التي تعيق مسيرتهن في رحلة الهجرة. ونشير إلى أن غالبية النساء المهاجرات لسن على علم بمضامين القانون 58-2017 لمناهضة العنف ضد المرأة كما تعتقد البعض منهن أن القانون التونسي لا ينص على العنف النفسي والعنف المعنوي. كما أنه لا يمكنهن الرجوع إليه بسبب وضعهن غير النظامي.

ولقد خلصنا إلى أن أشكال العنف التي يتم معاشتها يومياً من قبل مجتمع الهجرة القادمة من جنوب الصحراء متنوعة وتهم العنف الجنسي، ورهاب المثلية، والعنف المادي والاقتصادي. ويتضمن الجانب الأخير من هذه الدراسة انتقاداً شديداً لدور مجتمع الهجرة الذي يعمل على استنساخ العنف في مواقع العمل، من خلال تنشيط شبكات الاتجار بالبشر والاستغلال الاقتصادي. كما أنها تتحمل المسؤولية في عودة النساء إلى نقطة البداية من رحلة العبور حيث أن أفراداً من مجتمع الهجرة قد ساهم في خلق شبكات للاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي ولوضع خطط، بالتعاون مع تونسيين، لتنظيم رحلات العبور غير النظامية. كما أنهم يستغلون عدم إطلاع النساء على السياق التونسي وحالة الاستضعاف لدفعهن إلى العبور بحراً رغم ما يشكل ذلك من مخاطر إلى جانب سرقة أموالهن وخداعهن بتنظيم رحلات عبور وهمية.

وتتعرض الدراسة في الختام إلى الهجرة غير النظامية أو "الحرقة" مع ما يطبعها من تواتر لمختلف أشكال العنف في سياق غير قانوني يمنع اتخاذ أية تدابير لحماية المرأة من العنف الجنسي والاقتصادي والمادي والنفسي. وتصور الشهادات الحية للنساء المشاركات في الدراسة أشكالاً متعددة من العنف مع وجود إفلات كامل من العقاب لمقتربي العنف إلى جانب إعادة إنتاج العنف بكل دقة لأنظمة الاضطهاد الجنسي والعنصري. وعلى الرغم من ذلك فإن المهاجرات يحاولن عديد المرات رحلة العبور الجهنمية بما يجعلنا نعتقد أن حلقة العنف النسقي تجعل النساء يتمسكن بالعبور ومغادرة البلد بأي ثمن.

وليس من الغريب أن يمثل العبور الطريق الوحيد "القابل للتابع" من قبل المهاجرات للخروج من دوامة استمرارية العنف منذ بداية التخطيط لمغادرة بلد المنشأ إلى غاية الصعود إلى القوارب للعبور.



إن استمرارية العنف القائم على النوع الاجتماعي في سياق الهجرة بتونس له تأثير هيكلي ينتج عنه الرغبة المتواصلة لدى النساء المهاجرات القادمات من جنوب الصحراء للعبور في رحلة الفرار من بلادهن على الرغم من أشكال العنف المتنوعة التي يكابدنها خلال عبورهن لمواقع متعددة أين تتكاثر فيها أشكال العنف وتنوع.

وتعاني المهاجرات من أشكال عنف متنوعة خلال مرحلة الاستقرار في تونس لفترة غير محددة بما في ذلك أشكال عنف جديدة: العنف العنصري والعنف القائم على النوع الاجتماعي في الفضاء العام، عنف الشرطة، والعنف في مواقع العمل وفي مراكز الخدمات الصحية وفي المؤسسات والعنف في العلاقات الزوجية وداخل مجتمع الهجرة. وتفرض عليهن في هذه المرحلة الرغبة في العبور ثانية تضبطها أشكال عنف منهجي عند نقاط المراقبة الحدودية، إلى جانب منع حرية التنقل بالنسبة لمتساكني قارة بأكملها مع ما يترتب عن ذلك من مسارات عدم احترام القوانين وغياب وازع الضمير.

وتسعى المهاجرات إلى العبور والمغادرة نحو "El Dorado"، نحو حلم أوروبا حقوق الإنسان، التي هي أبعد ما يكون عن ذلك في سعي للفرار من العنف، مرة أخرى خلال رحلة عذاب ومخاطرة ومعاناة لأشكال عديدة من العنف خلال هذه الرحلات التي يتخللها الموت والعنف والخوف. في المقابل تحاول مهاجرات أخريات الاستقرار بشكل نظامي في البلد المضيف والانعتاق من دائرة العنف. كما تحاول أيضا الخروج من دورة التعويضات التي يتوجب دفعها لتتمكن من مغادرة البلد المضيف وزيارة أهلهم والتواصل مع أبنائهن الذين ظلوا في بلد المنشأ باعتبار الوضعية غير النظامية وغياب إمكانية لم شمل الأسرة في هذا السياق.

وأخيرا، ومنذ بداية تنفيذ مشروع الهجرة، تدخل النساء في دوامة العنف المتضاعف وحالة الاستضعاف التي ينتج عنها تأثيرات خطيرة ومؤلمة على الصحة الجسدية والنفسية للمهاجرات. وتعمل النساء في هذا السياق العنيف على خلق طوق نجا بالاعتماد على مجتمع المهاجرين. كما تلجأ إلى المؤسسات الدولية والمحلية والجمعيات. وتوضح هذه الدراسة حدود هذه الموارد التي تحتاج إلى اعتماد استراتيجية لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، لتشمل النساء المهاجرات في جميع جوانب الحياة: سوق العمل، الهجرة، النفاذ إلى الخدمات الصحية، والعدالة والأمن والحق في السكن والمواطنة وحرية التنقل.



Auclair, Isabelle, Le continuum des violences genrées dans les trajectoires migratoires des Colombiennes en situation de refuge en Équateur, thèse de l'Université du Laval, 2016.

ASF, POLICY BRIEF, La traite des êtres humains en Tunisie : la lutte contre l'impunité est primordiale pour prévenir le crime, Janvier 2020

ASF, Jamal Jaidi, « La traite des personnes en Tunisie. Lecture de dossiers judiciaires Etat des lieux réalisé dans 20 Tribunaux de première instance », Tunis.

ATSR, Migration et santé. Déterminants sociaux et santé des migrant.e.s, Projet de migration mixte des jeunes, moteurs de migration et besoins en services de santé sexuelle et reproductive, 2018

Ben Sedrine, Said, Défis à relever pour un accueil décent de la migration subsaharienne en Tunisie, Fondation Friedrich Ebert, 2018.

Bouju, Jacky et De Bruijn, Mirjam, « Violences structurelles et violences systémiques. La violence ordinaire des rapports sociaux en Afrique », Bulletin de l'APAD [En ligne], 27-28 | 2008, mis en ligne le 20 juin 2008, consulté le 24 novembre 2021. URL : <http://journals.openedition.org/apad/3673> ; DOI : <https://doi.org/10.4000/apad.3673>

Bustamante, Jorge A., Extreme Vulnerability of Migrants: The Cases of the United States and Mexico. Migraciones internacionales, 6(1), 2011, p. 97-118. Recuperado en 18 de enero de 2022, de http://www.scielo.org.mx/scielo.php?script=sci_arttext&pid=S1665-89062011000100004&lng=es&tlng=en.

Cassarini Camille, « L'immigration subsaharienne en Tunisie : de la reconnaissance d'un fait social à la création d'un enjeu gestionnaire », Migrations Société, 2020/1 (N° 179), p. 43-57. DOI : 10.3917/migra.179.0043. URL : <https://www.cairn.info/revue-migrations-societe-2020-1-page-43.htm>

Faret Laurent, « Migrations de la violence, violence en migration. Les vulnérabilités des populations centraméricaines en mobilité vers le Nord », Revue européenne des migrations internationales, 2020/1 (Vol. 36), p. 31-52. DOI : 10.4000/remi.14393. URL : <https://www.cairn.info/revue-europeenne-des-migrations-internationales-2020-1-page-31.htm>

Fekih, Naima, « La traite de jeunes femmes migrantes subsahariennes en Tunisie: entre droits garantissant la dignité humaine et réalité tragique », Collectivus, Revista de Ciencias Sociales, 6(2), 141-157. P.150

FTDES, Pour une politique migratoire tunisienne inclusive et protectrice du droit, 2018.

FTDES, Migrant placed in the Wardia Centre : Detained then deported or "forcibly" returned, 2019

Freedman, Jane et Bahija Jamal, Violence à l'égard des femmes migrantes et réfugiées dans la région euro-méditerranéenne. Études de cas : France, Italie, Egypte & Maroc, Réseau Euro-Méditerranéen des droits de l'Homme, Copenhague, 2008.

Gaytan Cuesta, Andrea, Mujeres cruzando fronteras, la Feminización de las Migraciones y la Incorporación de la Teoría del Género a las Teorías Migratorias, 2010.

Galtung, Johan « Cultural violence », Journal of Peace Research, vol. 27, n°3, 1990, pp. 291 - 305

Jaspard Maryse, et al., Les violences envers les femmes en France. Une enquête nationale. Paris, 2003, p. 11.

Jaouadi, Imen, Evaluation de base des vulnérabilités socioéconomiques et sanitaires des migrants pour un accès effectif aux services de santé en Tunisie, OIM, 2016



Kallel, Slim et al. « La violence fondée sur le genre dans l'espace public », CREDIF, 2016, p.72-74

Khazaei Faten, « Les violences conjugales à la marge : le cas des femmes migrantes en Suisse », Cahiers du Genre, 2019/1 (n° 66), p. 71-90. DOI : 10.3917/cdge.066.0071.

URL : <https://www.cairn.info/revue-cahiers-du-genre-2019-1-page-71.htm>

Kelly, Liz, The Continuum of Sexual Violence, Women, Violence and Social Control, 1987 pp 46-60 .

Khouaja, Ahmed, « Le Logement : Miroir et vecteur de discriminations à l'égard des femmes », Beity, 2020 p. 125.

Khouili, Ramy, Mapping des migrants et des acteurs clés sur le Grand Tunis. 2017

Quijano, Anibal, Race et colonialité du pouvoir, in Christine Verschuur et Christine Catarino, Genre, migrations et globalisation de la reproduction sociale, Genève, Cahiers Genre et Développement, n°9, Genève, Paris, L'Harmattan, 2013, pp. 67-73

« En finir avec le harcèlement de rue », Ballast, 2014/1 (N° 1), p. 52-63. DOI : 10.3917/ball.001.0052. URL : <https://www.cairn.info/revue-ballast1-2014-1-page-52.htm>

Menjibar, Cecilia, Educational Hopes, Documented Dreams: Guatemalan and Salvadoran Immigrants' Legality and Educational Prospects, The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science V. 620:1 pp. 177-193

Msaki, Faten « From sub-Saharan African states to Tunisia: A quantitative study on the situation of migrants in Tunisia: general aspects, pathways and aspirations, FTDES, 2020.

Nasraoui, Mustapha « Les travailleurs migrants subsahariens en Tunisie face aux restrictions législatives sur l'emploi des étrangers », Revue européenne des migrations internationales, vol. 33 - n°4 | 2017, 159-178

Odasso, Laura, « Des mariages noirs : la violence conjugale et le contrôle de la migration en Belgique », Recherches familiales, 2019/1, p. 92

OIM Tunisie, « Etude exploratoire de la traite des personnes en Tunisie », 2013.

OIM, « Migration de retour : lien entre irrégularité et renforcement de la vulnérabilité des migrants ivoiriens en Tunisie, au Maroc et en Algérie », 2010.

Pouessel, Stéphanie, « Tunisie : la loi contre les discriminations raciales ne profite pas à ceux qui en ont besoin », Middle East Eye édition française, 2019.

Smain Laacher « Les violences faites aux femmes pendant leur voyage clandestin : Algérie, France, Espagne, Maroc », UNHCR, 2010.

Tasmina Akrimi, Entre sécurisation et racialisation : L'expérience subsaharienne en Tunisie, FTDES, 2020

Terre d'Asile, « Portraits de migrants : les composantes migratoires du paysage tunisien, » 2016, « Parcours de vie de femmes migrantes en Tunisie. Entre inégalités, discriminations et ambitions », Juin 2020. « Regard sur la traite transnationale des êtres humains en Tunisie », 2020.

Tomkiewicz, Stanislaw, L'Adolescence volée, Edition Calman Levy, Paris, 1999.

UNFPA, « Moteurs de migration et besoins en services de santé sexuelle et reproductive », 2017.

Yerochewski, Carole. « Présentation : travail et informalité : nouvelles figures de l'exploitation et des mobilisations au Nord et au Sud. » Sociologie et sociétés, volume 47, numéro 1, printemps 2015, p. 5-16. <https://doi.org/10.7202/1034416ar>





2022 © United Nations Population Fund

